



مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين

أداء إدارة المخاطر

"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا"

قدمت من قبل

محمد فرحات عبدالحليم

إشراف:

د. جمعة خليفة الحاسي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

اغسطس 2018

Copyright © 2018. All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy, recording scanning, or any information, without the permission in writing from the author or the Directorate of Graduate Studies and Training university of Benghazi.

حقوق الطبع 2018 محفوظة ، لا يسمح اخذ اى معلومة من اى جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي



قسم المحاسبة

مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة

المخاطر

(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا)

اعداد

محمد فرحات عبدالحليم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 12.8.2018

تحت اشراف

د.جمعة خليفة الحاسي

التوقيع:

الدكتور: أ.د. مصطفى بكار محمود.....(ممتحنا داخليا)

التوقيع:

الدكتور: د. عبد السلام الجراوي.....(ممتحنا خارجيا)

التوقيع:

مدير ادارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

يعتمد عميد الكلية

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فِیْ سَبِیْلِ اللّٰهِ

عَمَلَكُمْ وَرِیْسُوْلَهُ وَالْمُؤْمِنُوْنَ ﴾

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَظِیْمُ

سورة التوبة الاية (105)

الإهداء

إلى من أزال الأثواك عن دريبي ليمهد لي طريق العلم، إلى من أحمل اسمه بكل فخر
والدي الغالي.

إلى رمز الحب والعطاء، إلى من ربيتني وأفنت عمرها من أجلي، إلى من حاكت سعادتي
بخيوط منسوجة من قلبها، وأرضعتني الحب والحنان، والدي الحبيبة.

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله عز وجل، إلى الذين لم يدخلوا بشيء من أجل دفعي في
طريق النجاح، إخوتي الكرام.

إلى الشموع التي تحترق لنضيء لي الطريق، إلى من آثر وني على أنفسهم، وشامكوني مرحلة
الجهد، والمثقة، والسهر، إلى من كانوا وما زالوا بخاني، زوجتي وابني وبنتي.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع مراجياً من الله تعالى السداد فيما فعلت والغفران
فيما قصرت.

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، أحمد من أمرنا بالتفقه في الدين، وأشكر من أرشدنا إلى إتباع سنن سيد المرسلين، ثم أصلي وأسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فدائماً هي اسطر الشكر تكون في غاية الصعوبة عند الصياغة، ربما لأنها تشعرنا دوماً بقصورها وعدم إيفائها حق من نهديه هذه الأسطر، واليوم تقف أمامي الصعوبة ذاتها التي كانت تقف أحياناً في طريقي وأنا أحاول صياغة كلمات شكر إلى الذين كانوا عوناً لي في دراستي ونوراً يضيئ الظلمة.

فيسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى أستاذي الدكتور **جمعة خليفة الحاسي** لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، والتي كانت لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة، وأخلاقه الطيبة الأثر الكبير في إنجاحها، كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من الممتحن الداخلي الدكتور **مصطفى بكار محمود** و الممتحن الخارجي الدكتور **عبد السلام الجحاوي** لما منحوني من وقت لقراءة رسالتي و إثرائها بتوجيهاتهم القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر صديقي **محمود عيسي العرفي**، وكذلك الشكر الدائم والموصول إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وتذوقت معهم أجمل اللحظات إخوتي في الله **وليد عبدالله الخليفي**، **فايز محمود البرعصي**، **إيهاب المسماري**، **خالد الفضلي** فلهم مني كل تقدير واحترام.

الباحث

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	صفحة حقوق الطبع	ب
	قرار لجنة المناقشة	ج
	الآية	د
	الإهداء	هـ
	الشكر والتقدير	و
	قائمة المحتويات	ز
	قائمة الجداول	ي
	قائمة الأشكال	ل
	ملخص الدراسة	م
الفصل الأول		
الإطار العام للدراسة		
1.1	مقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	2
3.1	هدف الدراسة	4
4.1	أهمية الدراسة	4
5.1	منهجية الدراسة	4
6.1	مجتمع وعينة الدراسة	5
7.1	طرق جمع و تحليل البيانات	6
8.1	محددات الدراسة	6
الفصل الثاني		
إدارة المخاطر في المصارف التجارية		
1.2	مقدمة	7
2.2	تعريف المخاطر	7

الترقيم	الموضوع	الصفحة
3.2	نشأة وتطوير مفهوم إدارة المخاطر	8
4.2	مفهوم إدارة المخاطر	11
5.2	أنواع المخاطر	12
6.2	العوامل المؤثر في المخاطر	19
7.2	أهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية	19
8.2	افتراضات إدارة المخاطر	21
9.2	المقومات الأساسية لإدارة المخاطر	21
10.2	معوقات تفعيل إدارة المخاطر	24
11.2	إستراتيجية التعامل مع المخاطر	25
12.2	أهداف إدارة المخاطر	27
13.2	مبادئ وقواعد إدارة المخاطر المصرفية	29
14.2	خصائص إدارة المخاطر	30
15.2	مكونات نموذج إدارة المخاطر	31
الفصل الثالث		
المراجعة الداخلية ودورها في تحسين أداء إدارة المخاطر		
1.3	مقدمة	35
2.3	تطور ونشأة المراجعة الداخلية	35
3.3	مفهوم المراجعة الداخلية	37
4.3	أنواع المراجعة الداخلية	40
5.3	أهداف المراجعة الداخلية	41
6.3	المعايير الأمريكية للممارسة المهنية المراجعة الداخلية	43
7.3	مبادئ وقواعد السلوك الأخلاقي للمراجعة الداخلية	47
8.3	مهام ونطاق المراجعة الداخلية	49
9.3	طبيعة المراجعة الداخلية في المصارف	50
10.3	دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر	51
11.3	العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية	53

الصفحة	الموضوع	الترقيم
الفصل الرابع		
الدراسات التطبيقية السابقة وتكوين الإطار النظري للدراسة وصياغة فرضياتها		
55	دراسات السابقة	1.4
64	الإطار النظري للدراسة	2.4
72	صياغة الفرضيات	3.4
الفصل الخامس		
مجتمع و تحليل البيانات وصياغة النتائج و التوصيات		
77	أداة جمع البيانات	1.5
78	مجتمع وعينة الدراسة	2.5
79	الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	3.5
81	تحليل البيانات	4.5
81	نتائج اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات	1.4.5
82	تحليل الجزء الأول من الاستبيان: المعلومات الديموغرافية	2.4.5
86	تحليل الجزء الثاني من الاستبيان: المتغيرات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة	3.4.5
120	اختبار الفرضيات	5.5
125	الاستقراء	6.5
125	نتائج الدراسة التوصيات	7.5
128	قائمة المراجع	
	الملحق	

قائمة الجداول

الترقيم	عنوان الجدول	الصفحة
1.5	توزيع الدرجات على إجابات المشاركين	77
2.5	عدد و تصنيف مجتمع وعينة الدراسة و الردود الصالحة للتحليل و النسبة المئوية	78
3.5	نتائج اختبار كرونباخ ألفا	81
4.5	التوزيع التكراري و النسبة المئوية لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي	82
5.5	التوزيع التكراري و النسبة المئوية لمفردات العينة حسب التخصص	83
6.5	التوزيع التكراري و النسبة المئوية لمفردات العينة حسب المستوى الوظيفي	84
7.5	التوزيع التكراري و النسبة المئوية لمفردات العينة حسب سنوات الخبرة	85
8.5	نتائج التحليل الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي الاستقلالية و الموضوعية للمراجعة الداخلية	91
9.5	نتائج التحليل الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي الكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي	97
10.5	نتائج التحليل الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجع الداخلي	109
11.5	نتائج التحليل الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا	115
12.5	نتائج التحليل الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي لدعم الإدارة العليا التنفيذية للمراجعة الداخلية	119
13.5	اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير الاستقلالية و الموضوعية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر	120
14.5	اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير الكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر	121
15.5	اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر	122

123	اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر	16.5
124	اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير لدعم الإدارة العليا التنفيذية في تحسين أداء إدارة المخاطر	17.5

قائمة الأشكال

الترقيم	عنوان الأشكال	الصفحة
1.2	أنواع المخاطر	13
2.2	إستراتيجية إدارة المخاطر	25
3.2	الإبعاد الثلاثة وفقاً للجنة Coso	31
4.2	مصفوفة تقدير المخاطر	33
5.2	مكونات إدارة المخاطر	34
1.4	الإطار النظري للدراسة	69

ملخص الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في معرفة مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، وبذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في دور المرجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العامة العاملة في ليبيا، وذلك من خلال تبنيها المنهج العلمي الحديث في مجال المحاسبة و الذي يجمع بين ثلاث عناصر هي: الاستنباط والاستقراء والتجريب، وفي سبيل ذلك استخدمت الدراسة صحيفة الاستبيان أداء رئيسية لجمع البيانات في الجزء الخاص بالجانب العملي منها. وتكون مجتمع الدراسة من (121) موظفاً كتابياً من الإدارات التالية (إدارة المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، وحدة المراقبة الامتثال) وقد تم تحديد العينة وبلغت (94) مفردة، تم توزيع استمارات الاستبيان على الفئات المشاركة، وقد استلام (85) منها وهي كالتالي: (36) موظف من إدارة المراجعة الداخلية و(27) موظف من إدارة المخاطر و (22) موظف من وحدة المراقبة والامتثال.

كانت متغيرات هذه الدراسة (الاستقلالية و الموضوعية للمراجع الداخلي، الكفاءة و بذل العناية المهنية للمراجع الداخلي، الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجع الداخلي، الالتزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا، دعم الإدارة العليا الغير التنفيذية لتوصيات المراجعة الداخلية).

قد تم استخدام برنامج SPSS من أجل تحليل البيانات، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات و الإحصاء الوصفي من خلال التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري، وذلك لتحليل المعلومات العامة للمشاركين في الدراسة، واستخدمت الدراسة الإحصاء أالاستنتاجي من خلال اختبار (One-Way Anova) و اختبار (One-Way K.W) واختبار المقارنة المتعددة (MCT) (Multiple Comparison Tests) هذا وتم استخدام اختبار (One Sample (T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة.

كما كانت نتيجة هذه الدراسة: موافقة المشاركين في الدراسة على تأثير جميع المتغيرات المستقلة والفرعية الواردة في الإطار النظري الدراسة، بالتالي قبول الفرضيات الخمس، وأوصت

الدراسة بعدة توصيات أهمها: دعوة الباحثين إلى إجراء أبحاث ودراسات أخرى حول دور
المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في مجالات أخرى كالمجال الصناعي أو
الخدمي

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة :

تشكل المصارف و المؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك لأنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية.

وتتعرض المصارف التجارية في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلي العديد من المخاطر التي تؤثر علي أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار وغيرها، ومن أمثلة المخاطر التي تواجه المصارف التجارية : مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة- مخاطر رأس المال - مخاطر سعر الفائدة - مخاطر التضخم- مخاطر السوق، وغيرها، وتؤثر المخاطر السابقة على أصول المصرف التجاري، و بالتالي على سلامة أموال المودعين(شاهين، صباح، 2011).

لذا تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وازدادت أهميتها بعد توالي الأزمات المالية و المصرفية في الفترات الأخيرة و اتضح أن أهم أسباب حدوث هذه الأزمات هو تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف نظراً لعدم إدارتها بطريقة صحيحة من ناحية وضعف الرقابة الداخلية و الخارجية في المصارف من ناحية أخرى (أبو كمال، 2007).

وأكدت دراسة (kerzner,2003، نقلاً عن حسن، 2013) على أن سبب انهيار وفشل المصارف التجارية يرجع إلى عدم وجود إدارة للمخاطر تقوم بتخطيط وتحليل

المخاطر ووضع الاستراتيجيات لمواجهة تلك المخاطر، لذا زاد الأهتمام بتشكيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية بأعتها أحد الركائز الأساسية لمواجهة المخاطر. وأكد معهد المراجعين الداخليين الأمريكي على أن دور المراجع الداخلي يهدف إلى مساعدة الإدارة العليا ولجنة المراجعة في إدارة المخاطر.

فقد تغيرت وظيفة المراجعة الداخلية من مجرد قيامها بمساعدة المنظمة في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية إلى العمل على التأكد من وجود أنظمة رقابة داخلية جيدة وإدارة مخاطر فاعلة (أحمد، 2013).

أصبحت المراجعة الداخلية الذراع الأيمن للإدارة و لا يقتصر دورها على التأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات بفاعلية، لكن تشترك مع إدارة المخاطر في تحديد المستوى المقبول من المخاطر وتقديم التوصيات و التقارير الرقابية، وأكد المعيار 2120 من معايير أداء المراجعة الداخلية والصادر من معهد المراجعين الداخليين 2009 على أن المراجعة الداخلية تقدم المساعدة لإدارة المخاطر في تحديد و تقييم المخاطر وكذلك تقديم تأكيد على أن السياسات والإجراءات التي تستخدم في مواجهة المخاطر كافية ومناسبة وكذلك التأكيد على أن نظم الرقابة الداخلية تعمل بفاعلية وكما أكدت دراسة (Sarem & De Beelde، 2006، نقلاً عن حسن، 2013) على أن المراجعة الداخلية تساعد الإدارة العليا في تكوين نظام ملائم لإدارة ومراقبة المخاطر.

2.1 مشكلة الدراسة :

تعد معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيق أهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطر قد يؤدي إلى تحقيق أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان هذه الأرباح وبل زيادة حدة المخاطر ومن ثم الفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصارف، لذا فان الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية، والتقييم الذاتي لها ووضع الإجراءات الرقابية لها تساهم في تجنب و تقليل اثر تلك المخاطر(رضوان، 2012).

وقد شهدت المصارف التجارية الليبية العديد من التطورات في الساحة المصرفية الليبية مثل اندماج مصرف الأمة ومصرف الجمهورية، والسماح بالخصخصة في القطاع المصرفي، وكذلك دخول الشريك الأجنبي السوق المصرفية الليبية مما ترتب عليه زيادة المنافسة والعمل على امتلاك حصة أكبر من السوق المصرفية، إضافة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها ليبيا، كل هذه العوامل أثرت على أداء المصارف التجارية الليبية والقطاع المصرفي الليبي ككل، الأمر الذي يفرض ضرورة العمل على تطور أدائه والمحافظة على أمان عملياته، وذلك من خلال دراسة كل المخاطر المحيطة والمؤثرة على درجة الأمان المصرفي(عمران، 2015).

فقد ركزت المنظمات المهنية على أن المرجعة الداخلية أصبح لها دور فعال في إدارة المخاطر يتمثل في تقديم تأكيد موضوعي مستقل عن أداء إدارة المخاطر وان الإجراءات و السياسات التي تستخدم في مواجهة المخاطر مناسبة وكافية(حسن، 2013).

كما يشير (إبراهيم، 2014) بان دراسة كلا من

(العبادي، 1999، الجمعة، 2004، ؛ Heroux and Fortinwilliarns, 2002 ؛ Ahmed, 2007؛ 2011، ؛ Sudsomboon and Jantaraturapat , 2013 ؛ ، Whalen and Holt)

اتفقت علي الاتجاه نحو تطوير نشاط المراجعة الداخلية Internal Auditing كاستجابة للتحديات و التغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي و العشرين، والمتمثلة في كبر حجم المنظمات، والتطور التكنولوجي الملحوظ وثورة المعلومات وما ترتب عليها من تعقد في بيئة الأعمال، و الاتجاه نحو العولمة، وظهور الشركات متعددة الجنسيات، و زيادة حدة المنافسة بين الشركات المحلية و الأجنبية، وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، وانتشار ممارسات حوكمة الشركات Corporate Governance كنتيجة لانهايار العديد من الشركات العالمية، خاصة الشركات الأمريكية، وقد نتج عن ذلك ظهور دورين جديدين للمراجعة الداخلية، وهما الدور التوكيدي Assurance Approach و الدور الاستشاري

Consultancies Approach، بما يعني أن دور المراجعة الداخلية لم يعد يقتصر فقط على مساعدة الإدارة في تقييم هيكل الرقابة الداخلية Internal Control Structure كما كان في الماضي، بل امتد الأمر ليشتمل على توفير تأكيدات بخصوص فاعلية إدارة مخاطر المشروع Enterprise Risk Mangement، وفاعلية عملية الحوكمة، وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية، وذلك بالإضافة إلي تقديم الخدمات الاستشارية للإدارة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إضافة قيمة للمصارف وتحسين عملياتها.

علية تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية؟

3.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في المراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

4.1 أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة من الناحية الأكاديمية في التركيز على العوامل المؤثرة في زيادة فعالية أداء المراجعة الداخلية واثار ذلك على تحسين أداء إدارة المخاطر، وتتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تحديد العوامل التي تؤدي إلى زيادة أداء المراجعة الداخلية ودورها في مراجعة وتقييم أداء إدارة المخاطر وكذلك توضيح أهمية المراجعة و دورها الذي يجب أن تقوم به في إدارة المخاطر من خلال تحديد المخاطر وتقييمها وتقييم السياسات والإجراءات التي تستخدمها الإدارة من حيث مناسبتها وكفايتها لمواجهة المخاطر المحتملة، وتقديم التوصيات الملائمة.

5.1 منهجية الدراسة :

تبنيت الدراسة المنهج العلمي الحديث في مجال المحاسبة أو المنهج الاستنباطي الاستقرائي الذي يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية هي الاستنباط والاستقراء والتجريب أو التطبيق، وهو المنهج الذي اعتمده مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية

منذ إنشائه عام 1973م ويقف وراء نجاح معظم الدراسات، وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

- مراجعة أدبيات الدراسة للتعرف على أهم المتغيرات المؤثرة بصورة عامة على مقومات المراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر
- تكوين الإطار النظري للدراسة، اعتماداً على مراجعة أدبياتها لتحديد المتغيرات المختلفة التي يمكن أن تؤثر في تحسين أداء إدارة المخاطر بصورة عامة كمتغير التابع، من ثم تسمية هذه المتغيرات و تحديد اتجاه العلاقة بينهما ورسمها.
- دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية المحلية، لتحديد المتغيرات المختلفة التي يحتمل أن تؤثر على المراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، وبالتالي صياغة فرضيات الدراسة.
- استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة ومن ثم جمع البيانات اللازمة وتحليلها وصياغة النتائج (الاستنتاجات العلمية للدراسة).
- مقارنة الاستنتاجات التطبيقية للدراسة باستنتاجاتها النظرية، فإذا كانت النتائج التطبيقية للدراسة تؤيد استنتاجاتها النظرية، فإن الدراسة تكون قد أضافت دليلاً تطبيقياً من واقع البيئة المحلية يؤيد استنتاجاتها النظرية، وفي حالة عدم تطابقها فإنه يجب التعرف على العوامل التي تقف وراء ذلك من وجهة نظر الباحث.

6.1 مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر و وحدة مراقبة الامتثال في المصارف التجارية الليبية وسيتم اختيار عينة من تلك الإدارات.

7.1 طرق جمع و تحليل البيانات:

استخدمت هذه الدراسة استمارة الاستبيان التي تخدم أغراض الدراسة كوسيلة لتجميع البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها، مع العلم من إن هذه الأداة من أكثر الأدوات شيوعاً

و استخداما، وذلك بما يتلاءم و تحقيق أهداف هذه الدراسة، كما استخدمت الدراسة اختبارات الإحصاء الوصفي، و الإحصاء الاستنتاجي التالية لتحليل بياناتها:

- **الإحصاء الوصفي:** لتحليل البيانات الديموغرافية للمستجيبين، وكذلك لباقي الأسئلة بهدف التعرف على الاتجاهات العامة لإجابات المستجيبين عن كل سؤال من أسئلة الاستبيان.
- **الإحصاء الاستنتاجي:** حيث تم استخدامه لاختبار مدى مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان، وكذلك بيان مدى وجود أي اختلافات جوهرية بين إجابات المشاركين في الدراسة عند مستوى معنوية (0.05)، في حالة وجود اختلافات جوهرية يجب التعرف على المجموعة او المجموعات التي تختلف جوهريا عن المجموعات الأخرى و أيضا اختبار الفرضيات عند مستوى (0.05)

8.1. محددات الدراسة:

أجريت هذه الدراسة على استقصاء آراء عينه محدودة من الموظفين بالإدارات التنفيذية (إدارة المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، وحدة مراقبة الامتثال) في الإدارة العامة بالمصارف التجارية الليبية

تتناول الفصول التالية التعريف المخاطر و نشأة و تطوير مفهوم إدارة المخاطر و أنواع المخاطر و مقومات الأساسية لإدارة المخاطر و معوقات تفعيل إدارة المخاطر و إستراتيجية التعامل مع المخاطر و مبادئ و قواعد إدارة المخاطر المصرفية وخصائص إدارة المخاطر و مكونات إدارة المخاطر (الفصل الثاني)، كما يتضمن تطور ونشأة المراجعة الداخلية و مفهومها و أهدافها و أنواعها وواجبات المراجع الداخلي ودره في تحسين أداء إدارة المخاطر (الفصل الثالث)، مراجعة الدراسات التطبيقية السابقة ذات العلاقة و تكوين الإطار النظري للدراسة و صياغة فرضياتها (الفصل الرابع)، وأخيراً طرق تجميع و تحليل البيانات للضرورة لاختبار فرضيات الدراسة و صياغة النتائج و التوصيات (الفصل الخامس).

الفصل الثاني

إدارة المخاطر في المصارف التجارية

1.2. مقدمة :

يتناول هذا الفصل دراسة أدبيات إدارة المخاطر في المصارف التجارية.

تواجه بيئة الأعمال في الوقت الحالي تغيرات سريعة و متلاحقة ذات آثار و مخاطر بالغة الأهمية علي المؤسسات عبر العالم بأسره، مما يضع على كاهل المؤسسات التحرك نحو مواكبة تلك التغيرات، وتهيئة مناخها الداخلي لمواجهة المخاطر من خلال العمل على وضع إجراءات وتصميم برامج خاصة لإدارتها و التعامل معها، وطالما أن كل المؤسسات تواجه المخاطر من داخل المؤسسة أو من خارجها فأنها تحتاج بذلك إلى آلية لمساعدة الإدارة على التعامل مع تلك المخاطر لإدارتها (الوكيل، 2010)، وتختلف المخاطر في حجمها وأثرها ونوعها من نشاط إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، حيث يعد نوع النشاط وحجم المؤسسة العاملان الرئيسان في تصنيف المخاطر وتقييم أثارها (راضي، 2014).

كما تعتبر المصارف من أكثر المؤسسات تعرضاً للمخاطر والتي زادت بشكل كبير في ظل زيادة معدلات التغير في الحياة الاقتصادية وزيادة معدلات الترابط بين المؤسسات المختلفة (معتوق وعلي، 2014)، وأن الجهاز المصرفي في أي بلد في العالم سواء متقدماً أو نامياً هو عاصمة الاقتصاد القومي بما يحتويه من خدمات مصرفية عديدة، والتي تقوم بدور الوسيط بين المقرضين و المقترضين وتساعد علي ضخ السيولة في شرايين الاقتصاد القومي، ويتسم التعامل المصرفي بالحساسية الشديدة و تحيط به العديد من المخاطر و التي تتطلب دراستها و معرفة مسبباتها وتجنبها دون الوقوع فيها أو على الأقل الحد منها و تدنيها إلى المستوى المقبول، ولذا اتبعت المصارف وسائل عديدة منها وجود لجان مراجعة بهذه المصارف، تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة التي نادت بها العديد من المنظمات الدولية وعلي رأسها مقررات بازل (الشمري، 2011).

2.2. تعريف المخاطر:

تعتبر المخاطر من أهم المشاكل الحيوية التي تؤثر على المؤسسات تأثيراً فعالاً ولذا يجب أن نفهم ونعرف معني كلمة المخاطر بشكل علمي لان ازدياد المخاطر يتحول إلي مشكلة، وتعددت آراء الباحثين والمنظمات العلمية والمهنية المهتمين في تقديم وتعريف واضح لمخاطر

النشاط و إدارة هذه المخاطر، حيث عرف (السجين و اخرون، 2016:136) "المخاطر بأنها مجموعة من التهديدات و الإحداث و الظروف التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية وتنقسم تلك الإحداث والتهديدات إلي جانبيين الجانب الأول فرص ايجابية يجب على الوحدة استغلالها، والجانب الآخر يمثل تهديدا سلبيا يعيق تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية و يجب علي الوحدة التعامل مع تلك التهديدات من أجل تحقيق أهدافها التي تسعى لتحقيقها".

ويعرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي "المخاطر هي إمكانية حدوث حدث ما قد يكون له تأثير سلبي علي تحقيق أهداف المؤسسة" (IIA،2010:37).

أما لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية قد عرفتها بأنها "احتمال حدوث خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر نتائج الأعمال أو خسارة رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى أضعاف قدرة المصرف على الاستثمار في تقديم أعمال وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته علي استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى" (الغصين و أرشيد، 2014:246).

وبينما يرى (Goran and Ted, 2005)(نقلًا عن: فارس 2015: 194) "أن المخاطر هي أحداث غير مؤكدة عن المستقبل يمكن أن تؤثر في تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية والإستراتيجية للمصارف".

وعلى ضوء ما سبق تركز هذه التعريفات حول مضمون واحد ألا وهو تحقيق أهداف المؤسسة، حيث تتفق الآراء علي أن المخاطر عبارة عن التهديدات والآثار السلبية التي تتعرض لها المؤسسة، والتي تعوقها عن تحقيق أهدافها، وبالتالي يلزم العمل علي مواجهة تلك المخاطر وإدارتها حتى تتحقق أهداف المؤسسة.

3.2. نشأة و تطوير مفهوم إدارة المخاطر:

مرت إدارة المخاطر بالعديد من المراحل حتى أصبحت بالشكل الذي عليه الآن، و قد إنعكس هذا التطور على مفهوم إدارة المخاطر نفسه، وفيما يلي مخلص لمراحل التطور التاريخي لإدارة المخاطر(الشيخي، 2015):

● **المرحلة الأولى : إدارة المخاطر والتأمين:** ارتبط ظهور مفهوم إدارة المخاطر بمواجهة الفرد للمخاطر التي يواجهها (منذ بدء الخليقة) فهو يقوم بتطبيق هذا المفهوم ولكن بصورة غير مدركة وليس على أساس علمي، وترجع أول المحاولات لوجود وظيفة إدارة مخاطر في المؤسسات إلى (هنرى فايول) وذلك خلال عام 1916 وقد بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر مع ظهور وظيفة التأمين ومحاولة إيجاد الوسيلة التي يمكن من خلالها مواجهة مخاطر السرقة وغيرها من المخاطر، أي أن التركيز آنذاك كان علي المخاطر البحثية، ومن جهة أخرى فقد أوضح كل من (Robert and Bob، نقلاً عن الشخي ، 2015) عام 1963 أن وظيفة إدارة المخاطر الهدف منها زيادة فعالية وإنتاجية المنشأة، ويتضح من ذلك أن وظيفة إدارة المخاطر في تلك الفترة كانت تركز علي المخاطر البحثية فقط.

● **المرحلة الثانية : إدارة المخاطر المالية :** في مطلع التسعينات ونتيجة لمجموعة من الأحداث التي تحققت في تلك الفترة من أزمات وانهيارات مالية بدأ الاهتمام بالمخاطر المالية، ومن ثم كيفية التعامل مع مثل هذه المخاطر ومن بين الأحداث الهامة أيضاً في تلك الفترة كانت اتفاقية (The Bretton Woods Agreement) والتي كان مضمونها تثبيت أسعار الصرف لتجنب مخاطرها، بالإضافة إلى ذلك العديد من الاتفاقيات الأخرى، و من خلال هذه الأحداث بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر وذلك من خلال استخدام الأدوات المالية والتي كان من بينها المشتقات المالية (Derivatives)، وظهرت من خلال هذه الأدوات ما يعرف بالعقود المستقبلية لأسعار الصرف والفائدة وعقود الخيارات لسندات الخزانة الأمريكية، وعلى الرغم من وضوح أثر المخاطر المالية على منظمات الأعمال وعلى استمراريتها في مزاولة النشاط إلا أن الإدارة في ذلك الوقت لم تكن قادرة على إدارة هذه المخاطر بكفاءة، ولعل السبب وراء ذلك يرجع إلى أن الأسلوب الذي تم استخدامه هو الأسلوب المستخدم لإدارة الأخطار البحثية، والتي تقوم على إدارة كل خطر على حدة، ويوضح(Dacry, 2001 ، نقلاً عن الشخي، 2015) أنه نتيجة لذلك ظهرت الكثير من الخسائر الناتجة عن فشل الإدارة في إدارة مثل هذه

المخاطر ومن أمثلة هذه الخسائر إفلاس مصرف (Brainhs) عام 1995 نتيجة خسارة مبلغ 1.3 مليار دولار في العقود المستقبلية وعقود الخيارات.

● **المرحلة الثالثة : منظومة إدارة المخاطر:** يلاحظ خلال المرحلتين السابقتين أن الاهتمام كان بإدارة المخاطر على أساس معالجة كل خطر على حدة دون الاهتمام بالأخذ في الاعتبار العلاقات المتشابكة بين هذه المخاطر، لذلك فقد بدأ الاهتمام بوجود منظومة لإدارة كافة المخاطر التي قد تواجهها المنظمة سواء كانت مخاطر مالية أو أيًا كان مصدر هذه المخاطر، وقد كان هناك مجموعة من الأسباب التي دعت إلي هذا الاتجاه لعل من أهمها:

- التطورات الكبيرة في التكنولوجيا والتي يمكن استخدامها في تحليل الأخطار المادية .
- إمكانية وجود قواعد ضخمة من البيانات المالية والمعلومات الأخرى التي تسمح بإجراء المقارنات اللازمة في عمليات التحليل .
- تطوير عمليات التأمين القائمة في الفترات السابقة.
- اكتساب العديد من الخبرات عبر الزمن للأشخاص القائمين بعملية إدارة المخاطر وذلك بالتعرف علي العلاقات بين المخاطر المختلفة .
- انفتاح أسواق المال العالمية والحاجة إلي تطوير طرق معالجة التقلبات في الأسعار والفوائد و أن زيادة الطلبات المقدمة من عملاء مما يؤدي إلى زيادة في معدلات التحسين المستمر، وقد انعكست هذه التطورات على مصطلح إدارة المخاطر فكانت نتيجة لذلك العديد من المسميات منها إدارة مخاطر المنشأة Corporate Risk Management وإدارة مخاطر الأعمال Business Risk Management وإدارة المخاطر الكلية Total Risk Management وغيرها من المصطلحات.

ويتضح من مراحل التطور السابقة أن إدارة المخاطر ارتبطت في البداية بوظيفة التأمين، لكن بعد ذلك أصبحت أعم وأشمل وأصبحت وظيفة التأمين من الأساليب التي تستخدمها إدارة المخاطر، كذلك لا تقتصر إدارة المخاطر على تناول المخاطر المالية فقط بل تتناول كافة المخاطر التي تواجهها المؤسسات، وعلى ذلك فإن مفهوم إدارة المخاطر يطبق على كافة

المؤسسات أيا كان نوع نشاط هذه المؤسسة، وليس على شركات التأمين أو المصارف أو المؤسسات المالية فقط(الطحاوي،2014).

4.2. مفهوم إدارة المخاطر:

تعددت التعريفات المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل الباحثين و المنظمات المهنية وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:

عرف(راضي،2014: 7)إدارة المخاطر على أنها "هي عملية تحديد وقياس وتقدير للمخاطر مع تطوير الاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر والتي تتضمن تحويل الخطر إلى طرف آخر أو تجنب الخطر أو تخفيض الآثار السلبية للخطر أو قبول تحمل جزء أو جميع النتائج المترتبة على الخطر".

كما يعرفها (عبد الحليم، 2013:689)" بأنها إجراء يعتمد على كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية، و الأفراد الآخرين، ويطبق لتنفيذ الإستراتيجية خلال المنظمة، حيث يتم تحديد جميع الأحداث المحتملة والتي من شأنها أن تؤثر على الوحدة الاقتصادية، وفيه يتم إدارة المخاطر بما يضمن أن تكون خلال المدى المرغوب فيه، وبالتالي التأكد من تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية".

أما (الوكيل، 2010:209) عرفها بأنها "عبارة عن عملية مستمرة تحدث داخل المنشأة، تصمم وتطبق بغرض التنبؤ بالمخاطر و التحذير منها قبل حدوثها، وتحديدتها و تحليلها و تقييمها عند حدوثها، وتحديد و اختبار الأسلوب المناسب لمواجهتها و التعامل معها بعد حدوثها".

في حين عرفها (احمد،2006: 68) "بأنها العملية التي من خلالها تقوم الشركات بدراسة المخاطر المرتبطة بأنشطتها بشكل منظم Methodically، بهدف تحقيق منافع مستمرة في كل نشاط، وعبر كل الأنشطة".

5.2. أنواع المخاطر:

تعددت الآراء بين الباحثين المهتمين حول أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات، فالكمل يقوم بتقسيمها وفقاً لاحتياجاته، يمكن في هذا السياق تبويب المخاطر إلى ثلاثة مجموعات وهي (عبد الحليم، 2013):

- مخاطر يمكن تجنبها Preventable Risks تنشأ من داخل المؤسسة وبالتالي يمكن مراقبتها والتحكم فيها
- مخاطر مرتبطة بالإستراتيجية Strategy Risks حيث تتم المخاطرة من أجل تحقيق عوائد مرتفعة للإستراتيجية الحالية
- مخاطر خارجية External Risks تنشأ من خارج المؤسسة ولا يمكن التحكم فيها، تضم تلك المجموعات أربعة أنواع رئيسيه من المخاطر بيانها كما يلي:
 - مخاطر إستراتيجية (وتشمل المخاطر التالية: تحقيق الإستراتيجية السياسية العامة، الاقتصاد و ظروف السوق العالمية، تغيير احتياجات المستهلك والقوانين والتشريعات)
 - مخاطر تشغيل (وتشمل المخاطر التالية: العنصر البشري، العمليات، التكنولوجيا المستخدمة، تقادم المنتج أو الخدمة، الطاقة المستخدمة، رضى العميل عن المنتج أو الخدمة، والسلامة والأمان).
 - مخاطر مالية (وتشمل مخاطر: الائتمان، والاستثمار، السيولة، معدل الفائدة).
 - مخاطر طبيعية (وتشمل مخاطر: الكوارث الطبيعية و البيئية، والإرهاب).

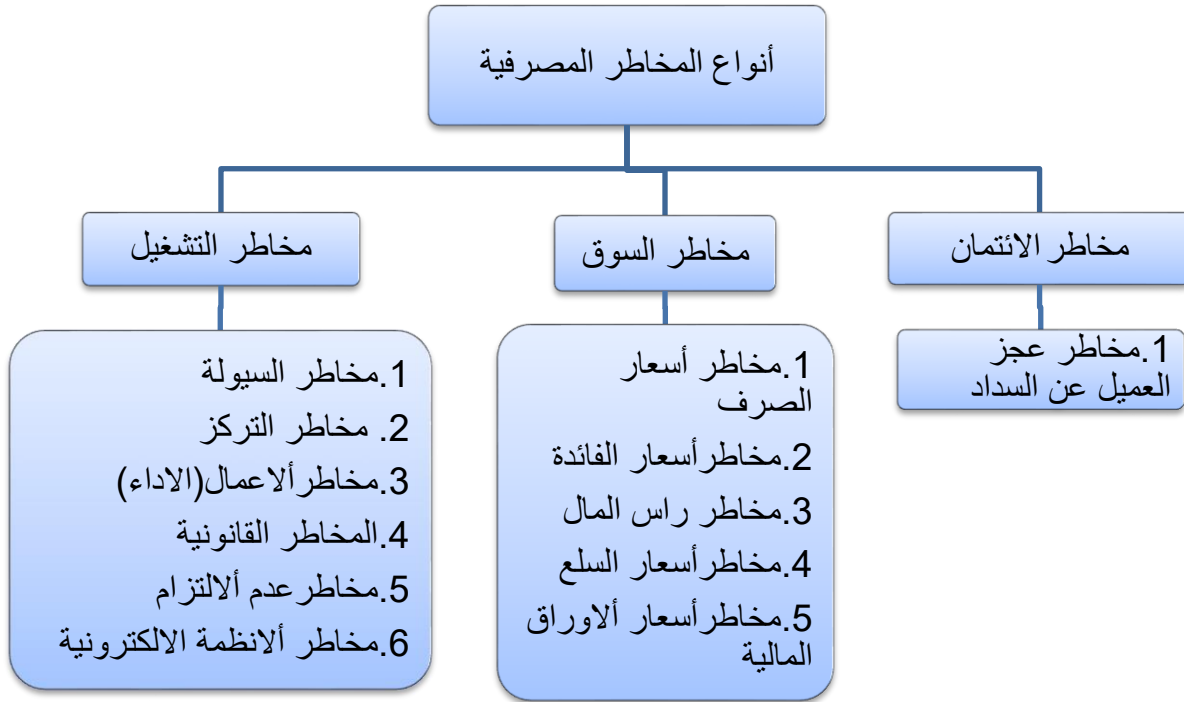
كما رأى (السجين و آخرون ، 2016) بأنه يمكن تصنيف المخاطر إلى مخاطر إستراتيجية، مخاطر تشغيلية وتشمل (مخاطر الموارد البشرية، مخاطر الغش)، مخاطر مرتبطة بالنفقات العامة، مخاطر الأضرار في الأصول المالية ، مخاطر توقف العمل والخلل في الأنظمة كما في أنظمة الكمبيوتر، مخاطر مالية، مخاطر الالتزام، مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وأما (الجندي، 2008) يرى بأنه يمكن تقسيم المخاطر إلى: مخاطر مالية ومخاطر تشغيلية و مخاطر إستراتيجية و مخاطر معنوية، بينما قسمها (السيد، 2014) إلى: مخاطر داخلية، ومخاطر خارجية، فالمخاطر الداخلية تشمل: مخاطر السمعة، مخاطر تنفيذ التسويات، مخاطر مالية، مخاطر الائتمان، مخاطر مرتبطة بعمل المراجع الداخلي، مخاطر الأعمال، أما المخاطر

الخارجية تشمل: مخاطر قانونية ولأثحية، مخاطر الممارسة كما تشمل مخاطر الممارسة ثلاث أنواع وهي: مخاطر نظم المعلومات، مخاطر نوع الملكية، مخاطر مرتبطة بنمط الإدارة.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أبرز المخاطر المصرفية التي تواجه القطاع المصرفي باعتبار أن المصارف هي مجال تطبيق هذه الدراسة، وأن المصارف تتعرض إلى العديد من المخاطر التي قد تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها، وعليه يمكن عرض هذه المخاطر علي النحو التالي:

(الشكل 2-1)

(يوضح أنواع المخاطر المصرفية)



المصدر (عبد الحميد، 2013: 293)

يمكن تناول المخاطر المصرفية السابقة على النحو التالي

• **مخاطر الائتمان:** تعد مخاطر الائتمان أمر لا مفر منه كنتيجة لعملية الاقتراض، فكل مصرف يتحمل درجة من مخاطر منح الائتمان (فارس، 2015)، وتعني مخاطر الائتمان بأنها "الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة"، وان المخاطر الائتمانية بالنسبة للمصارف تمثل مبالغ القروض التي لا يتم الوفاء بها من قبل المقترضين وتشمل كل من مدفوعات الفوائد والمبالغ المطلوب استردادها من أصل الدين، كما تشمل قروض المستهلكين و العمليات بالمبادلات وخطابات الضمان والاعتماد المستندي، وتتمثل أنواع المخاطر الائتمانية وفقاً لمصادرها إلى (عبد العليم، 2014:489):

- مخاطر العميل: والتي تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية.
- مخاطر مرتبطة بالمصارف: تربط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في المصرف و متابعة الائتمان المقدم من العميل، والتحقق من إيفاء العميل بالشروط المتفق عليها في اتفقيه منح الائتمان.
- **مخاطر السوق:** يقصد بمخاطر السوق "المخاطر الناتجة عن الخسائر المالية التي تحدث نتيجة التقلبات في أسعار السوق" (أبو العلا، 2016:26) ترتبط مخاطر السوق بمخاطر أسعار اصرف و القانونية و رأس المال و أسعار السلع و الأوراق المالية.

وتنقسم مخاطر السوق إلى خمسة أنواع وهي :

- **مخاطر أسعار الصرف:** يقصد بمخاطر أسعار الصرف الخسائر الناشئة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية و المتعلقة بالأصول و التزامات المصارف (الغصين و أرشيد، 2014)، كما تبدأ تلك المخاطر عند تعامل المصرف بالعملات الأجنبية (بيع و شراء العملات الأجنبية) أو قيامه بمنح قروضه بالعملة الأجنبية أو شراء أوراق مالية بالعملات الأجنبية أو قيامه بالاقتراض بالعملات الأجنبية، وتظهر تلك المخاطر عند قيام المقترض بسداد القرض أو بيع الأوراق المالية أو سداد القرض الخارجي وحدوث تغيرات سالبة في أسعار الصرف بالمقارنة بين تاريخي الإقراض أو الاقتراض و تاريخ السداد أو التحصيل، و بالتالي تعتبر تلك المخاطر مرتبطة بالتطور المستقبلي لسعر

صرف أو العملة أجنبية يتحملها مالك الأصل أو صاحب الديون، وهذه المخاطر تؤثر سلباً على أداء المصرف (فارس، 2015).

● **مخاطر أسعار الفائدة:** وتنشأ هذه المخاطر عن تقلبات سعر الفائدة خلال مدة القرض (اقتراضاً أو إقراضاً) مما يؤدي إلى خسائر ناجمة عن الاقتراض بسعر أعلى من السعر الذي تم الإقراض به، أو قد تنشأ مخاطر سعر الفائدة بسبب التفاوت الزمني لآجال الدين وإعادة تقييم الأصول و الخصوم و البنود خارج الميزانية وقد يكون سبباً لما يدعى بمخاطر الأساس وهو الفرق بين السعر الحالي و السعر في المستقبل و مخاطر منحني العائد أو عدم التأكد من الدخل و مخاطر أدوات الخيار هذه في مجموعها تشكل ما يدعى بمخاطر التقييم (الخولي، 2015).

● **مخاطر رأس المال:** يعتبر رأس المال مصدراً دائماً للدخل، إضافة إلى أنه مصدر تمويل رئيسي للمصارف وبناءً على ذلك فإن رأس المال يجب أن يكون ملائماً و كافياً لمواجهة المخاطر و استيعاب الخسائر، ومخاطر رأس المال تنشأ نتيجة لعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع المصرف من مودعين و مقترضين ومستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة، ومخاطر رأس المال ينتج عنها انخفاض في القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزامات، وقد اهتمت لجنة بازل بأهمية رأس المال المصرفي من خلال التركيز على مفهوم رأس المال المستند على المخاطر، فكلما زادت مخاطر المصرف تطلب منه التوجه نحو زيادة رأس ماله على متطلبات الحدود الدنيا لرأس المال، حيث أن بازل تكافئ المصارف التي تتمكن من استخدام تقنيات أكثر كفاءة و تقدماً في إدارة مخاطر محافظها الائتمانية من خلال متطلبات رأس المال (عثمان، 2013).

● **مخاطر أسعار السلع:** يقصد بمخاطر تقلبات أسعار السلع الأساسية أنها المخاطر الناتجة عن التغيير في أسعار مدخلات الإنتاج، و التي تؤثر سلباً على المنتج، وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على أسعار السلع الأساسية منها التغيرات السياسية، والتغيرات الموسمية والطقس والتكنولوجيا وظروف السوق (أبو العلا، 2016).

● **مخاطر أسعار الأوراق المالية:** يعرف (المدهون، 2011: 34) مخاطر أسعار الأوراق المالية بأنها "مخاطر احتمال تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار

السوقية للسندات و الأسهم "، ويعتبر قياس مخاطر الأسعار في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال

- **مخاطر التشغيل:** يشمل هذه النوع من المخاطر العمليات المتولدة والناجمة عن العمليات اليومية للمصارف حيث أن المصارف أما أن تحقق خسائر أو لا تحققها و عدم وجود أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغييرات ومن الضروري على الإدارة العليا التأكد من جود برنامج لتقييم و تحليل مخاطر التشغيل، حيث ترتبط مخاطر التشغيل بأداء الخدمات أو المنتجات المصرفية المختلفة و تنشأ تلك المخاطر نتيجة لوجود تغييرات في نظام الرقابة الداخلية أو ضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في المصرف مما ينشأ عنه حدوث خسائر مالية بسبب الأخطاء أو التأخير في تنفيذ القرارات أو عدم الالتزام بقواعد العمل المصرفي أو أخطاء في نظام التشغيل الالكتروني للبيانات و المعلومات(خطاب، 2012)، وقد عرفت المخاطر التشغيلية بأنها" هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية" (أبو شعبان، 2016: 43)، وتشمل هذه المخاطر على الأتي:
- **مخاطر السيولة:** تتمثل مخاطر السيولة في عدم الاحتفاظ بنقدية كافية و عدم القدرة على الاقتراض لمواجهة مسحوبات الودائع والطلب الصافي على القروض، ولمواجهة مخاطر السيولة قد يندفع المصرف إلى اقتراض أموال طارئة بتكلفة عالية لمواجهة احتياجاته الوقتية من النقدية مخفضاً أرباحه وقد يدفع انخفاض مستوى السيولة المصرف إلى عرض معدلات فائدة عالية لجذب مودعين للتعامل بشهادات الإيداع(عبد الصمد، 2008)، ويمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها تلك المخاطر التي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في ميعاد استحقاقها بأقل خسائر ممكنة، و يترتب على عدم كفاءة إدارة السيولة مخاطر عالية قد تصل إلى انهيار البنك و فشلة كمؤسسة مالية، و جرت القواعد المصرفية على تقسيم مخاطر السيولة إلى(الميهي، 2015):

- **مخاطر السيولة التمويلية:** وتنشأ تلك المخاطر عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة و غير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة.
- **مخاطر السيولة السوقية:** وتنشأ تلك المخاطر عندما يتعذر على المصرف بيع أو رهن أحد أصوله وفقاً للسعر السائد في السوق نتيجة عدم القدرة على تسيلها (وهو ما يعرف بمخاطر التصفية).
- **مخاطر السيولة العرضية:** تنشأ تلك المخاطر عند الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.
- **مخاطر التركيز:** وهي المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في نوع واحد أو عدة أنواع صغيرة، وتسمى (مخاطر عدم التنوع) (إبراهيم، 2015).
- **مخاطر الأعمال (الأداء):** ويقصد بهذه المخاطر الخسائر الناتجة من الفشل في الرقابة الفعلية على العاملين أو الفشل في تطبيق الطرق المناسبة لإدارة المخاطر (الشيخي، 2015).
- **مخاطر قانونية :** تتعرض المصارف للعديد من أشكال المخاطر القانونية و التي تشمل مخاطر الانخفاض في قيمة الأصول أو الارتفاع في قيمة الالتزامات أكثر من المتوقع بسبب النصائح القانونية غير الكافية أو لعدم كفاية المستندات القانونية مثل قبول ضمانات من العملاء يتضح لاحقاً أنها غير مقبولة لدى المحاكم، بالإضافة لذلك قد تتعرض المصارف لمخاطر عدم الالتزام بنسب السيولة التي تفرضها المصارف المركزية و نسب الاحتياطي و نسب الائتمان المسموح به قانونية نتيجة فشل القوانين الحالية في حل المشاكل القانونية التي تتعرض لها المصرف أو نتيجة للقيام بأنواع جديدة من المعاملات التي تحدد فيها الحقوق القانونية للأطراف المختلفة (عبد اللطيف، 2015)
- **مخاطر عدم الالتزام :** تنتج هذه المخاطر من عدم الوفاء بشروط العقود المبرمة، أو نتيجة مخالفة القوانين المطبقة، أو مخالفة القواعد و النظم و اللوائح المنظمة لسير العمل (محمود، 2008).
- **مخاطر الأنظمة الإلكترونية:** وهي المخاطر التي تنتج نتيجة وجود مشاكل و أخطاء في التطبيقات و التغيرات غير المنسقة أو غير الموثقة في البرامج، عدم كفاية ضوابط

الإدخال و المعالجة و الإخراج المصممة بشأن التطبيقات وعدم كفاية إجراءات تأمين أمن البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتقنية المعلومات، أو عدم توفير الإمكانيات اللازمة للتعامل مع التغيرات في البيئة المحيطة، أو عدم وجود كادر مؤهل ومدرب بشكل جيد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة داخل المؤسسة(السيجي و حافظ و أزغير، 2016).

وكذلك يمكن الإشارة إلى بعض أنواع المخاطر الأخرى وهي كالآتي:

- **مخاطر الإستراتيجية:** هي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب التخطيط الاستراتيجي في المصرف، و الإستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه المصرف لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير و الطويل في ضوء الظروف البيئية العامة و ظروف المنافسين، و اعتماداً على تحليل القوة الذاتية و يصعب توفير مقاييس كمية للممارسة العملية لقياس المخاطر الإستراتيجية، إلا أن تطور الأداء المصرفي من عام إلى عام يعطي مؤشراً على مدى نجاح المصرف في التخطيط الاستراتيجي، وقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد المصارف التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية و تخطيطها الإستراتيجي المستقبلي بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية للوقوف على التطورات المستقبلية لنشاط المصرف(الشمري، 2011).
- **مخاطر السمعة:** "هي المخاطر الناشئة عن وجود انطباع سلبي عن المصرف، و الذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة، وقد ينشأ الانطباع نتيجة تصرفات يقوم بها مدير أو موظفو المصرف أو نتيجة عدم خدمة العملاء بالجودة و السرعة المطلوبة، أو بسبب وجود ضعف في أنظمة الأمان لدى المصارف والذي قد يؤدي إلى زعزعة ثقة العملاء بالمصارف"(الغصين و أرشيد، 2014: 250).
- **مخاطر معنوية:** تتضمن المخاطر التي تنشأ عن عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية في المؤسسة والمستثمرين الخارجيين، وغالباً ما يبرز هذا النوع من المخاطر في حالة تعارض المصالح بين الأطراف المتعاقدة (الداخلية و الخارجية)، والتي أبرزها الأدب المحاسبي في ظل مفهوم نظرية الوكالة(الجندي، 2008).

الجدير بالذكر أن هناك أنواع جديدة من المخاطر مثل المخاطر غير الملموسة التي تكون احتمالية حدوثها مرتفعة جداً، ولكن يتم تجاهلها من قبل المؤسسة بسبب عدم المقدرة على

تحديدها ومن أمثلتها: مخاطر المعرفة ومخاطر العلاقات و المخاطر الطارئة ومخاطر نوع الخدمة و المخاطر الناتجة عن وقوع أحداث بطريق الصدفة (الشيخي، 2015).

6.2. العوامل المؤثر في المخاطر:

هناك العديد من العوامل التي تركت أثراً بالغه في مخاطر الأعمال المصرفية نذكر منها ما يلي (البجرمي، 2011 والشيخي، 2015):

- **التغيرات التنظيمية و الإشرافية:** قامت العديد من الدول و التنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل المصارف وذلك للتقليل من مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفاً من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له أثراً إيجابية على المخاطر ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالمصارف وكيفية قياسها و الإشراف عليها.
- **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم الاستقرار في الأسواق العالمية وعدم الاستقرار في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات، وابتداع المصارف لأدوات تغطية مستقبلية كعقود الخيارات و المبادلات إلى وجود مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقاً والتي أجبرت المصارف على ممارسة إدارة المخاطر بأفضل الطرق و الأساليب.
- **المنافسة:** تجبر المنافسة المصارف على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار، وهذا ما أثر سلباً خاصةً مع توسع المصارف في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء، ومثال ذلك المخاطر الائتمانية.
- **التطورات التكنولوجية:** تعتبر التطورات التكنولوجية من العوامل الإيجابية على مخاطر العمل المصرفي نتيجة زيادة قدرة المصارف على تحديد مخاطرها، وإدارتها بطريقة أفضل، ولكن نجم عن ذلك أيضاً آثار سلبية بمخاطر التجارة الالكترونية.

7.2. أهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية:

لقد زادت أهمية إدارة المخاطر في الآونة الأخيرة بسبب حدوث الأزمة المالية العالمية و فشل العديد من المؤسسات في جميع أنحاء العالم، كما أن انهيار العديد من المؤسسات دفع المهتمين سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على المستوى الاقتصادي للبلاد ككل، إلى تتبع ودراسة أسباب هذه الأزمات والتي قد ترجع إلى تعرض المؤسسات لعدد من المخاطر

باختلاف أنواعها و أسبابها من جهة وعدم إدارتها بشكل سليم من جهة أخرى حيث اكتسبت إدارة المخاطر دوراً هاماً في عالم المنافسة في دنيا المال و الأعمال، وأخذت صوراً أكثر جدية في عمليات صنع قرارات المؤسسة، من هنا برزت بشكل واضح أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات (أبو العلا، 2016) و منها:

- تعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية المؤسسات و أمراً ضرورياً لاتخاذ قراراتها و مواجهه مخاطر عدم التأكد التي تتعرض لها في المستقبل.
- تنفيذ إدارة المخاطر بطريقة متكاملة داخل المؤسسة يعمل على مساعدة المساهمين و المستثمرين على اتخاذ قراراتهم
- تعد إدارة المخاطر النهج النظامي القائم لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسات.
- تساهم إدارة المخاطر في تشكيل رؤية واضحة لتحديد خطة سياسة العمل للمؤسسة
- تساعد إدارة المخاطر مديري المخاطر على جدولة أولوياتهم و تخصيص موارد المؤسسات لتحقيق عملية اتخاذ القرارات بشكل أكثر كفاءة وثقة.

في هذا السياق يضيف (الشمري، 2013) النقاط التالية:

- أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصاً في بيئة العولمة وفي الصناعة المالية و المصرفية.
- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للمصرف نتيجة توجه العمل المصرفي إلكترونياً مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الالكترونية.
- يوفر التصميم الجيد، والتنفيذ الدقيق لإدارة المخاطر بالمؤسسة لمجلس الإدارة، و الإدارة والعاملين تأكيداً معقولاً عن مدى تحقيق أهداف المؤسسة، في التعامل مع المخاطر المتعلقة بهذه الأهداف، لجعل هذه المخاطر، في الحدود التي تقبلها المؤسسة لتحمل هذه المخاطر، وتجنب أي خسائر مالية تنتج عن حدوث هذه المخاطر دون التعامل معها، بالتالي تساعد في استمرارية المؤسسة في مزاولة نشاطها (محمود، 2008).
- بالإضافة لما سبق أن أهمية إدارة المخاطر تنصب على الممارسة الفعالة لإدارة المخاطر للحد من خسائرها وتعظيم أهدافها وتحقيق إستراتيجيتها.

8.2. افتراضات إدارة المخاطر:

تعمل إدارة المخاطر في ظل وجود افتراضات ضمنية عديدة، والتي حددها (أحمد، 2006) كما يلي:

- أن كل المؤسسات تنشأ لكي تضيف قيمة لمساهميها و أصحاب المصالح فيها.
 - أن كل المؤسسات تعمل في ظروف تتسم بعدم التأكد الذي يحمل في طياته العديد من المخاطر و الفرص التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على تحقيق أهدافها.
 - أن القيمة قد تصل إلى حدها الأقصى في حالة وجود توازن بين الأهداف والمخاطر المحيطة بها، وبين كفاءة وفاعلية الموارد المستنفدة في تحقيقها.
- أن التحدي الذي يواجه كل مؤسسة هو تحديد المدى الذي يمكن قبوله من عدم التأكد بما يؤدي إلى تدنيه الآثار السيئة أو تعظيم الآثار الإيجابية لأقل أو أقصى قدر ممكن.

9.2. المقومات الأساسية لإدارة المخاطر:

تتطلب عملية إدارة مخاطر الأعمال بكفاءة وفعالية توافر مجموعة من المقومات، والتي تعد بمثابة عناصر أساسية يلزم توافرها قبل البدء في إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي (عصيمي، 2009) :

- **مقومات بشرية:** تتعلق هذه المقومات بالأفراد (فريق إدارة مخاطر)، فمن المعروف أن الأفراد أو الموارد البشرية أساس نجاح أي عمل، خاصة إذا توافر لديهم التأهيل العلمي والعملية المطلوب، وإن عملية إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية تتطلب ضرورة الاستعانة بجميع الخبرات والكفاءات المتاحة واللازمة لإدارة مخاطر، أي يلزم إذا كان ذلك ممكناً إنشاء إدارة أو قسم لإدارة مخاطر، ولا بد أن تتوافر في فريق العمل بهذه الإدارة أو بهذا القسم المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي تؤهلهم للتعامل مع المخاطر بصورة فعالة، مع العمل على ضرورة اكتسابهم المهارات الجديدة من خلال حضورهم دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات والإطلاع على كل جديد في مجال عملهم، من الضروري إلمام فريق إدارة مخاطر بمفاهيم المخاطر الأساسية، ومن أكثر النقاط التي يجب الإلمام بها هي ما يلي:

- **مصادر المخاطر:** تتمثل في البيئة التي تنشأ منها المخاطر، سواء البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية.
 - **سبب المخاطر:** تمثل الظروف والعوامل التي تؤدي إلي نشأة المخاطر من مصدرها.
 - **المخاطر:** تمثل الأحداث التي قد تؤثر علي أهداف المؤسسة.
 - **النتيجة:** تمثل نتيجة حدث معين، والتي تعكس بشكل كمي أو وصفي وجود خسارة (ضرر) أو مكسب (منفعة) معين.
 - **الاحتمالية:** تعني تحديد احتمال حدوث وتكرار حدوث المخاطر.
 - **الرقابة:** تمثل رقابة عناصر المؤسسة المختلفة التي تتضمن مواردها وأنظمتها وعملياتها ووظائفها وغيرها من عناصر المؤسسة.
 - **المتابعة:** تعني متابعة الأنشطة والوسائل الرقابية وتحديثها كلما تطلب الأمر ذلك .
- ويجب أن يبذل المراجعين (خاصة الداخليين) في هذا الشأن أقصى جهودهم، وذلك لبيان تصوراتهم بخصوص إدارة مخاطر، مستخدمين في ذلك بيان المفاهيم السابقة، وتطبيق اللغة المناسبة في جميع الاتصالات بخصوص المخاطر بشكل ثابت ومتناسق ومتكامل.
- **مقومات مادية:** تحتاج عملية إدارة مخاطر إلي توافر مجموعه من العناصر المادية مثل توافر الموارد المادية (المالية وغير المالية)، وإجراء التأمين اللازم عن طريق شركات التأمين أن أمكن ذلك ويلزم في هذا الأمر إعداد برنامج شامل يحدد الهدف والخطط والأساليب والإجراءات، كذلك يلزم التأكد من وجود نظام فعال للإنذار المبكر في المؤسسة من أجل تجنب المخاطر، والاستعداد للتعامل مع المخاطر التي لا يمكن تجنبها، وإيجاد نظام إداري محكم يمكن المؤسسة من التعرف على المشكلات وتحليلها وإيجاد الحلول لها.
 - **مقومات معلوماتية:** حتى تحقق عملية إدارة المخاطر هدفها يلزم توافر نظام متطور ومتكامل للمعلومات المطلوبة، بما يمكن من تزويد الإدارة العليا بالتعريفات التي تميز بين كلا من الفرص والتهديدات التي قد تسفر عنها المخاطر، وأن يتم شرح ذلك بوضوح تجنباً لاحتمال إساءة الفهم، ومن الضروري هنا وجود جهة مركزية منسقة لنظام

المعلومات، وذلك لمنع التناقض والازدواجية في عمليات تداول ونقل المعلومات في ظروف المخاطر، والتي توفر المعلومات المفيدة في إدارة المخاطر بكفاءة وفعالية، حيث أنه بقدر منفعة وجودة المعلومات المقدمة بقدر الكفاءة والفعالية في إدارة مخاطر الأعمال، فالمؤسسات تبدأ بمعلومات تساعد في إنشائها، وتستمر بمعلومات تساعد في ترشيد عملياتها، وتقيم بمعلومات تصف إنجازاتها، وتنمو بمعلومات تخطط وتراقب توسعها ونموها وتساعد في مواجهة المخاطر التي تواجهها.

- **مقومات اتصالية:** لإدارة المخاطر في حالة حدوثها يتطلب الأمر ضرورة وجود خطوط اتصال فعالة بين المسؤولين عن إدارة المخاطر وبين جميع المستويات الإدارية الأخرى في المؤسسة، فالاتصال الفعال الذي يتم بين فريق إدارة المخاطر وبين الإدارات الأخرى في المؤسسة، خاصة الإدارة العليا يمثل عنصراً أساسياً لإضافة قيمة لعملية إدارة مخاطر، ويعد هذا الاتصال أحد الأنشطة الأكثر أهمية التي يقوم بها المراجعين الداخليين، كما يفيد في إحداث وعي وإدراك كاملين بخصوص إدارة مخاطر، بالإضافة إلي شرح مدخل المؤسسة لإدارة المخاطر، كما أن الاتصال المنتظم والفعال مع الإدارة العليا يمكن أن يساعد بشكل كبير على ضمان أن المخاطر تفهم جيداً، وأن نظم الرقابة مصممة من أجل مواجهة المخاطر والخسائر المحتملة بشكل كاف مع وجود المرونة للتعامل مع المخاطر المستقبلية، وباختصار، يمكن القول أن وجود نظام جيد للاتصالات يساعد كثيراً في تحقيق التكامل بين أقسام وإدارات المؤسسة المختلفة.
- **مقومات ثقافية:** أن عملية إدارة المخاطر قد تعتبر ثقافة جديدة، لذلك فإن نجاحها يتطلب توفير بيئة ثقافية معينة وهي تغير الثقافة السائدة بالمؤسسة إلى ثقافة قبول المخاطر وضرورة مراعاتها عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية على جميع المستويات داخل المؤسسة، ويرى البعض أنه كنتيجة طبيعية لتغير ثقافة المؤسسة لتشمل المخاطر المحيطة بها ويتبعه ضرورة التخلي عن المدخل التقليدي في إدارة المخاطر و تقبل طرق جديدة من التفكير ويعتبر ذلك التحدي الحقيقي لإدارة المخاطر بالمؤسسة ونظراً لأهمية أن تسود ثقافة إدارة المخاطر يجب أن يكون كل فرد مدرك للمخاطر الملازمة.
- **وجود نظام كفاء وفعال للرقابة الداخلية:** لقد أوضح المجمع الأمريكي للمراجعين الداخليين مهام و مسؤوليات جديدة تقع على عاتق الرقابة الداخلية بشكل عام، وعلى

المراجعة الداخلية بشكل خاص تجاه عملية إدارة المخاطر وذلك لأن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يعد أحد أهم الركائز في عملية إدارة المخاطر وتتمثل هذه المهام في (الشيخي، 2015):

- توفير خدمات تأكيد عن عمليات إدارة المخاطر.
- تقييم عمليات إدارة المخاطر.
- المساهمة في تعريف وتقييم المخاطر القائمة والمحيطة بالمؤسسة.
- التنسيق بين أنشطة إدارة المخاطر.

10.2. معوقات تفعيل إدارة المخاطر:

تعتبر عملية إدارة المخاطر داخل المؤسسة من العمليات المعقدة و التي تحتاج إلى كفاءات و مهارات عالية، و السبب وراء ذلك يرجع إلى تجدد المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة وبالأخص داخل المصارف حيث تظهر مخاطر مصاحبة لكل نشاط و صفقة، بالإضافة إلى ذلك التعامل مع البيئة الخارجية وما ينتج عنها من مخاطر، وكل تلك المتغيرات تجعل عملية إدارة المخاطر تتعرض للعديد من المعوقات (الشيخي، 2015)، حيث تعتبر أحد أهم الركائز الأساسية لإدارة المخاطر هو الوقوف على المحددات أو المعوقات لها، بحيث يتم حصرها في محاولة للحد منها أو التغلب عليها، وفيما يلي أهم تلك المحددات (أبراهيم، 2015):

- إذا تم تقييم المخاطر أو ترتيبها حسب الأولوية بشكل غير مناسب فإن ذلك قد يؤدي إلى تضييع الوقت في التعامل مع المخاطر ذات الخسائر التي من غير المحتمل أن تحدث.
- استغراق وقت طويل في تقييم و إدارة مخاطر غير محتملة يؤدي إلى تشتيت المصادر التي كان من الممكن أن تستغل بشكل مربح أكثر.

كما أضاف (الشيخي، 2015) :

- اعتماد إدارة المخاطر على الحكم الشخصي و الذي قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة قد تحمل الخطأ.
- للإدارة القدرة على تخطي قرارات إدارة المخاطر الأمر الذي يؤدي إلى تقليل فعالية إدارة المخاطر في المستقبل.

- قد يؤدي عدم الرضاء من قبل العاملين إلى عرقلة عملية إدارة المخاطر، ذلك بحجب العديد من البيانات و المعلومات ذات الأهمية البالغة في إدارة المخاطر.
- قرارات مواجهة المخاطر تأخذ في الاعتبار تحليل التكلفة و العائد.

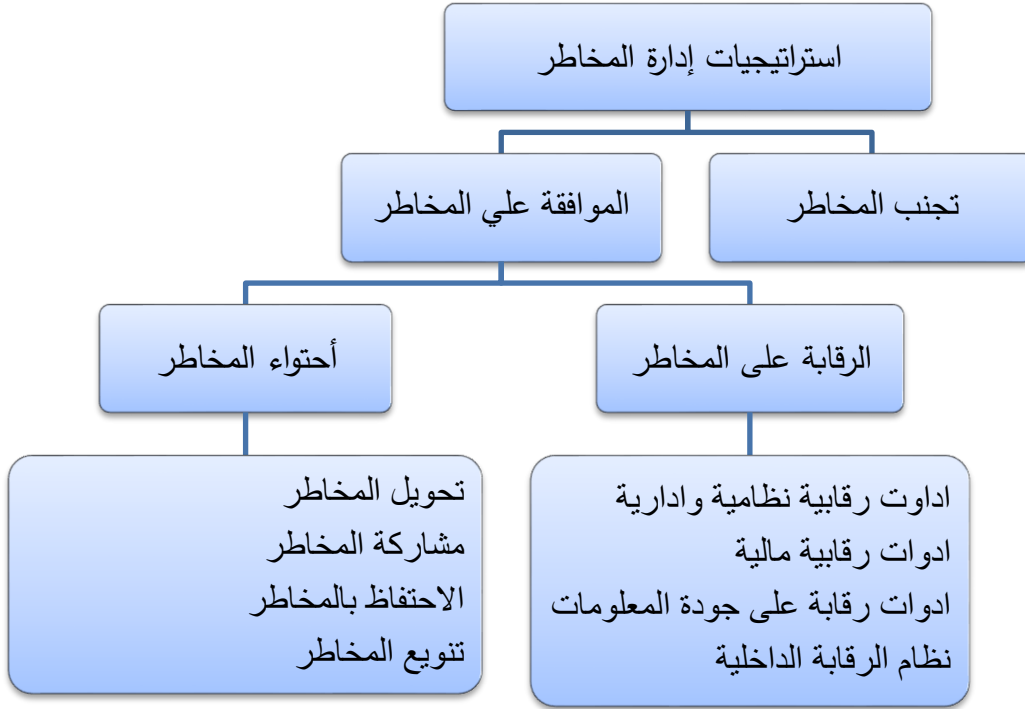
في هذا السياق يمكن القول أن المعوق الأساسي لإدارة المخاطر هو تدخل الإدارة العليا في عملية إدارة المخاطر والتقليل من أهميتها.

11.2. استراتيجيه التعامل مع المخاطر:

تتبع المصارف إستراتيجيتين أساسيتين للتعامل مع المخاطر يوضحهما الشكل التالي (2-2):

الشكل (2-2)

(يوضح إستراتيجية إدارة المخاطر)



(المصدر الطحاوي، 2014: 51)

- إستراتيجية تجنب المخاطر: تقوم إدارة المصرف بالتهرب من بعض المخاطر بدلا من إدارتها و التعامل معها، ذلك من خلال تجنبها للأنشطة أو العمليات التي سينتج عنها

هذه المخاطر، ويتم ذلك إذا كان التهديد المحتمل من المخاطر يفوق الفرص المتاحة، لذا يكون من الأفضل تجنب هذا النشاط أو ذلك العمل، وهذه الإستراتيجية سلبية ويفضل إتباعها في الحالات التي تكون فيها المخاطر لا يمكن إدارتها، إلا أن إتباع هذه الإستراتيجية قد يحرم المؤسسة من فرصة تحقيق ربح معين محتمل الحدوث، حيث هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطر، بل قد يؤدي إتباع هذه الطريقة إلى خروج المؤسسة من بيئة الأعمال(عصيمي، 2009).

• **إستراتيجية الموافقة على المخاطر:** تلجأ المصارف في مثل هذه الحالة إلى التعامل مع الأنشطة أو العمليات التي سينتج عنها مخاطر مع ملاحظة أن هذه الموافقة قد تكون بشكل لا إرادي بمعنى أن توافق المؤسسة على نشاط معين أو عملية معينة دون أن تكون مدركة لمخاطر هذا التعامل بالتالي لن تتعامل مع المخاطر إلا عند تحققها بالفعل، وقد تكون هذه الموافقة بشكل إرادي وهنا تكون المؤسسة مدركة لحجم المخاطر التي سينتج عنها التعامل مع نشاط معين أو عملية معينة، وبالتالي تحديد الأساليب المختلفة للتعامل مع هذه المخاطر قبل تحققها مما يساعد على تخفيض حجم المخاطر أو منع تحققها، وتلجأ الإدارة في هذه الإستراتيجية إلى الأساليب التالية(الطحاوي، 2014):

• **رقابة المخاطر:** يعتمد هذا الأسلوب على رقابة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وذلك من خلال وضع مجموعة من المقاييس التي تساعد في تحقيق منع أو القضاء على الأحداث التي ستؤدي إلى وقوع خسائر، تقليل احتمال تحقيق الخسارة، تقليل قيمة الخسارة المتوقعة، زيادة فرص تحقيق مكاسب(الاحتمالية).

• **احتواء المخاطر:** ويقصد بها التعامل مع المخاطر مباشرة بالشكل الذي يحقق للمؤسسة المنفعة ولكي يتم ذلك عليها أن تستخدم مجموعة من الأدوات مثل المشتقات المالية و التامين، وهو بذلك يختلف عن رقابة المخاطر الذي يركز على مراقبة المخاطر من أجل العمل على تخفيض احتمال تحقق المخاطر أو منع تحقق الحدث المؤدي للمخاطر، وفيما يلي عرض للأساليب التي يمكن استخدامها في احتواء المخاطر:

- **تحويل المخاطر إلى طرف آخر:** يتم وفقاً لهذا الأسلوب تحويل المخاطر إلى طرف ثالث يتحملة، ومن أمثلة ذلك التأمين، عقود إيجار المعدات بدلاً من شرائها مما يساعد على تجنب مشاكل الصيانة والإصلاح، وكذلك العقود الآجلة.
- **مشاركة المخاطر:** تعني أن يتم مشاركة المخاطر مع طرف آخر، ومن أمثلة الأدوات التي يمكن استخدامها في ذلك العقود المستقبلية وعقود المبادلات.
- **تنويع المخاطر:** بمعنى أن يتم الدخول في أكثر من فرصة استثمارية بهدف تحقيق التوازن بين المخاطر المترتبة على هذه الفرص، من أمثلة ذلك محفظة الأوراق المالية بدلاً من التركيز على أسهم شركة معينة يتم شراء أسهم لأكثر من شركة.
- **الاحتفاظ بالمخاطر:** وتعني القبول بوجود المخاطر الموجودة حالياً والإبقاء على حالة الأعمال بشكل اعتيادي، وتعود أسباب ذلك إلى قابلية المنظمة و استعدادها لحدوث المخاطر، أو نتيجة مخاطر منخفضة، أو الاثنين معاً ويتم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون في مستوى مقبول وعندما تكون المخاطر تحت خط السماح، ويكون قرار المنظمة بشأنها هو الإبقاء عليها و يتضمن المخاطر التي لا يمكن نقلها أو التامين عليها، وتعد إستراتيجية الاحتفاظ هي أكثر استراتيجيات معالجة المخاطر شيوعاً(العنزي و الدليمي، 2015).

12.2. أهداف إدارة المخاطر:

- تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية في الآتي (فرج، 2014):
- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين و المودعين والدائنين.
- إحكام الرقابة و السيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية و التسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد المعالجة النوعية لكل نوع من أنواع المخاطر و على جميع مستوياتها.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن و تأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.

- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.
- إن إدارة المخاطر و التخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضهما البعض و لا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.
- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

وفي هذا الصدد يمكن تحديد الأهداف الرئيسية للمؤسسة وتتمثل هذه الأهداف وفقاً لمنهجية الإدارة الشاملة للمخاطر، ومدخل المراجعة علي أساس المخاطر فيما يلي (الشيخي، 2015):

- **الأهداف الإستراتيجية:** أهداف المستويات الإدارية العليا وتعكس هذه الأهداف رؤية إدارة الشركة أو المؤسسة نحو تحقيق قيمة مضافة لأصحاب رأس المال .
- **الأهداف التنفيذية:** ترتبط الأهداف التنفيذية أو أهداف العمليات بالاستخدام الكفء والفعال للموارد البشرية والمادية المتاحة في المؤسسة، فالتحديد الواضح والمحدد والكفء للأهداف التنفيذية يعتبر أمراً ضرورياً وحيوياً لإدارة موارد المؤسسة.
- **أهداف التقرير:** تتمثل في مدى مصداقيه وشفافية التقارير والقوائم المالية بالمؤسسة، سواء الداخلية أو الخارجية والتي تحتوي علي معلومات مالية أو غير مالية .
- **أهداف مدى الالتزام:** تتعلق بمدى التزام إدارة المؤسسة بالقوانين المطبقة والقواعد والنظم وللوائح الموضوعية .

يمكن القول أن كل أهداف إدارة المخاطر تتدرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها و تحديد أثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة و مناسبة للتخفيف منها وحلها و معالجتها.

13.2. مبادئ وقواعد إدارة المخاطر المصرفية:

أن فعالية و نجاح إدارة المخاطر في أي مصرف تستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تضبط طريق عملها، وأيضاً إلى تحديد واضح لمهامه في المصارف التجارية حتى تحقق الأهداف المنشودة (غانية، 2015):

- أن يكون لدى المصرف لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة المختصة فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة و قياس المخاطر بشكل دوري.
- تعيين مسئول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه الخبرة الكافية في المجال المصرفي.
- وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها بشكل دقيق المعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية المصرف و ملاءته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان و السيولة والسوق.
- تقييم أصول المصرف وخاصة الاستثمارات كمبدأ أساسي لقياس المخاطر و الربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان لها.
- ضرورة وجود إدارة المراجعة داخلية مستقلة تتبع مجلس الإدارة تقوم بالتدقيق لجميع أعمال المصرف بما فيها إدارة المخاطر.
- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على مجلس الإدارة.
- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر و تشجيع القائمين على الإدارة إلى قبول المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات و العمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.
- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات.
- وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكد من أن المصرف قدر على تحمل أي أزمة.

14.2. خصائص إدارة المخاطر:

تشير العديد من الدراسات إلى أن أهم الخصائص أو السمات الأساسية لإدارة المخاطر تتمثل في الآتي (محمود، 2008):

- **عملية مستمرة:** أن مخاطر النشاط تتغير بصورة مستمرة، مع تغير الأحداث المحيطة بالمؤسسة، بحيث يتم بناء آليات التعامل مع مخاطر النشاط داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة واعتبارها جزءاً حيوياً بالمؤسسة، فهذا يؤثر مباشرة على مدى قدرة المؤسسة، لتحسين وتطوير وإدارة إستراتيجيتها تجاه تحقيق مهامها وأهدافها، وأن تطبيق منهج إدارة المخاطر يساعد الإدارة في تجنب الخسائر المالية الناتجة عن وقوع الخطر، خاصة في ظل الأسواق العالمية المفتوحة ذات المنافسات العالية، مما يساهم في إضافة قيمة للمؤسسة، ويحافظ على استمرارها في ممارسة النشاط.
- **تنفيذ إدارة المخاطر في إطار إستراتيجية المؤسسة:** تحدد المؤسسة رؤيتها تجاه أهدافها الإستراتيجية، وتضع سياستها لتحقيق هذه الأهداف، بحيث يتم تصميم العمليات بشكل يناسب تدفق العمل عبر جميع مستويات الهيكل التنظيمي للمؤسسة، و يلاحظ أن هذا الاتجاه يوفر الانسجام والتكامل بين أهداف التشغيل على مستوى الوحدات، بين الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة على المستوى الكلي.
- **تنفيذ إدارة المخاطر عبر كافة المستويات التنظيمية:** تتطلب إدارة مخاطر النشاط بالمؤسسة توافر رؤية شاملة للمخاطر، من خلال حصر المخاطر المرتبطة بكافة أنشطة التشغيل، و التعرف على الآثار السلبية المتوقعة، نتيجة حدوث هذه المخاطر، وتحديد مدى التوافق بين أشكال المخاطر المختلفة، وبين قدرة المؤسسة على تحمل هذه المخاطر ويجب أن تأخذ المؤسسة في الاعتبار كافة الأنشطة على جميع المستويات التنظيمية بدءاً من التخطيط الاستراتيجي، و انتهاء بمدى توافر المواد على مستوى أنشطة التشغيل، مع ربط المخاطر على مستوى التشغيل بالمخاطر الإستراتيجية على مستوى المؤسسة بالكامل، من أجل توفير رؤية شاملة عن مخاطر النشاط.

كما أضاف (الشيخي، 2015):

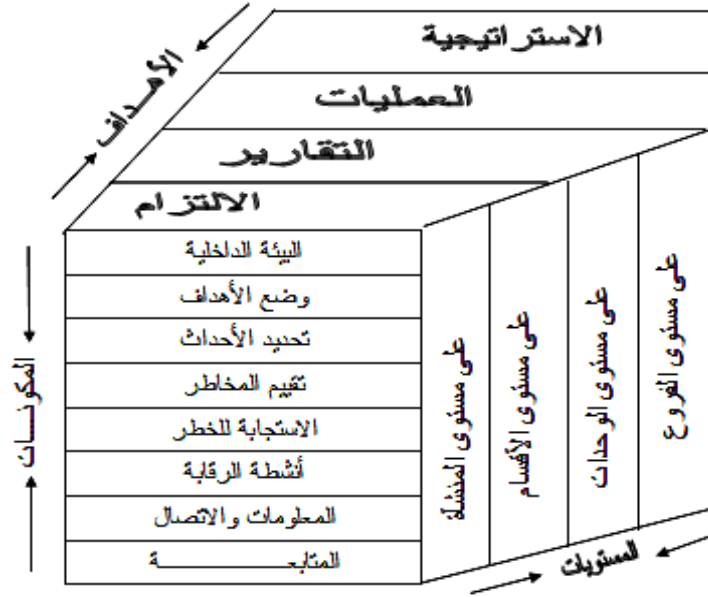
- تصمم للتعرف على الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المؤسسة.
- تمكن من توفير تأكيد معقول حول مدى تحقيق الأهداف المرغوبة.

15.2. مكونات نموذج إدارة المخاطر:

يتكون نموذج إدارة المخاطر وفقاً لجنة COSO للرقابة الداخلية من ثلاثة أبعاد البعد الأول عبارة عن ثمانية مكونات، أما البعد الثاني يتكون من أربعة مكونات، و أما البعد الثالث يمثل الأهداف وتم تقسيم الأهداف إلى أهداف الالتزام، وأهداف التقارير، وأهداف العمليات، و الأهداف الإستراتيجية، كما هي موضحة في الشكل (2-3)، وفيما يلي نتناول مكونات البعد الأول (الطحاوي، 2014 والخولي، 2015 والشيخي، 2015):

الشكل (2-3)

(يوضح الأبعاد الثلاثة وفقاً لجنة COSO)



(المصدر الشيخي، 2015: 199)

- **البيئة الداخلية:** تعتبر البيئة الداخلية العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه المؤسسة في تحديد المخاطر، بما في ذلك فلسفة إدارة المخاطر وتحديد المستوى المقبول وتتضمن أيضاً القيم الأخلاقية
- **وضع الأهداف:** يجب أن تقوم المؤسسة بتحديد الأهداف قبل أن تحدد الأحداث المحتملة التي تؤثر على تحقيق الأهداف، وتواجه أهداف النشاط العديد من المخاطر من مصادر داخلية، أو خارجية ويؤكد نموذج المؤسسة لإدارة المخاطر على أهمية وضع المؤسسة لأهدافها وذلك للتعرف على الأحداث المسببة لمخاطر النشاط و محاولة

استكشاف هذه المخاطر و تحديد طرق التعامل معها ، وتشمل الأهداف الرئيسية الأربعة وهي: أهداف إستراتيجية، و أهداف تنفيذية، وأهداف التقرير، وأهداف الالتزام.

- **التعرف علي الأحداث المسببة للمخاطر:** يجب التعرف على الأحداث الداخلية و الخارجية المؤثرة على تحقيق أهداف المؤسسة، قد يكون تأثير هذه الأحداث إيجابياً أو سلبياً أو الاثنين معاً، فالأحداث السلبية تؤدي إلي أحداث تولد مخاطر تعوق تحقيق المؤسسة لأهدافها، وتهدد استمرارية المؤسسة، أما الأحداث الايجابية تقدم فرص يمكن استغلالها في تحقيق الأهداف، وان قيام المؤسسة بالأخذ في الاعتبار كافة العوامل الداخلية و الخارجية سيؤدي إلي تحديد الأحداث المسببة للمخاطر بشكل دقيق و يساعد على توفير رؤية شاملة لهذه الأحداث، بالإضافة إلي ذلك يجب على المؤسسة عدم إهمال الأحداث ذات الاحتمال المنخفض، إذا كان تأثيرها كبير في حالة وقوعها.
- **تقدير المخاطر:** وفيها يتم تحليل المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار احتمالية حدوثها وأثر كل منها كأساس لعملية إدارتها، ويتم ذلك من خلال الخطوتين التاليتين:
- **قياس الخطر:** ويتم خلال هذه الخطوة احتساب القيمة المتوقعة للمخاطر ويجب مراعاة أن هذه القيمة تختلف وفقاً لطبيعة المخاطر و أن حساب الخطر لا يتوقف علي تحديد القيمة المتوقعة ولكن أيضا علي احتمال تحقق هذا الخطر وحساب احتماله يتوقف علي طبيعة الخطر نفسه .
- **ترتيب المخاطر:** بعد قياس الخطر يتم ترتيب الأخطار من حيث أهميتها، ويمكن تصنيف المخاطر إلي ثلاثة مستويات وهي مخاطر عالية، مخاطر متوسطة، ومخاطر منخفضة ويوضح الشكل التالي مصفوفة تقدير المخاطر.

(الشكل رقم 2-4)

(يوضح مصفوفة تقدير المخاطر)

منخفض	متوسط	عالي	الاحتمال / التأثير
متوسط	عالي	عالي جداً	عالي
منخفض	متوسط	عالي	متوسط
منخفض جداً	منخفض	متوسط	منخفض

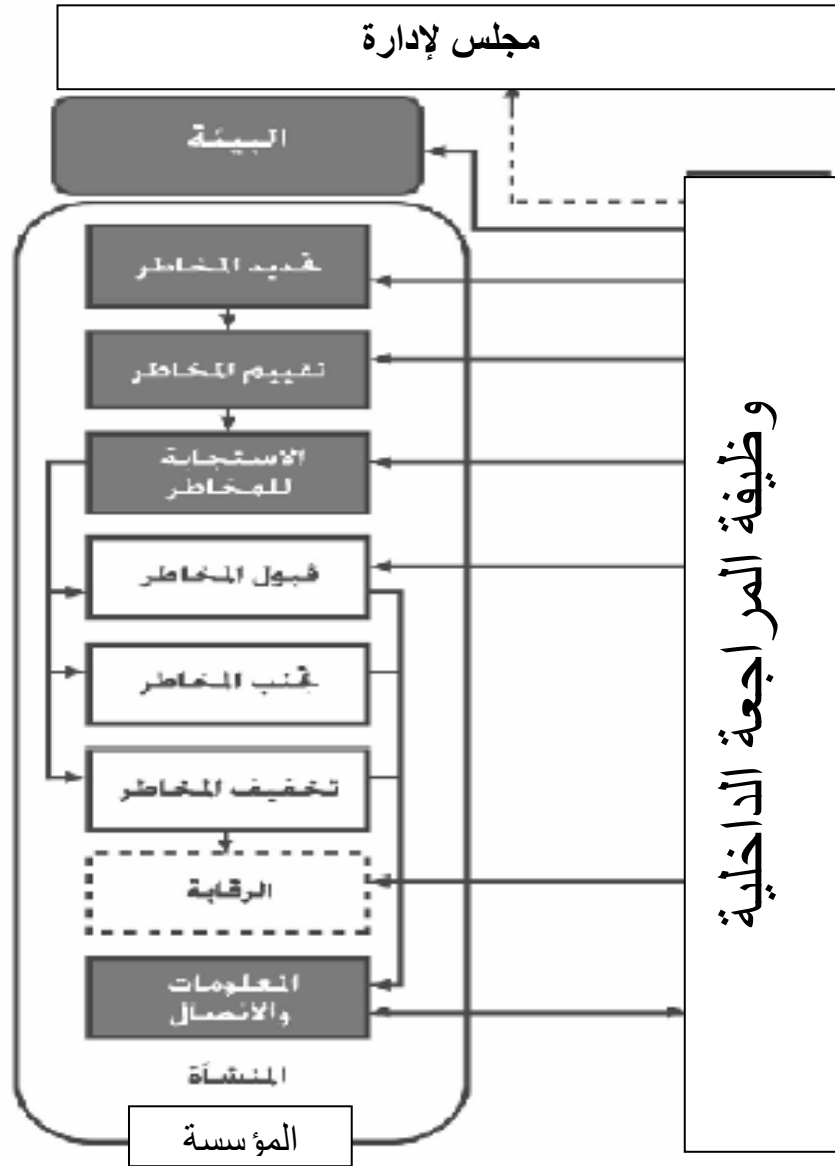
المصدر (الظن، 2016 : 61)

- **الاستجابة للمخاطر:** بعد تقدير المخاطر، فإن الاستجابة لها تقع بين واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية هي: التجنب، القبول، التقليل، النقل.
- **أنشطة الرقابة:** وهي السياسات والإجراءات التي يتم تفعيلها لتساهم في التأكيد على أن طرق الاستجابة للمخاطر التي تواجهها الوحدة الاقتصادية تدار بكفاءة، حيث تتدرج الإجراءات الرقابية في أربع فئات هي:
 - الرقابة المانعة (الوقائية) Preventative.
 - الرقابة التوجيهية Directive.
 - الرقابة الاستكشافية Detective.
 - الرقابة التصحيحية Corrective.
- **المعلومات والاتصال:** تعتبر المعلومات ونظم المعلومات ذات أهمية خاصة لعملية إدارة المخاطر، حيث لا يمكن متابعة أو السيطرة على المخاطر التي لا توجد معلومات كافية عنها، إن عدم توافر المعلومات عن المخاطر المحتملة يؤدي إلى عدم القدرة على ترتيب المخاطر وفقاً لأولوياتها، أو معرفة تكرار حدوثها، أو حساب التكلفة المحتملة (الأثر)، ويمكن القول إنه يجب توصيل هذه المعلومات في شكل وفي إطار زمني يمكن من خلاله أن يقوم الأفراد العاملون بالوحدة الاقتصادية بمسئولياتهم، ويمكن أن تتم عملية تدفق المعلومات والاتصال الفعال عبر جميع مستويات الوحدة.

- **المتابعة:** بمعنى أن يتم متابعة عملية إدارة المخاطر وعمل التغذية العكسية لإجراء التعديلات اللازمة.

(الشكل 2-5)

(يوضح مكونات إدارة المخاطر)



المصدر (البجيرمي، 2011: 83)

سيتناول الفصل الثالث تطور ونشأة المراجعة الداخلية و مفهومها و أهدافها و أنواعها و واجبات المراجع الداخلي ودره في تحسين أداء إدارة المخاطر

الفصل الثالث

المراجعة الداخلية ودورها في تحسين أداء إدارة المخاطر

1.3. مقدمة:

عُرفت المراجعة الداخلية كمهنة منذُ زمن بعيد حيث كان أصحاب الأعمال التجارية يهتمون بمراقبة العمليات التجارية لهم، وأما المراجعة الداخلية كمفهوم علمي ومهني فقد ظهر الاهتمام به مؤخراً، وعلى الرغم من أن خدمة المراجعة الداخلية قد عرفت قديماً في مجال الأعمال التجارية وسرعان ما تم انتشارها في كثير من المؤسسات إلا أن طبيعة ومجال خدمات المراجع الداخلي قد صاحبها كثيراً من التطوير في الآونة الأخيرة (العفيفي، 2009).

و قد ازدادت الحاجة إلى هذه الوظيفة خاصة بعد الفضائح المالية التي هزت عدداً من أكبر الشركات في العالم مثل إنرون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة بارمالات الايطالية وغيرها من الشركات، كما ازدادت الحاجة إليها باعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية واعتماده أيضاً على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل، مما عزز من دور المراجعة الداخلية، ودفع الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى إعداد معيار خاص بالمراجعة يتعلق بمدى استفادة المراجع الخارجي من المراجع الداخلي (المدهون، 2011).

إن تزايد أهمية ومستقبل المراجعة الداخلية من خلال تأثيرها الايجابي في إدارة المخاطر وإضافة قيمة للوحدة الاقتصادية يساهم في إعداد الإستراتيجية، وتحديد نقاط القوة بها (الظن، 2016).

يهدف هذا الفصل إلى بيان نشأة المراجعة الداخلية و مفهومها وأهدافها وأنواعها وواجبات

المراجع الداخلي ودوره في تحسين أداء إدارة المخاطر

2.3. تطور ونشأة المراجعة الداخلية:

مهما كان التوافق أو الاختلاف بين المؤرخين حول نشأة و استخدام نشاط المراجعة الداخلية عبر الزمن، فإنه يمكن القول أن تطور المراجعة الداخلية كانت بداياته بتأسيس معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) Institute of Internal Auditors سنة (1941) فمعه وبتطوره بدأ يتضح مفهوم و منهجية و آليات المراجعة الداخلية وأصبح المراجعين الداخليين يشعرون

بالمستوى المهني اللائق، حيث يعتبر المعهد، المنظمة المهنية الدولية الأساسية التي تضطلع بمهمة تعزيز و تطوير مهنة المراجعة الداخلية وهو في نفس الوقت السلطة المعترف بها و المعلم الرئيسي و الرائد المعروف في تقديم وصياغة المعايير ومنح الشهادات وإعداد البحوث العلمية و تقديم التوجيهات التقنية لمهنة المراجعة الداخلية في جميع أنحاء العالم. وفي سبيل الارتقاء بالمستوى المهني للمراجعين الداخليين وتطوير مهنة المراجعة الداخلية في المنشآت المختلفة على المستوى العالمي اتخذ المعهد أربع خطوات هامة و تضمنت هذه الخطوات الأربع إصدار قائمة مسئوليات المراجعة الداخلية وإصدار معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية وإصدار قواعد السلوك المهني للمراجعين الداخليين وإعداد برنامج تأهيل المراجعين الداخليين.

فقد أصدر معهد المراجعين الداخليين في يوليو من عام 1947 قائمة مسئوليات المراجعين الداخليين (IIA1947) في صورتها الأولى ثم تم تحديث تلك القائمة بشكل منتظم لتعكس التطور السريع و المستمر في مفهوم و طبيعة وأهداف المراجعة الداخلية لمواكبة التطورات في بيئة الأعمال و بالتالي أخذ تعريف المراجعة الداخلية داخل الشركة في الأتساع من فترة لأخرى و يقتصر الغرض في هذه القائمة على وضع مجموعة من الخطوات العامة و الإرشادية لتحديد الدور المناسب ومسئوليات المراجعة الداخلية داخل الشركة و تغطي هذه القائمة أربع جوانب أساسية هي: طبيعة وظيفية المراجعة الداخلية، هدف و نطاق المراجعة الداخلية، مسئوليات وسلطات قسم المراجعة الداخلية، واستقلال وظيفية المراجعة الداخلية، و تستخدم هذه القائمة كأساس عام لوضع لوائح لأنشطة المراجعة الداخلية وتحديد دورها وسلطاتها و مسئولياتها في المؤسسة، وإذا تتبعنا طبيعة المراجعة الداخلية في التقارير المصدرة من قبل معهد المراجعين الداخليين ابتداءً من عام (1947) وحتى عام (1991) لوجدنا أن تلك التقارير أوضحت طبيعة المراجعة الداخلية بكونها " نشاط تقيمي مستقل ينشأ داخل الشركة و يهدف إلى فحص الأنشطة المالية و المحاسبية والعمليات الأخرى و هي نظام رقابي يعمل على فحص و تقييم كفاءة و فاعلية نظم الرقابة الأخرى داخل المؤسسة " (إبراهيم، 2014: 12)

وتطورت الأهداف الأساسية للمراجعة الداخلية حينذاك من خدمة الإدارة فقط إلى خدمة المؤسسة ككل ومساعدة جميع العاملين بالمؤسسة في الوفاء بالمسئوليات الملقاة على عاتقهم عن طريق تزويدهم بالتحليلات الداخلية لتشمل العمليات التشغيلية (المراجعة التشغيلية

Operational Auditing) بالإضافة إلى العمليات المالية و المحاسبية (المراجعة المالية (Financial Auditing).

في سنة (1999) تبني معهد المراجعين الداخليين الأمريكي تعريف منقح للمراجعة الداخلية، و أصبح ينظر للمراجعة الداخلية وفقاً لهذا التعريف على أنها عبارة عن نشاط توكيدي Assurance واستشاري Consultin موضوعي (الجرمي، 2011).

وبتحليل هذا المفهوم يتضح أنه جاء ليتجاوب مع التغيرات في بيئة المهنة كما نتج عن هذا التعريف تغيير الأساسيات التي قامت عليها المراجعة الداخلية سواء في مجالات عملها أو من يقوم بها فجميع التعريفات التي صدرت منذ عام (1947) وحتى عام (1991) اشترطت أن تتم المراجعة الداخلية من داخل المؤسسة أي بالاعتماد على مراجعين داخليين و لكن التعريف الصادر في عام (1999) سمح بإسناد بعضها أو كلها إلى طرف خارجي، وتقوم المراجعة الداخلية وفقاً لهذا التعريف بأدوار توكيدية واستشارية في مجالات ثلاث حديثة وهي: عمليات الرقابة و إدارة المخاطر، و الحوكمة (إبراهيم، 2014).

أخيراً وبالتحديد في التاسع عشر من شهر أكتوبر لعام (2010) قام المعهد بإصدار النسخة المعدلة من معايير الممارسة المهنية الدولية للمراجعة الداخلية والتي بدأ العمل بها ابتداء من بداية عام (2011) وبالنسبة لتعريف المراجعة الداخلية حافظ المعهد على الجوهر الأساسي لتعريف عام (2001) و أصبح على الشكل التالي: " نشاط المراجعة الداخلية هو إدارة، أو قسم، أو فريق من المستشارين، أو غيرهم من ممارسي المهنة، يقدمون خدمات تأكيدية واستشارية بشكل موضوعي ومستقل، مصممة لزيادة وتحسين قيمة عمليات المنظمة، والمساعدة في انجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة، و إدارة المخاطر، و الرقابة" (البيجيري، 2011: 44)

3.3 مفهوم المراجعة الداخلية :

تعد المراجعة الداخلية من أهم الوظائف التي تركز عليها المؤسسة، فقد عرفت بأنها " مجموعة من الأنشطة والأنظمة المستعملة داخل المؤسسة تنشؤها الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المؤسسة، هذا بالإضافة إلى التحقق من مدى إتباع العاملين للخطط والسياسات والإجراءات الإدارية المحددة لهم، وقياس سلامة تلك السياسات والخطط وجميع وسائل الرقابة

الأخرى في أداء مهامهم، ووضع الاقتراحات من أجل التحسينات اللازم إدخالها، وذلك حتى تصل المؤسسة إلي درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء الإمكانيات المتوفرة" (شراب،2013:44).

تعتبر المراجعة الداخلية أداة من أدوات الإدارة العليا في تحقيق الرقابة على أنشطة المصرف والحلقة الأهم في سلسلة الرقابة الداخلية، وذلك من خلال التأكد من أن جميع العمليات المالية والإدارية قد تمت وفقا للخطط والسياسات المرسومة وإنها حققت النتائج المرجوة، وقد عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) في أول نشرة لمسئوليات المراجع الداخلي بعنوان "Statement of Responsibilities of Internal Auditor" بأنها نشاط تقيمي مستقل يتم داخل المؤسسة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم الخدمات الوقائية للإدارة" (الحويلي،2013: 53)

وقد قامت لجنة بازل2 بالتأكيد علي أن "وظيفة المراجع الداخلي الفعال هي توفير تأكيدات مستقلة لمجلس الإدارة والإدارة العليا حول جودة وفعالية الرقابة الداخلية للمصارف، وإدارة المخاطر، ونظم الإدارة والعمليات، وذلك لمساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا لحماية مؤسستها وسمعتها" (أبو شعبان،2016: 22).

لقد تبني معيار المراجعة الداخلية الدولي رقم(610) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين علي أنها "نشاط تقيمي ينشأ ضمن المنشأة لغرض خدمتها وتتضمن وظائفه اختبار وتقييم ومراقبة كفاءة وملائمة وفاعلية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية" (دحدوح،2014:376).

تأسيساً على ما تقدم من خلال التعريفات السابقة للمراجعة الداخلية، فإن مفهوم وظيفة المراجعة الداخلية الصادر عن مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA) هو أعم واشمل من مجرد فحص النشاط المالي والمحاسبي وإنما إمتد ليشمل المجالات الإدارية والتشغيلية كتقييم الخطط والسياسات والإجراءات واقتراح السبل المناسبة لتطورها وتقييم الالتزام بها من جانب الموظفين وحسن استغلال الموارد والكفاءة، كما أنها انتقلت من تقييم أداء إدارة الشركة إلي تقييم القيمة الاقتصادية للمؤسسة ككل، وبالتالي أصبحت المراجعة الداخلية ذات مفهوم واسع من حيث شمولية إجراءاته بالإضافة إلي دورها الجديد في تقييم المخاطر التي من المحتمل أن تواجه المؤسسة وتحسين فاعلية إدارة المخاطر و الحوكمة في الوحدات الاقتصادية.

كما أشار (العفيفي، 2009) إلى عناصر التعريف الحديث للمراجعة الداخلية فيما يلي:

- **نشاط مستقل:** لا يعتبر الاستقلال من المفاهيم المستحدثة في مجال المراجعة الداخلية، غير أن المستحدث هو اتساع نطاق هذا المفهوم ليشتمل استقلال النشاط إلى جانب الاستقلال التنظيمي، وذلك لإضفاء المصداقية على المراجع الداخلي، والفاعلية علي أنشطة المراجعة الداخلية، ويعني الاستقلال إفصاح المجال أمام المراجع الداخلي لأداء واجباته المهنية بحرية تامة وبعيدا عن أية ضغوط في تحديد نطاق المراجعة، أو منهجياتها وكذلك الاحتفاظ بالاستقلال التنظيمي، بما يمكنه من إتمام عمليات الفحص والتقرير عن النتائج وتوصيلها إلى المستويات المناسبة بحرية تامة، وتجنب الاشتراك في فحص أو التأكيد علي أنشطة قد يكون شارك فيها.
- **تأكيد موضوعي:** والمقصود بالنشاط التأكيدي هو الفحص الموضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لإدارة المخاطر والرقابة، وعملية إدارة التحكم المؤسسي (الحوكمة) للمؤسسة، مثل العمليات المالية، والأداء، والالتزام بالسياسات واللوائح داخل المؤسسة، وأمن النظام والموضوعية هي موقف ذهني غير متحيز يسمح للمراجع الداخلي بأن يقوم بعمله بحيث يكون مقتنعا بما قام به، وبأنه لم يقدم أي تنازلات جوهرية تؤثر علي جودة العمل، وتتطلب الموضوعية ألا يبنى المراجع الداخلي حكمه علي الأمور المتعلقة بالمراجعة علي أحكام الآخرين.
- **ذو طبيعة استشارية:** هي عبارة عن الخدمات الاستشارية التي تتعلق بالمؤسسة، وتحدد طبيعة ونطاق هذه الخدمات بالاتفاق مع المؤسسة بما يضيف قيمة للمنشأة ويدعم عملية التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر وعملية الرقابة بدون أي مسؤولية إدارية للمراجعين الداخليين، مثال ذلك النصيحة، المشورة، والتدريب و بمعنى أدق ألا يدخل المراجع الداخلي في الأعمال التنفيذية لأعمال سيتم مراجعتها من طرفه.
- **إضافة قيمة:** هو تحسين الفرص لتحقيق أهداف المؤسسة، وتحديد فرص التحسينات في العمليات التشغيلية أو تخفيض درجة التعرض للمخاطر عن طريق القيام بخدمات التأكيد والخدمات الاستشارية، وبمعنى آخر ما يمكن أن تقدمه المراجعة الداخلية من منافع لجميع الأطراف المرتبطين بنشاط المؤسسة والمتأثرين به بما يضمن بقاؤها واستمرارها.

- **إدارة المخاطر:** والمقصود بالمخاطر هو مدى إمكان وقوع حدث ما يمكن أن يكون له تأثير سلبي علي تحقيق الأهداف، ويتم قياس الخطر بتوقع النتائج المترتبة علي وقوعه ودرجة احتمال حدوثه.
- **إدارة التحكم المؤسسي (الحوكمة):** هي سلسلة من الإجراءات المستخدمة بوساطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير الإشراف علي المخاطر وإدارتها ومراقبتها من كفاية الضوابط الرقابية والمساهمة المباشرة في إنجاز أهداف المؤسسة لغرض تحقيق الوكالة.

4.3. أنواع المراجعة الداخلية:

هناك العديد من الأنواع التي تندرج تحت إطار المراجعة الداخلية، تتمثل فيما يلي (الظن،

(2016)

- **المراجعة المالية:** المراجعة الداخلية المالية هو "عبارة عن الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى" (انشاصي، 2015: 60) وتهدف عمليات المراجعة المالية إلى توفير الحد المقبول بأن التقارير المالية تعكس بأمانة الوضع المالي للمؤسسة، ونتائج عملياتها، وحساباتها الجارية بما يتلاءم مع مبادئ المحاسبة (الظن، 2016)
- **مراجعة الالتزام:** ويسمى أيضاً مراجعة الرقابة وهو ذلك النوع من المراجعة الذي يقوم بالتأكد من تطبيق السياسات، والعمليات، والإجراءات للضوابط الرقابية المالية والتشغيلية، ومدى تطبيق القوانين الموضوعية بصورة أصولية، بالإضافة إلى التأكد من أن إجراءات الجودة، الموضوعية من قبل المؤسسة، أو من قبل جمعيات مهنية قد طبقت بصورة جيدة
- **المراجعة التشغيلية:** ويقصد بها المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المؤسسة للتحقق من كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة وللعمل على إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وزيادة الربحية

- **المراجعة الإدارية:** ويقصد بها تحسين الاقتصادية والكفاءة والفعالية التي تؤدي بها الأنشطة والوظائف التنظيمية وتهدف المراجعة الإدارية لفحص ودراسة وتقييم الأهداف والخطط والسياسات والإجراءات والنظم والأساليب الرقابية وطرق ووسائل التشغيل والإمكانات المادية والبشرية والأداء الفعلي ونتائجه ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف الوحدة الاقتصادية.
- **المراجعة البيئية:** أشار معهد المراجعين الداخليين (IIA) إلى موضوع المراجعة البيئية وذكر بأنها عبارة عن جزء متكامل من النظام الذي تتمكن من خلاله الشركة تحديد ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بها كافية وملائمة وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية، بالإضافة إلى متطلبات السياسة وذكر أيضاً بأنه " نشاط تقييمي يقوم على فحص الأداء البيئي للوحدة الاقتصادية بغرض التحقق من فاعليته وتوافقه مع الترتيبات البيئية المخططة، وتحديد أثاره على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية"، ويهدف هذا النوع من المراجعة إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجهه المؤسسة.

5.3 أهداف المراجعة الداخلية:

لقد حددت نشرة معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1978) أهداف المراجعة في مقدمتها أن هدف المراجع الداخلي الرئيس هو مساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية مسؤولياتهم بفاعلية، وذلك من خلال القيام بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها، ويمكن تقسيم أهداف ووظائف المراجع الداخلي إلى أساسية وثنائية (ابو شعبان، 2016):

- **الأهداف الأساسية:** وهي ضمان تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة وأهمها:
 - التأكد من إتباع السياسات والإجراءات الموضوعية ومدى الالتزام به.
 - تقييم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعية.
 - المحافظة على أموال وموارد المنشأة والمحافظة عليها من الاختلاس وسوء الاستعمال.
 - التحقق من دقة البيانات المحاسبية (اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط).

- الالتزام بتزويد الهيئات الإدارية المختلفة ببيانات محاسبية دقيقة وصادقة.
- الالتزام بتزويد المستويات الإدارية بالمفارقات والتحليلات والدراسات والبيانات والتقارير المالية والإحصائية.
- رفع الكفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.
- **الأهداف الثانوية:** يقوم المراجع الداخلي بتقديم خدمات شتى للإدارة أهمها:
 - المساعدة في إعداد برامج التدريب التي تنظمها إدارة الأفراد للعاملين الجدد والقدامى.
 - تحفيز العاملين على تحسين أدائهم وتقديم واجباتهم بدقة وعناية وبدون تأخير.
 - منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب.
 - القيام بدراسات وبحوث بناء على طلب الإدارة.

ومن ضمن إصدارات المعايير الأمريكية للمراجعة الداخلية إن أهداف أقسام المراجعة الداخلية تختلف بشكل كبير وتعتمد على حجم و هيكل المؤسسة ومتطلبات الإدارة، ويمكن أن تشمل نشاطات قسم المراجعة الداخلية واحد أو أكثر من الأهداف التالية(الاتحاد الدولي للمحاسبين، نقلا عن البجيرمي، 2009:646):

- **الإشراف على الرقابة الداخلية:** يجب أن يقوم قسم المراجعة الداخلية بمسؤولية مراجعة أنظمة الرقابة والإشراف علي عملها والتوصية بعمل تحسينات عليها.
- **فحص المعلومات المالية والتشغيلية:** يقوم قسم المراجعة الداخلية بمراجعة الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير حول المعلومات المالية والتشغيلية وعمل استفسارات معينة حول البنود المختلفة بما فيها الاختبارات التفصيلية للمعاملات وأرصدة الحسابات والإجراءات.
- **مراجعة الأنشطة التشغيلية:** يقوم قسم المراجعة الداخلية بمراجعة النشاطات التشغيلية من الناحية الاقتصادية ومن ناحية الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك نشاطات المنشأة غير المالية.
- **مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة:** يقوم قسم المراجعة الداخلية بمراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى وسياسات وتوجيهات الإدارة والمتطلبات الداخلية الأخرى.

- **إدارة المخاطر:** يساعد قسم المراجعة الداخلية المؤسسة من خلال تحديد وتقييم المخاطر المهمة والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.
- **الحوكمة:** يقيم قسم المراجعة الداخلية بمراجعة عملية الحوكمة فيما يتعلق بتحقيقها لأهدافها المتعلقة بالأخلاق والقيمة وإدارة الأداء والمساءلة وإيصال معلومات المخاطر والرقابة إلى الجهات المعنية في المؤسسة وفاعلية التواصل بين المكلفين بالرقابة والمراجعين الداخليين والخارجيين والإدارة.

6.3. المعايير الأمريكية للممارسة المهنية المراجعة الداخلية:

تعرف معايير المراجعة بأنها " المقاييس التي يستطيع المراجع في ضوءها أن يقيم العمل الذي قام به"، وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة و المراجعة، وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة (لظن، 2016: 21).

قام المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين بوضع معايير لتنظيم الأعمال التي يقوم بها المراجعين الداخليين لكي يتم الاستفادة من أعمالهم في خدمة المؤسسة، كذلك زيادة ثقة المراجعين الخارجيين بالتقارير التي يصدرها المراجع عن الأعمال التي يقوم بها، عليه قام معهد المراجعين الداخليين بتقسيم المعايير الخاصة بالمهنة إلى قسمين (البجيرمي، 2011):

- **القسم الأول والذي اهتم بمعايير الصفات - وتم ترميزه بالرقم 1000**
- **القسم الثاني والذي اهتم بمعايير الأداء - وتم ترميزه بالرقم 2000**

وكل نوع من المعايير يتكون من معايير تطبيق لحالات محددة، حيث يرمز الحرف (A) إلي خدمات التأكيد وحرف (C) إلى الخدمات الاستشارية.

- **معايير الصفات (البجيرمي، 2011):**

المعايير التي من خلالها يتم معرفة الصفات التي يجب أن تتوفر في المراجعين الداخليين

للمؤسسة:

- **المعيار رقم 1000 - الأهداف والصلاحيات والمسئوليات.**
- **المعيار رقم 1100 - الاستقلالية والموضوعية.**
- **المعيار رقم 1200 - الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة.**

• المعيار رقم 1300 - الرقابة وبرامج التطوير.

وهنا سيتم التطرق إلى معايير الصفات التي لها ارتباط بشكل مباشر بالمخاطر وإدارة المخاطر:

• المعيار رقم 1200 _ الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة:

• المعيار رقم 1210 _ الكفاءة:

• **A1210**: يجب علي المراجعين الداخليين الحصول علي المعرفة الكافية من

أجل تقييم المخاطر والطرق التي تدار بها ضمن نشاط المؤسسة، ولكن لا يتوقع منهم

أن يكون مسئولين بشكل مباشر ورئيسي عن اكتشافها .

• **A1210**: يجب علي المراجعين الداخليين الحصول علي المعرفة الكافية

والأساسية في مجال مخاطر تكنولوجيا المعلومات والرقابة وتقنيات المراجعة اللازمة

لإنجاز الأعمال الموكلة إليهم.

• المعيار رقم 1220 _ بذل العناية المهنية اللازمة :

• **A1220**: يجب علي المراجعين الداخليين بذل العناية المهنية اللازمة مع الأخذ

بعين الاعتبار مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

• **A1220**: يجب علي المراجعين الداخليين الاهتمام بما يتعلق بالمخاطر

الجوهرية التي قد تؤثر علي الأهداف والعمليات والموارد ومن جهة أخرى فإن إجراءات

التأكيد لوحدها لا تكفي ولا تضمن بأن جميع المخاطر الهامة سوف يتم تحديدها

واكتشافها حتى لو تم بذل العناية المهنية والواجبة .

• **معايير الأداء (شراب، 2013)**: تشير معايير الأداء الصادرة عن المعهد الأمريكي

للمراجعين بشكل عام إلي تأكيد قيام نشاط المراجعة الداخلية بتقييم مدى التعرض

للمخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات وكذلك كل من العمليات ونظم المعلومات المتعلقة

بكل من: إمكانية الاعتماد علي صحة المعلومات المالية والتشغيلية ، فعالية وكفاءة

العمليات، حماية الأصول، الالتزام بالقوانين واللوائح، وهنا سيتم التطرق إلي معايير

الأداء التي لها ارتباط بشكل مباشر بالمخاطر وإدارة المخاطر:

• معيار رقم 2000-إدارة نشاط المراجعة الداخلية: حيث لابد من قيام مدير

المراجعة الداخلية بإدارة نشاط المراجعة بفعالية بحيث يزيد من جودة عمليات إدارة

المخاطر والرقابة و الحوكمة، بالإضافة إلي الالتزام بمعايير المهنة والمبادئ الأخلاقية والسلوكية .

• **معيار رقم 2010- التخطيط:** يجب علي مدير المراجعة الداخلية وضع الخطط علي أساس المخاطر لتحديد أولويات نشاط المراجعة الداخلية بما يتفق مع أهداف المؤسسة.

• **A12010:** يجب أن تعتمد خطة المراجعة الداخلية علي تقييم إدارة المخاطر التي تم تحديدها، علي أن يكون ذلك مرة واحدة كل عام كحد أدنى، كذلك لا بد من الاهتمام بتوجيهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة في العمليات.

• **معيار رقم 2060- إبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العليا:** علي مدير المراجعة الداخلية أن يرفع تقارير بشكل دوري لمجلس الإدارة والإدارة العليا يوضح فيها أهداف عمليات المراجعة الداخلية، وكل من مسؤولياته وصلاحياته وكذلك نسبة الإنجاز المحققة من الخطة الموضوعية، كذلك يجب أن يشتمل التقرير علي مصادر المخاطر الجوهرية كذلك مواضيع الرقابة ومخاطر الاحتيال وقضايا الحوكمة إضافة إلي المواضيع والقضايا الأخرى التي يحتاجها أو يطلبها مجلس الإدارة والإدارة العليا.

• **معيار رقم 2100- طبيعة العمل:** يجب أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم والإسهام في تحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وذلك من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم.

• **2110- الحوكمة:** علي نشاط المراجعة الداخلية أن يقيم ويوضح التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الحوكمة في المؤسسة ومساعدتها في تحقيق العديد من الأهداف أهمها توصيل التقارير حول المعلومات الخاصة بالرقابة وإدارة المخاطر إلي الجهات المناسبة في المؤسسة.

• **2120- إدارة المخاطر:** علي نشاط المراجعة الداخلية أن يقيم مدى فعالية إدارة المخاطر في المؤسسة، ومدى مساهمته في تحسينها، وعليه يجب علي المراجع الداخلي أن يقيم هذه العمليات وقدرتها علي تحقيق نتائج معقولة ومقبولة تضمن:

- دعم أهداف المؤسسة ومهمتها في مواجهة المخاطر المحيطة بها.
- تمييز المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها .

- اختبار قرارات مناسبة تستجيب للمخاطر ووفق أهمية وأولوية هذه المخاطر علي المؤسسة.
- الحصول علي المعلومات المتعلقة بالمخاطر وتوصيلها في الوقت المناسب إلي كل من الموظفين والإدارة العليا ومجلس الإدارة وذلك للمشاركة وتحمل المسئوليات في عمليات إدارة المخاطر .
- يقوم نشاط المراجعة الداخلية بجمع المعلومات اللازمة والتي تساعد في تقييم عملية إدارة المخاطر وذلك أثناء تنفيذه لمهامه المتعددة مما يوفر لدية تصوراً كاملاً لعملية إدارة المخاطر علي مستوى المؤسسة ومدى فعاليتها.
- تتم مراقبة عملية إدارة المخاطر إما بشكل مستمر من خلال نشاط إداري معين، أو بشكل متقطع ومنفصل من خلال إجراء تقييم لها خلال فترات معينة، ويمكن مراقبتها باستخدام كلا الطريقتين.
- **A2120:** علي نشاط المراجعة الداخلية أن يقيم احتمال حدوث احتيال وكيف تواجه المؤسسة المخاطر الناتجة عنه .
- **C2120:** أثناء المهمات الاستشارية علي المراجعة الداخلية معالجة المخاطر بما لا يتعارض مع أهداف المهمات الاستشارية، وعليهم التحذير في حال وجود مخاطر جوهرية غير ملحوظة مسبقاً.
- **C2120:** على فريق المراجعة الداخلية أن يستخدم المعرفة والخبرة التي يكسبها خلال تنفيذ المهمات الاستشارية في تقييم عملية إدارة المخاطر في المنشأة .
- **C2120:** إنشاء مساعدة المراجعين الداخليين للإدارة في وضع وتحسين عمليات إدارة المخاطر فإنه يجب عليهم الامتناع عن تحمل أية مسئولية نيابة عن الإدارة ومسئوليتها الكاملة والفعلية عن عملية إدارة المخاطر .
- **A2130:** على فريق المراجعة الداخلية تقييم كفاية وفعالية عملية الرقابة في الاستجابة للمخاطر المتعلقة بالحوكمة والعمليات ونظام المعلومات من خلال تقييم:
 - موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية .
 - كفاءة وفعالية العمليات والبرامج .
 - مدى حماية الأصول .
 - الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود .

• **معيار رقم 2201 - اعتبارات التخطيط:** عند التخطيط للمهمة يجب علي المراجعين الداخليين الأخذ بالاعتبار، المخاطر الجوهرية المرتبطة بالنشاط، أهدافه وموارده والأساليب التي من خلالها يتم المحافظة علي المخاطر عند مستوى معين، فعالية وكفاية إدارة مخاطر النشاط وعمليات الرقابة بالمقارنة مع نموذج أو شكل الرقابة .
الفرص المتاحة لإدخال تحسينات جوهرية وهامة علي عملية إدارة مخاطر النشاط وعمليات الرقابة .

• **A2210:** علي المراجعين الداخليين أن يقوموا بإجراء تقييم أولي للمخاطر المتعلقة بالنشاط قيد المراجعة، ويجب أن تعكس أهداف المهمة نتائج هذا التقييم .

• **C2210:** لا بد أن تتوافق أهداف المهمات الاستشارية مع عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر

• **A2440:** علي مدير المراجعة الداخلية قبل نشر النتائج إلي الأطراف الخارجية القيام بما يلي (تقييم المخاطر المحتملة علي المؤسسة، استشارة الإدارة العليا أو المستشار القانوني، الرقابة علي النشر من خلال تقييد استخدام النتائج) ما لم يكن هناك متطلبات قانونية أو تنظيمية تحد من النشر .

• **C2440:** يمكن أن يتم تحديد القضايا المتصلة بإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة أثناء المهمة الاستشارية وإذا كانت تلك القضايا تمثل أهمية بالغة للمنظمة، فإنه ينبغي توصيلها إلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

• **معيار رقم 2600- قرار قبول الإدارة العليا للمخاطر:** عندما يعتقد المراجع الداخلي بأن الإدارة العليا قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة، فلا بد علي مناقشة ذلك مع الإدارة وإذا لم يتم التوصيل لحل لهذه المسألة معها فيجب علي تقديم تقرير حول ذلك إلي مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

7.3. مبادئ وقواعد السلوك الأخلاقي للمراجعة الداخلية :

قام معهد المراجعين الداخليين بوضع دليل جديد لأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية وقد تضمن الدليل أربعة مبادئ أخلاقية وأثنى عشرة قاعدة سلوكية قسمها وفقاً للمبادئ الأخلاقية الأربعة وذلك استناداً إلي مفهوم المراجعة الداخلية الجديد وأهدافه، ومن الضروري وجود بيان رسمي بقواعد السلوك الأخلاقي وذلك للأسباب التالي(شراب، 2013):

- إن المراجعين الداخليين يمثلون مهنة المراجعة الداخلية .
 - إن إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة يعتمدان علي مهنة المراجعة الداخلية.
 - يجب أن يحافظ أعضاء المهنة علي معايير للسلوك ، والشرف والشخصية حتى تمكنهم من ممارسة المراجعة الداخلية بطريقة تحقق الغرض منها.
- وهذه المبادئ الأخلاقية والقواعد السلوكية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين هي (1 : 2009، IIA نقلاً عن البجيرمي):

- **المبدأ الأول/ النزاهة:** تعتبر نزاهة المراجع الداخلي أساساً لتدعيم الثقة فيما يقوم به من أعمال، وعلية تعتبر هي الأساس للاعتماد علي الأحكام الصادرة عن المراجع، وعلية فإن قواعد السلوك تتضمن التالي:

- علي المراجعين الداخليين أداء عملهم بأمانة وحذر ومسئولية
- مراعاة القوانين وتقديم الإفصاح المتوقع منهم وفقاً للمهنية والامتطلبات.
- عدم الاشتراك في أية أعمال أو أنشطة غير معروفة بالإضافة إلي عدم القيام بتصرفات تسيء للمهنة والمؤسسة.

- **المبدأ الثاني/ الموضوعية:** أن يتوفر في المراجع الداخلي أعلى مستوى من الموضوعية المهنية في تجميع وتقييم وتوصيل المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العملية محل الفحص، بحيث يقوم المراجع الداخلي بتقييم الظروف ذات العلاقة بطريقة متوازية وأن لا تتأثر أحكامه بناء علي مصالح شخصية أو مصالح الآخرين، ويشمل هذا المبدأ القواعد السلوكية وهي:

- علي المراجعين الداخليين عدم المشاركة في أنشطة أو علاقات قد تضعف أو من المفترض أن تضعف قدرتهم علي أداء أعمالهم بشكل غير متحيز، ويتضمن ذلك الأنشطة والعلاقات التي قد تتعارض مع مصلحة المؤسسة التي يعملون بها.

- عدم قبول أشياء من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة التي يعملون فيها والتي من الممكن أن تضعف من مصداقية أحكامهم المهنية .

- الإفصاح عن كل الحقائق الجوهرية التي تم التوصل إليها أثناء تأدية أعمالهم والتي من الممكن في حال عدم الكشف عنها أن يؤدي إلي تضليل وتحريف في تقاريرهم عن نتائج الأعمال التي تم تدقيقها من قبلهم.

- **المبدأ الثالث/ السرية:** يجب علي المراجعين الداخليين أن يحترموا قيمة وملكية المعلومات التي يحصلون عليها، وأن لا يكشفوا عن أية معلومات دون أن يكون لهم السلطة التي تخولهم القيام بذلك ما لم تكن متطلبات قانونية أو مهنية تلزمهم القيام بذلك، ويشمل هذا المبدأ القواعد السلوكية وهي:
 - أن يكون المراجعين الداخليين أمناء وحذرين في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها أثناء تأدية أعمالهم وواجباتهم، وحماية هذه المعلومات.
 - عدم استخدام المعلومات التي يحصلون عليها لتحقيق أية مكاسب شخصية أو استخدامها بشكل يتعارض والأهداف المشروعة للمؤسسة.
- **المبدأ الرابع/ الكفاءة المهنية:** علي المراجعين الداخليين استخدام المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لأداء خدمات المراجعة الداخلية ويشمل هذا المبدأ القواعد السلوكية وهي:
 - تأدية الخدمات والأعمال التي يمكن القيام بها من خلال توفر المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لتأديتها.
 - تأدية خدمات المراجعة الداخلية وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية للمراجعة الداخلية.
 - السعي دائماً وبشكل مستمر لتطوير وتحسين كفاءة وجودة الخدمات التي يقدمونها

8.3. مهام ونطاق المراجعة الداخلية:

يختلف المراجع الداخلي عن المراجع الخارجي في أن مركزه في المؤسسة يسمح له بتوسيع نطاق فحصه واختباراته نظراً لما يتوافر لديه من وقت وإمكانات تساعده علي مراجعة كافة عمليات المؤسسة ويتسع نطاق عمله ليشمل (عش، 2011):

- تقويم أنشطة المؤسسة وأنظمة الرقابة الداخلية وتحليل المخاطر بشكل موضوعي ومستقل.
- مراجعة مدى إمكانية الاعتماد علي المعلومات المالية والتشغيلية.
- التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط والنظم واللوائح.
- مراجعة وسائل الحفاظ علي الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول.

- تقويم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- مراجعة البرامج والعمليات للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعية، وأن البرامج والعمليات تنفذ كما هو مخطط لها.
- تقديم الاستشارات للجهات المختلفة داخل المؤسسة بما يحسن من إدارة المخاطر وكفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.

9.3. طبيعة المراجعة الداخلية في المصارف:

تعد المصارف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه الاقتصاد في جميع الدول، فقد عرف بيان ممارسة المراجعة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين المصرف بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها، يمتلك حقاً مقصوراً عليه باستعمال المصطلح "مصرف" كجزء من اسمه، وتتمثل الوظيفة الرئيسية في المصارف التجارية في قبول الودائع والائتمان إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى، مثل شراء وبيع العملات الأجنبية والأوراق المالية، وإصدار وقبول الكمبيالات والاعتمادات وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى.

ونظراً لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية المراجعة الداخلية تكتسب أهمية كبيرة في المصارف حيث يجب إخضاع جميع الإدارات وأنشطة المصرف لعملية المراجعة الداخلية، دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل، وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام المراجع الداخلي (سعدودي، 2015: 10):

- فحص وتقييم مدى فعالية وملائمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية بتحليل مخاطر نظام الضبط الداخلي والتحقق من القيام بالمسؤوليات.
- تقييم التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.
- تقييم مدى الموثوقية في العمل (بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية).
- تقييم مدى ملائمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات.
- تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الالكترونية.

- التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل.

وبالتالي فإن من مسؤوليات المراجع الداخلي إعطاء الاهتمام الكافي بالضوابط القانونية والتنظيمية التي تحقق أهداف الرقابة علي أعمال المصرف، بما في ذلك السياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل المصرفي، كما يتطلب الأمر قيام المراجع الداخلي بمراجعة نظم إدارة المخاطر، وربط مستوى المخاطر بمستوى كفاية رأس المال، ومعرفة مدى الالتزام بالسياسات العامة للمصرف وكما يتوجب أيضا ألا يقتصر أداء المراجع الداخلي علي الأنشطة داخل دوائر المصرف، وإنما يجب أن يولي اهتماماً بكافة الأطراف المتعاملة معه لضمان التقليل من المخاطر التي يتعرض لها، كما يجب علي المراجع الداخلي أن يعد خطة شاملة لمراجعة العمليات المصرفية علي أساس تقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة المختلفة ومناقشة هذه الخطة علي مستوى مجلس الإدارة وذلك من أجل الوصول إلي أداء أفضل للعمل المصرفي.

وفيما يتعلق بالتقرير الذي يعده مدير المراجعة، فيتوجب التركيز علي نقاط الضعف في أداء المصرف والأهمية النسبية لها، وإصدار التوصيات اللازمة للمحافظة علي استمرارية الأداء مع العمل علي متابعة تنفيذ التوصيات التي أصدرتها (المدهون، 2011).

10.3. دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر:

الغاية من إدارة المخاطر هي تخفيف احتمالات حدوث خسائر، وتخفيض النتائج المالية لهذه الخسائر عند وقوعها، ولتحقيق ذلك لابد من إجراء عدد من الخطوات الأساسية تبدأ بتحديد جميع المجالات والأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر داخل المصرف، وبعد التعرف علي المخاطر المختلفة تبدأ عملية تقييمها من خلال قياسها بشكل كمي لمعرفة حجم الخسائر المتوقعة، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر وكيفية الاستجابة لها، ويعتبر المراجع الداخلي هو العنصر الفعال في إدارة المخاطر المصرفية، حيث يستطيع الوصول إلي العديد من البيانات والمعلومات التي يمكن استخدامها لتقليل المخاطر بنسبة كبير وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية (البجيرمي، 2011).

كما أن هناك دور مهم يقوم به المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة للمساعدة في التأكيد على أن المخاطر تدار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر وهي (سعدودي، 2015):

- تجنب أي نشاط يهدد استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي .
- القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وعمليات الحوكمة في المؤسسة .

أشار معهد المراجعين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المراجع الداخلي القيام بها، و أيضاً إلى الأدوار التي يجب عليه تجنبها في مراحل عملية إدارة المخاطر، ومن أهم الأدوار الجوهرية التي ينبغي على المراجع الداخلي القيام بها (المدهون، 2011)

- مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية.
- تقييم عمليات إدارة المخاطر.
- إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر.
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية.
- إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر.

هناك العديد من المهام التي يجب على المراجع الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في إدارة المخاطر وهي (سعدودي، 2015):

- الحصول على المستندات التي تبين منهجية المؤسسة في إدارة مخاطرها، والتأكد من خلالها على شمولية المعلومات ومناسبتها لطبيعة المؤسسة.
- البحث عن ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجعة التي استندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير تقييم المخاطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المراجع الخارجي.
- التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.
- المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر.

- التأكد من وجود آلية تدابير مبكرة للالتزامات المالية.
- إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها.

كما أن هناك أدوار يجب على المراجع الداخلي أن يتجنبها في عملية إدارة المخاطر وهي كالتالي (سعدودي، 2015):

- تحديد مستوى قدرة المؤسسة علي تحمل المخاطر.
- اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطر.
- القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطر لمصلحة الإدارة.
- المساءلة عن عمليات إدارة المخاطر.
- تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

11.3. العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية

تعتبر إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع المراجع الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومتراصة في إدارة المصارف، فقديمًا كانت إدارة المخاطر جزء من عملية المراجعة، ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من حيث المهام و التكامل التنظيمي، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن المراجعة الداخلية، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابطاً وثيقاً، وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي (المدهون، 2011):

- **مرحلة تخطيط عملية المراجعة:** يراعي عند إجراء عملية التخطيط للمراجعة الداخلية تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية، حيث يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، حيث يتم خلال هذه المرحلة تقييم مواضع المراجع الداخلي من منظور المخاطرة، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.
- **مرحلة التنفيذ:** خلال مرحلة تنفيذ عملية المراجعة الداخلية، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المصرف والرقابة الداخلية تعمل على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصي المراجع الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المراجع الداخلي ومدير المخاطر.

- **مرحلة أوراق العمل:** تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة للمراجع الداخلي أثناء تنفيذه لعملية المراجعة بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون مع إدارة المخاطر والمراجع الداخلي، بالإضافة إلى ذلك تقديم توصيات مناسبة تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين أو الحقائق الأخرى المذكورة في الاستنتاجات، مثل عدم الامتثال لمبادئ داخلية.
 - **مرحلة إعداد تقرير المراجع الداخلي:** يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية المراجعة في التقرير الذي يقوم المراجع الداخلي بإعداده، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر للأخذ بتوصيات المراجع الداخلي ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.
 - **مرحلة المتابعة:** بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، و تهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المصرف للخسارة.
- سيتناول الفصل الرابع مراجعة الدراسات التطبيقية السابقة و تكوين الإطار النظري للدراسة و صياغة فرضياتها.

الفصل الرابع

الدراسات التطبيقية السابقة و تكوين الإطار

النظري للدراسة وصياغة فرضياتها

يتناول هذا الفصل استعراض للدراسات السابقة وتكوين الإطار النظري للدراسة وصياغة فرضياتها.

1.4 الدراسات السابقة:

دراسة أحمد(2006): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى إدراك المراجعين الداخليين المصريين لدورهم في إدارة المخاطر و تحملهم المسؤولية، وقد تكون مجتمع الدراسة من عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية عام 2006 والبالغ عددها (16) شركة ممثلة لأربعة قطاعات وهي قطاع المصارف، والتأمين، والمقاولات، والاتصالات وقد تم توزيع (50) قائمة استبيان على أربع شركات في كل قطاع، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها الآتي: أن المراجعين الداخليين لا يدركون مسؤوليتهم في إدارة المخاطر بصورة كافية في ظل الأوضاع الحالية مما أثر سلباً على القيمة المضافة لعملهم، وذلك بسبب وجود المحددات التالية: ضعف مستوى فهم المديرين التنفيذيين، والإدارة العليا، والعاملين بالشركات لأدوارهم في إدارة المخاطر، ضعف مستوى استقلالية المراجع الداخلي، عدم وجود إطار يحكم تنفيذ عمليات إدارة المخاطر، نقص عدد المراجعين الداخليين، ضعف مستوى تأييد ومساندة الإدارة العليا التنفيذية و مجلس الإدارة، ضعف نظام الاتصال داخل الشركة، ضعف مستوى الكفاية الفنية و المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين، كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها الآتي: ضرورة ترتيب المحددات التي تؤثر على مستوى إدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر حسب الأهمية النسبية لتأثيرها، ووضع السياسات و الإجراءات العملية المناسبة للتعامل معها و الوصول بها إلى المستوى المقبول.

دراسة المدلل (2007): هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المراجع الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري بالشركات المساهمة العامة في فلسطين، وقد تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية و البالغ عددها (36) شركة وقد تم أخذ عينة بلغت (31) شركة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن أقسام المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة تقوم بدور جيد في ضبط الأداء الإداري و المالي و المساهمة بدعم حوكمة الشركة من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية و تقييم ودعم إدارة المخاطر و قياس كفاءة و فاعلية الأداء وانه توجد علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلالية للمراجع الداخلي وبين ضبط الأداء الإداري و المالي بالشركات المساهمة العامة، كما أوصت هذه الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة توفير الموارد المالية و البشرية الكافية لوظيفة المراجع الداخلي في الشركات المساهمة العامة، وضرورة عقد الدورات التدريبية للمراجعين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بمعايير المراجع الداخلي الصادر عن معهد المراجعين الداخليين، وكذلك ضرورة تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن مدى التزام الشركة باللوائح و القوانين و القواعد المعمول بها.

دراسة أبو وطفة (2009): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة و فاعلية الاستثمارات المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في إدارات المراجعة الداخلية في تلك الشركات و البالغ عددها (80) مراجعاً داخلياً، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك دور ملموس لوظيفة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة و فاعلية الاستثمارات المالية، وأن عمل المراجعة الداخلية يركز على عناصر أساسية يتحدد على أساسها درجة تأثيرها في الاستثمارات المالية و المتمثلة في استقلالية و موضوعية المراجع الداخلي و جودة أداء المراجع الداخلي، كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة تعميق المفاهيم و المبادئ التي قضت بها معايير المراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية للتأهيل اللازم، و ضرورة العمل على تدعيم أركان و مقومات استقلالية المراجع الداخلي.

دراسة عصيمي (2009): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقويم الدور الحالي للمراجعين الداخليين في الشركات المساهمة المصرية في ضوء متطلبات مراجعة إدارة المخاطر

وقد تكون مجتمع الدراسة من المحاسبين و المراجعين والمديرين في الشركات المساهمة المصرية بنطاق القاهر والبالغ عددها (200 شركة) وتم توزيع (200) قائمة استبيان على بعض المحاسبين و المراجعين الداخليين و (200) قائمة استبيان أخرى على بعض مدراء الشركات المختارة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها الآتي: الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية بقواعد وآداب السلوك الأخلاقي للعاملين بأقسام المراجعة الداخلية مع ضرورة توافر خطة شاملة وموثقة ومعلنة ومعتمدة توضح نطاق عمل المراجعة الداخلية وحدود مسؤولياتها، و أيضا ضرورة توافر نظام شامل ومتوازن لقياس وتقييم أداء المراجعة الداخلية يمكن من خلاله تحديد القيمة المضافة للشركة من ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية، كما توصلت هذه الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: تفعيل كافة الجهود و الإمكانيات مهنيا و أكاديميا في مصر و توحيدها بهدف تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، خاصة المراجعة الداخلية، وذلك بما يتفق ومتطلبات مراجعة إدارة مخاطر الأعمال.

دراسة عتس(2011): هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار متكامل لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية، وكيفية التعامل مع المخاطر بالمنظمة بحيث تعمل على تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال القيام بمسؤوليتها عن تحديد وتقييم المخاطر و الاستجابة لها حتى يتم إدارتها و تخفيف آثارها لتصبح في حدود المستوى المقبول من المخاطر، وقد تكون مجتمع الدراسة من رؤساء لجان المراجعة و يبلغ عددهم(20) مفردة و أعضاء لجان المراجعة والبالغ عددهم(25) مفردة و مدير إدارات المراجعة الداخلية والبالغ عددهم (40) مفردة و المراجعين الداخليين وكان عددهم(60) مفردة و مدير إدارات مالية و عددهم(40) مفردة و المراجعين الخارجيين و عددهم (60) مفردة والأكاديميين و عددهم(35) مفردة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اتفاق جميع الأطراف علي إمكانية تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر وذلك بالاعتماد على مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، كما أوصت هذه الدراسة بضرورة الارتقاء بالوضع التنظيمي للمراجع الداخلي بحيث يمكنه أداء واجبة المهني بطريقة سليمة وبشكل مستقل، وكذلك ضرورة التأهيل العلمي و العملي للمراجعين الداخليين من خلال دورات تدريبية و المؤتمرات والندوات العلمية.

دراسة البجيرمي(2011): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة المراجع الداخلي وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة حيث يساعد نشاط المراجع الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة إليها من خلال تقديم خدمات تأكيديه واستشارية مختلفة أثناء تنفيذ عملية إدارة المخاطر، وتكون مجتمع الدراسة من (170) مراجعاً داخلياً سوء من مصارف عامه أو خاصة وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: لا يوجد مساهمه فعالة لنشاط المراجع الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة بينما يوجد مساهمه فعالة لنشاط المراجع الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة، كما توصلت هذه الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة تفعيل دور وظيفة المراجع الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية.

دراسة المدهون(2011): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، وكذلك التعرف على مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر، وقد تكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين العاملين في إدارات المراجعة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة وعددهم (50) مفردة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يركز المراجعين الداخليين في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية وملاءمة المعلومات والرقابة الداخلية في المنظمات وكما يقدم المراجع الداخلي استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر، وقد أوصت هذه الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين قسيمي إدارة المخاطر و المراجعة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة والعمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المراجع الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

دراسة رضوان(2012): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير المراجع الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، وقد تكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين في المصارف التجارية بقطاع غزة والبالغ عددها (33) مراجعاً داخلياً، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود دلالة

إيجابية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية) من قبل إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية، ووجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة المراجعة والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات) من قبل إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية، كما خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة اهتمام الجهات الإدارية بالمصارف بنشاط المراجع الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف، وضرورة اهتمام التشريعات بمهنة المراجعة الداخلية من ناحية استقلالية أقسام المراجعة الداخلية ومؤهلات العاملين بها.

دراسة الشخي(2013): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال الأتي: التعرف علي مدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر، والتعرف على دور المراجع الداخلي خلال عملية تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودوره في تفعيل إدارة المخاطر، وتكون مجتمع الدراسة من (13) رئيس وأعضاء مجلس الإدارة و(3) مدير عام (تنفيذي) و(3) مدير إدارة المراجعة الداخلية و(2) مدير إدارة المخاطر و(20) مدير فرع و(39) رئيس قسم مراجعة وموظف بقسم المراجعة و توصلت هذه الدراسة إلي عدة نتائج أهمها: وظيفة المراجعة داخل المصرف لا تتعدى وظيفة الفحص التقليدي اللاحق للعميلة (الفحص المستندي)، أكثر من 85% من العينة تؤكد على أن المراجع لا يلعب دورا هاما في رقابة وتقييم و متابعة عملية إدارة المخاطر وأن اغلب إدارات المراجعة الداخلية داخل المصارف التجارية الليبية تكون مغيبة عن القرارات الهامة داخل المصرف مثل قرار الاستثمار وغيرها من القرارات، كما توصلت إلى عدة توصيات أهمها: الاهتمام بإدارات المراجعة الداخلية و توفير التدريب و التعليم والكوادر لهذه الإدارة لما لها من أهمية بالغة في تفعيل إدارة المخاطر، كما يوصي أيضا بضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات والأساليب الإحصائية في تحديد و ترتيب وتقييم المخاطر وإقحام إدارة المراجعة الداخلية في ذلك وجعل أفرادها يدركون أهمية دورهم في إضافة قيمة للمنشأة.

دراسة حسن(2013): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة العوامل المؤثرة على فعالية أداء المراجعة الداخلية وتقييم تأثير تلك العوامل على تحسين أداء إدارة المخاطر بالوحدة الاقتصادية وتكون مجتمع الدراسة من (90) مفردة تتكون من مجموعة من المراجعين الداخليين ومجموعة من المديرين الماليين بالشركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود اتفاق بين مجموعات عينة الدراسة التطبيقية مما تدل على زيادة الاستقلالية و الخبرة المهنية و وجود لجنة مراجعة داخلية يؤدي إلي تحسين أداء إدارة المخاطر بالوحدة الاقتصادية، وعدم وجود اتفاق بين مجموعات عينة الدراسة التطبيقية إن الدعم الإداري من قبل الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية لا يؤثر علي أداء إدارة المخاطر، كما توصلت هذه الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة اهتمام المنظمات المهنية بتوضيح مهام إدارة المخاطر بالوحدة الاقتصادية ودور المراجعة الداخلية فيها والاهتمام بتأهيل أعضاء المراجعة الداخلية وأعضاء إدارة المخاطر من خلال دورات التدريبية وحلقات التعليم المهني المستمر لتنمية قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم.

دراسة الجابري(2014): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، وقد تكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين في الإدارات العامة للمراكز الرئيسية لشركات التأمين في مدينة صنعاء والبالغ عددهم (35) مراجعاً داخلياً، وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود تأثير كبير لدور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن وذلك من خلال (خبرة وكفاءة المراجع الداخلي، والتزام المراجع الداخلي برفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة، وتمتع المراجع بالحيادية والنزاهة)، كما أوصت هذه الدراسة بعدة توصيات أهمها: منح المراجعين الداخليين الصلاحيات الكاملة التي تساعدهم على القيام بالمهام المنوطة بهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

دراسة راضي(2014): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار المتكامل لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر بحيث يعمل على تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال القيام بمسئولياتهم عن تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها حتى يتم إدارتها

و تخفيف آثارها لتصبح في حدود المستوى المقبول من المخاطر، وقد تكون مجتمع الدراسة من المديرين التنفيذيين و مدراء إدارات المراجعة الداخلية والبالغ عددها (120) مفردة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تعد المراجعة على المخاطر خطوة رئيسية لتحسين أداء المراجعة الداخلية و إدارة المخاطر التنظيمية، كما أوصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تبني المراجعة الداخلية مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر حتى يتمكن تفعيل الإدارة الشاملة للمخاطر ومساعدة الإدارة في التغلب على المخاطر التي تواجه المنشأة.

دراسة شراب(2014): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين وقد تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في الإدارة العليا و المراجعين الداخليين و المالىين البالغ عددهم (40) مفردة توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها :تساهم عملية متابعة تقييم الإجراءات من قبل المراجعين الداخليين للتأكد من مطابقتها للسياسات واللوائح والقوانين في عملية تفعيل إدارة المخاطر وكذلك الرقابة عليها بما يحقق الفائدة لشركات التأمين، تقوم أقسام شركات التأمين بتطبيق آليات تمكنهم من كشف نقاط الضعف في أنظمة الضبط الداخلي و الرقابة الداخلية و التي تساعد في تقييم ومتابعة المخاطر من قبل المراجعين الداخليين، يقوم مجلس الإدارة بتحديد المهام والصلاحيات التي تساعد إدارة المراجعين الداخليين على القيام بعملها وذلك بشكل واضح ومفهوم بما لا يتعارض مع استقلالية المراجع الداخلي في شركات التأمين، كما أوصت هذه الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: العمل على متابعة تطوير خدمات المراجع الداخلي من خلال زيادة الكفاءة والفاعلية لكي تمكنهم من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر، حث المراجعين الداخليين على تقديم المساعدة والخدمات اللازمة من أجل تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها ووضع الحلول المناسبة لاقتراحها على الإدارة، زيادة دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر من خلال الاهتمام برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة لتوضيح مدى الاهتمام بالمخاطر، تفعيل دور لجان المراجعة الداخلية في متابعة مهامها الإشرافية على المراجع الداخلي لزيادة استقلاليتها، تدعيم مقومات استقلالية المراجع الداخلي بشكل مستمر وذلك لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

دراسة المطيري (2015): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وقد كانت متغيرات الدراسة المستقلة هي :

1. الاستقلالية و الحياد.
2. الكفاءة المهنية.
3. التأهيل العلمي والعملية.
4. المسؤولية القانونية.

وقد تكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين في تلك الشركات و البالغ عددهم (143)مراجعاً، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود دور للمراجع الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية، وقد أوصت هذه الدراسة بالعمل على تأكيد استقلالية وحيادية المراجع الداخلي، وكذلك التأكيد على أهمية قيام الشركات العامة الكويتية بالتحقق من مدى كفاءة المراجع الداخلي ومدى التزامه بالمعايير المهنية لتأثيرها في تحسين إدارة المخاطر.

دراسة حفصية (2015): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية و أداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وقد تكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين و المحاسبين وأساتذة متخصصين في المحاسبة و المراجعة والذي بلغ عددهم (46)مفردة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك إدراك لدى إدارة المراجعة الداخلية بأهمية إدارة المخاطر بالمؤسسة، كما يركز المراجعين الداخليين في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات و الرقابة الداخلية، كما أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: تطوير مهارات المراجعين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن إدارة المخاطر، وكذلك ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين قسمي المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

دراسة بلال (2015): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية من خلال عمله في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وقد تكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين وبالغ عددهم (35) مراجعاً داخلياً، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية، يقوم المراجع من خلالها بتقييم واختبار مدى تماشي النظام الذي تدير عليه المؤسسة مع متطلبات الإدارة، والعمل على تحسينه من خلال الخدمات الاستشارية و التوصيات التي يقدمها لها، كما تعمل استقلالية و خبرة و كفاءة و التزام المراجع الداخلي برفع تقرير على تحسين نظام الرقابة الداخلية وخاصةً إذا كان هذا التقرير يحتوى على مجموعة قيمة من الخدمات الاستشارية مع اقتراح حلول وبدائل لنقاط الضعف في هذا النظام، كما أوصت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: القيام بعمليات تدريب المستمرة للمراجعين الداخليين من أجل رفع مستواهم و مؤهلاتهم فيما يخص المعايير المهنية للمراجعة الداخلية، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة من طرف المراجعين الداخليين و القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة في أسرع وقت.

دراسة سعدودي(2015): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجع الداخلي في المصارف ومدى قدرتها على الحد من المخاطر المصرفية كما استخدام الباحث في هذه الدراسة الزيارات الميدانية لوحدات المصرف محل الدراسة وإجراء مقابلات ومناقشات مع الجهات المختصة من أجل جمع المصادر والوثائق الخاصة، قصد معرفة العلاقة بين المراجع الداخلي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أداء المراجع الداخلي يتم بالموضوعية والحياد والنزاهة وكذلك التقارير التي تعد من قبل المراجع الداخلي تبين أن أنشطته المراجعة تمت وفقاً لمعايير والممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، ويقوم قسم المراجعة الداخلية بإعداد خطة المراجعة وتطويرها وتحديد الأهداف بالاعتماد على المخاطر، وكما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعه من التوصيات كان أهمها: ضرورة اهتمام بالمجالات القانونية بمهنة المراجع الداخلي وكذلك مؤهلات الموظفين، وضرورة التنسيق والتعاون ما بين المراجع الخارجي والداخلي للاستفادة من عمل المراجع الداخلي، وذلك لزيادة فعالية عملية المراجعة وتوفيراً للوقت والجهد الذي يبذله المراجع الخارجي وهذه تخفض التكاليف التي تكبدها الإدارة .

دراسة السيجي وحافظ و أزغير (2016): هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر بالوحدات الحكومية، وقد تكون مجتمع الدراسة من الإدارة العليا و الماليين و المراجعين الداخليين و البالغ عددها(114)مفردة، وقد توصلت هذه الدراسة من العديد إلى النتائج أهمها: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين(الاستقلالية و بذل العناية المهنية و التأهيل العلمي و العملي) للمراجع الداخلي ودوره في تقييم إدارة المخاطر في الوحدات الحكومية، كما أوصت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: يجب على أدارت الوحدات الحكومية و العمل على تطويره و استقلاليته و الالتزام بتنفيذ التوصيات الصادرة من إدارات المراجعة الداخلية.

2.4. الإطار النظري للدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة إطارها النظري، وذلك اعتماداً على مراجعة أدبياتها وكذلك الدراسات ذات العلاقة للتعرف على دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر.

يتكون الإطار النظري للدراسة من خمس متغيرات مستقلة يحتمل أن تؤثر في دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

المتغير المستقل الأول:الاستقلالية و الموضوعية للمراجع الداخلي.

يمكن قياس تأثير المتغير المستقل الأول على المتغير التابع (تحسين أداء إدارة المخاطر) باستخدام المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.1. إصدار و تحديد أهداف ومهام إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس الإدارة (احمد، 2006؛ ابو وظيفة، 2009؛ المدهون، 2011؛ رضوان 2012؛ شراب، 2013؛ الجابري، 2014؛ بلال، 2015؛ راضي، 2014).

2.1. وجود إجراءات مكتوبة وواضحة ومحددة لصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية (احمد، 2006؛ الجابري، 2014).

3.1. الوصول إلى السجلات و الأشخاص المسؤولين، لأداء واجباتهم دون قيود (ابو وظيفة، 2009؛ الجابري، 2014؛ بلال 2015).

4.1. وجود الاتصال المباشر مع لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة (الجابري، 2014 ؛ المدلل، 2007؛ ابو وظيفة، 2009 ؛ المدهون، 2011؛ شراب، 2013 ؛ راضي، 2014).

5.1. تجنب العلاقات التي تفقد المراجع الموضوعية و تعرضه لهيمنة أطراف أخرى (رضوان، 2012؛ الجابري، 2014؛ المطيري، 2015 ؛).

6.1. عدم التأثر بأي ضغوط أو الانصياع لها والتي من شأنها أن تحد من القدرة على اتخاذ القرار المناسب (المدلل، 2007؛ الجابري، 2014 ؛ بلال؛ 2015).

المتغير المستقل الثاني: الكفاءة و بذل العناية المهنية للمراجع الداخلي.

يمكن قياس تأثير المتغير المستقل الثاني على المتغير التابع (تحسين أداء إدارة المخاطر) باستخدام المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.2. القدرة على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لأنشطة المصرف (مدلل، 2007؛ الجابري، 2014).

2.2. القدرة على تمييز مؤشرات الغش و التلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية (المدلل، 2007؛ الجابري، 2014؛ بلال، 2015).

3.2. توفر عدد سنوات خبرة كافية للمراجع الداخلي (ابو وظيفة 2009؛ عتش، 2011؛ البجرمي، 2011؛ حسن، 2013؛ الجابري، 2014؛ بلال، 2015؛ المطيري).

4.2. القدرة على التحسين المستمر لخدمات المراجعة الداخلية (الجابري 2014؛ المطيري، 2015).

5.2. الاطلاع على الاصدارات الجديدة من معايير المراجعة الداخلية (الجابري، 2014؛ بلال، 2015؛ المطيري، 2015).

6.2. التدريب المستمر لتنمية وزيادة كفاءة المراجع الداخلي (المدهون، 2011؛ شراب، 2013؛ الجابري، 2014؛ بلال 2015؛ المطيري، 2015).

7.2. يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في تطبيق مبادئ و عمليات إدارة المخاطر (ابو وظيفة، 2007؛ المدهون، 2011؛ شراب، 2013).

المتغير المستقل الثالث الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجع الداخلي.

يمكن قياس تأثير المتغير المستقل الثالث على المتغير التابع (تحسين أداء إدارة المخاطر) باستخدام المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.3. يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين إدارة المخاطر(المدلل، 2007؛ ابو وظيفة، 2009؛ المدهون، 2011؛ شراب، 2013).

2.3. يتوفر التأهيل المهني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين إدارة المخاطر وبمبادئها(المدلل، 2007؛ ابو وظيفة، 2009؛ المدهون، 2011؛ شراب، 2013).

3.3. يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف(المدلل، 2007؛ ابو وظيفة، 2009؛ المدهون، 2011؛ شراب، 2013).

4.3. يوجد فريق عمل متخصص يتوفر لديهم المهارة والمعرفة التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة(المدلل، 2007؛ ابو وظيفة، 2009؛ المدهون، 2011؛ شراب، 2013).

5.3. يتلقى المراجع الداخلي تدريباً و تعليماً مستمراً على المعايير المهنية الواجبة و كيفية تحسين إدارة المخاطر(المدلل، 2007؛ ابو وظيفة، 2009؛ المدهون، 2011؛ شراب، 2013).

6.3. يعمل المراجع الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته التي تمكنه من متابعة تحسين إدارة المخاطر(المدلل، 2007؛ ابو وظيفة، 2009؛ المدهون، 2011؛ شراب، 2013).

7.3. يوجد دليل مكتوب للسياسات و الإجراءات المتابعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل للموظفين في القسم(المدلل، 2007؛ ابو وظيفة، 2009؛ المدهون، 2011؛ شراب، 2013).

8.3. تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد خطة للمراجع سنوياً على مختلف أقسام المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف المخاطر حسب معيار التقييم(رضوان، 2012).

9.3. يتم التنسيق داخل إدارة المراجعة الداخلية فيما بينهم على تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية(رضوان، 2012).

10.3. يساهم نشاط المراجعة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية(رضوان، 2012).

11.3. يعمل نظام المراجعة الداخلية في تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المصرف(راضون، 2012).

- 12.3. يساعد نشاط المراجعة الداخلية في ترسيخ آليات فعالية الرقابة (رضوان، 2012).
- 13.3. يتأكد مدير إدارة المراجعة الداخلية من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر (رضوان، 2012).
- 14.3. يتم تسجيل و تطوير خطة لكل مهمة تحدد فيها الأهداف و الوقت اللازم للعمل و توزيع الموارد (رضوان، 2012).
- 15.3. يقوم المراجع الداخلي ببناء نتائج عمله على أساس التحليلات و التقييمات الملائمة والموضوعية (رضوان، 2012).
- 16.3. يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل (رضوان، 2012).
- 17.3. يلتزم المراجع بتوصيل النتائج فوراً إلى الجهة المعنية (رضوان، 2012).
- 18.3. يتم توصيل نتائج المراجعة الداخلية من خلال التقارير (رضوان، 2012).
- المتغير المستقل الرابع: التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا .**

يمكن قياس تأثير المتغير المستقل الرابع على المتغير التابع (تحسين أداء إدارة المخاطر) باستخدام المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

- 1.4. إعداد تقرير دوري عن فعالية إدارة المخاطر وتوصيلة إلى جهة الاختصاص (الجابري، 2015).
- 2.4. مناقشة النتائج و التوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي (الجابري، 2015).
- 3.4. احتواء التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية للأداء المرضي و التوصية بالعمل التصحيحي اللازم (الجابري، 2015).
- 4.4. اقتراح الحلول من اجل زيادة فعالية تحسين نظام الرقابة الداخلية (الجابري، 2015).

المتغير المستقل الخامس: دعم الإدارة العليا الغير التنفيذية لتوصيات المراجعة الداخلية.

يمكن قياس تأثير المتغير المستقل الخامس على المتغير التابع (تحسين أداء إدارة المخاطر)

باستخدام المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.5. متابعة تنفيذ التوصيات تحسن نظام الرقابة الداخلية(حسن،2013؛ الجابري، 2014؛ بلال،205).

2.5.توفير احتياجات المراجعة الداخلية من الموارد البشرية و المالية يؤدي إلى زيادة فعالية الأداء المهني(راضون،2012؛ حسن،2013).

3.5. قيام الإدارة بمعاقبة المسؤولين عن المخالفات التي وردت في تقرير المراجعة الداخلي يؤدي إلى تخفيض المخاطر المحتملة وزيادة فعالية أداء المهام(حسن،2015)

4.5 مناقشة الإدارة العليا في إمكانية تنفيذ الاقتراحات والبدايل المعن عنها في التقارير(بلال،2015).

شكل رقم (4-1)

الإطار النظري للدراسة دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر



متغيرات مستقلة

متغيرات فرعية مستقلة

متغير التابع

تحسين أداء إدارة المخاطر

- 1.3 يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين إدارة المخاطر.
- 2.3 يتوفر التأهيل المهني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين إدارة المخاطر وبمبادئها.
- 3.3 يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف.
- 4.3 يوجد فريق عمل متخصص يتوفر لديهم المهارة والمعرفة التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة.
- 5.3 يتلقى المراجع الداخلي تدريباً وتعليماً مستمراً على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تحسين إدارة المخاطر.
- 6.3 يعمل المراجع الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته التي تمكنه من متابعة تحسين إدارة المخاطر.
- 7.3 يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل للموظفين في القسم.
- 8.3 تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد خطة للمراجع سنوياً على مختلف أقسام المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف المخاطر حسب معيار التقييم.
- 9.3 يتم التنسيق داخل إدارة المراجعة الداخلية فيما بينهم على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.
- 10.3 يساهم نشاط المراجعة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.
- 11.3 يعمل نظام المراجعة الداخلية على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المصرف.
- 12.3 يساعد نشاط المراجعة الداخلية في ترسيخ آليات فعالية الرقابة.
- 13.3 يتأكد مدير إدارة المراجعة الداخلية من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر.
- 14.3 يتم تسجيل و تطوير خطة لكل مهمة تحدد فيها الأهداف والوقت اللازم للعمل وتوزيع الموارد.
- 15.3 يقوم المراجع الداخلي ببناء نتائج عمله على أساس التحليلات و التقييمات الملائمة والموضوعية.
- 16.3 يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل.
- 17.3 يلتزم المراجع بتوصيل النتائج فوراً إلى الجهة المعنية.
- 18.3 يتم توصيل نتائج المراجعة الداخلية من خلال التقارير.

3. الالتزام بمعايير الأداء المهنية للمراجعة الداخلية

متغير التابع

متغيرات فرعية مستقلة

متغيرات مستقلة

تحسين أداء إدارة المخاطر

1.4. إعداد تقرير دوري عن فعالية إدارة المخاطر وتوصيلة إلى جهة الاختصاص.

2.4. مناقشة النتائج و التوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي.

3.4. احتواء التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية للأداء المرضي و التوصية بالعمل التصحيحي اللازم.

4.4 اقتراح الحلول من اجل زيادة فعالية تحسين نظام الرقابة الداخلية.

4. التزام المراجع

الداخلي برفع التقارير

للإدارة العليا

1.5. متابعة تنفيذ التوصيات تحسن نظام الرقابة الداخلية.

2.5. توفير احتياجات المراجعة الداخلية من الموارد البشرية و المالية يؤدي إلى زيادة فعالية الأداء المهني

3.5. قيام الإدارة بمعاقبة المسؤولين عن المخالفات التي وردت في تقرير المراجعة الداخلي يؤدي إلى تخفيض المخاطر المحتملة وزيادة فعالية أداء المهام

4.5 مناقشة الإدارة العليا في إمكانية تنفيذ الاقتراحات و البدائل المعلم عنها في التقارير

5. دعم الإدارة

العليا للمراجع

الداخلي

3.4. صياغة الفرضيات:

من خلال دراسة الإطار النظري الوارد في شكل (4-1) في ضوء البيئة الخاصة بالمصارف التجارية الليبية فان جميع المتغيرات المستقلة والفرعية الواردة بالإطار النظري للدراسة، يمكن أن تؤثر على المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

عليه يمكن صياغة الفرضيات (الاستنتاجات النظرية) من خلال ترجمة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع في شكل مجموعة من الفروض الرئيسية والفرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الرئيسية الأولى : تؤثر استقلالية و موضوعية المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

ويمكن اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية لأدوات القياس التالية:

1.1. إصدار و تحديد أهداف ومهام إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس الإدارة

2.1. وجود إجراءات مكتوبة وواضحة ومحددة لصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية

3.1. الوصول إلى السجلات و الأشخاص المسؤولين، لأداء واجباتهم دون قيود

4.1. وجود الاتصال المباشر مع لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة

5.1. تجنب العلاقات التي تفقد المراجع الموضوعية و تعرضه لهيمنة أطراف أخرى

6.1. عدم التأثر بأي ضغوط أو الانصياع لها والتي من شأنها تحد من القدرة على اتخاذ القرار المناسب

الفرضية الرئيسية الثانية : تؤثر الكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

ويمكن اختبار الفرضية الرئيسية الثانية من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية لأدوات القياس التالية:

1.2. القدرة على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لأنشطة المصرف.

2.2. القدرة على تمييز مؤشرات الغش و التلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية.

3.2. توفر عدد سنوات خبرة كافية للمراجع الداخلي.

4.2. القدرة على التحسين المستمر لخدمات المراجعة الداخلية.

5.2. الاطلاع على الاصدارات الجديدة من معايير المراجعة الداخلية.

6.2. التدريب المستمر لتنمية وزيادة كفاءة المراجع الداخلي.

7.2. يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في تطبيق مبادئ و عمليات إدارة المخاطر .

الفرضية الرئيسية الثالثة : يوتر الالتزام بمعايير الأداء المهنية للمراجع الداخلي تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

ويمكن اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية لأدوات القياس التالية:

1.3. يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين مبادئ إدارة المخاطر.

2.3. يتوفر التأهيل المهني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين إدارة المخاطر وبمبادئها.

3.3. يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف.

4.3. يوجد فريق عمل متخصص يتوفر لديهم المهارة والمعرفة التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة.

5.3. يتلقى المراجع الداخلي تدريباً و تعليماً مستمراً على المعايير المهنية الواجبة و كيفية تحسين مبادئ إدارة المخاطر.

6.3. يعمل المراجع الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته التي تمكنه من متابعة تحسين مبادئ إدارة المخاطر.

7.3. يوجد دليل مكتوب للسياسات و إجراءات المتابعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل الموظفين في القسم.

8.3. تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد خطة للمراجع سنوياً على مختلف أقسام المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف المخاطر حسب معيار التقييم.

9.3. يتم التنسيق داخل إدارة المراجعة الداخلية فيما بينهم على تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية.

10.3. يسهم نشاط المراجعة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية.

11.3. يعمل نظام المراجعة الداخلية على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المصرف.

12.3. يساعد نشاط المراجعة الداخلية في ترسيخ آليات فعالية الرقابة .

13.3. يتأكد مدير إدارة المراجعة الداخلية من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر

14.3. يتم تسجيل و تطوير خطة لكل مهمة تحدد فيها الأهداف و الوقت اللازم للعمل و توزيع الموارد

15.3. يقوم المراجع الداخلي ببناء نتائج عمله على أساس التحليلات و التقويمات الملائمة والموضوعية.

16.3. يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل.

17.3. يلتزم المراجع بتوصيل النتائج فوراً إلى الجهة المعنية

18.3. يتم توصيل نتائج المراجعة الداخلية من خلال التقارير.

الفرضية الرئيسية الرابعة : يوثق التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

ويمكن اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية لأدوات القياس

التالية:

1.4. إعداد تقرير دوري عن فعالية إدارة المخاطر وتوصيلة إلى جهة الاختصاص.

2.4. مناقشة النتائج و التوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي.

3.4. احتواء التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية للأداء المرضي و التوصية بالعمل التصحيحي اللازم.

4.4. اقتراح الحلول من اجل زيادة فعالية تحسين نظام الرقابة الداخلية.

الفرضية الرئيسية الخامسة : يوتر دعم الإدارة العليا غير التنفيذية للمراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
ويمكن اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية لأدوات القياس التالية:

1.5. متابعة تنفيذ التوصيات تحسن نظام الرقابة الداخلية.

2.5. توفير احتياجات المراجعة الداخلية من الموارد البشرية و المالية يؤدي إلى زيادة فعالية الأداء المهني

3.5. قيام الإدارة بمعاقبة المسؤولين عن المخالفات التي وردت في تقرير المراجعة الداخلي يؤدي إلى تخفيض المخاطر المحتملة وزيادة فعالية أداء المهام

4.5. مناقشة الإدارة العليا في إمكانية تنفيذ الاقتراحات و البدائل المعلن عنها في التقارير

يتناول الفصل الخامس والأخير طرق تجميع و تحليل البيانات للالزمة لاختبار فرضيات الدراسة وصياغة النتائج و التوصيات.

الفصل الخامس

تحليل البيانات

يتناول هذا الفصل أداة جمع البيانات، مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، والتحليلات الإحصائية، وصياغة النتائج، والتوصيات.

1.5. أداة جمع البيانات:

تم تجميع بيانات الدراسة عن طريق استمارة الاستبيان ويلاحظ بشأنها الآتي:

- الأساس النظري للاستبيان: تعتمد استمارة الاستبيان على مشكلة الدراسة ومراجعة أدبياتها وتكوين إطارها النظري وصياغة فرضياتها كأساس نظري ومصدراً لأسئلتها.
- إجراء الاستبيان: تتكون استمارة الاستبيان من جزئين موزعة على النحو التالي:
- الجزء الأول: البيانات الديموغرافية الخاصة بالمشاركين.
- الجزء الثاني: لتجميع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة لمقومات المراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- المقياس المستخدم: استخدمت الدراسة المقياس الاسمي لتصنيف إجابات الجزء الأول من الاستبيان، مقياس ليكرت ذو الخمس درجات كما مبين بالجدول (1-5) لتصنيف الإجابات المتعلقة بالجزء الثاني من استمارة الاستبيان.

يوضح جدول(1-5)

توزيع الدرجات على إجابات المشاركين

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

- نوع الأسئلة: تم استخدام الأسئلة المغلقة في استمارة الاستبيان حيث يتميز هذا النوع من الأسئلة بسهولة الإجابة والتحليل، ولتلافى عيوب الأسئلة المغلقة في حالة عدم وجود الإجابة المناسبة بين مفردات الأسئلة المغلقة، تم صياغة سؤالاً مفتوحاً في نهاية كل مجموعة من الأسئلة المغلقة وذلك للاستفادة من مزايا هذه الأسئلة و تجنب عيوبها.

2.5 مجتمع و عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي إدارة المراجعة و إدارة المخاطر و وحدة مراقبة الامتثال وبلغ عددهم (121) موظف في المصارف التجارية العاملة في ليبيا وهي: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية، المصرف الليبي الخارجي، مصرف الأمان، مصرف النوران*، المصرف الإسلامي الليبي، مصرف شمال أفريقيا، مصرف المتوسط، مصرف المتحدة للتجارة و الاستثمار، مصرف الساحل و الصحراء ويمتلك مصرف الواحة، مصرف الوفاء، المصرف التجاري العربي الأول، مصرف السرايا، مصرف الإجماع العربي، مصرف الخليج العربي.

تم اختيار عينة عشوائية من هذه الإدارات بلغت (94) مفردة* * و تم توزيع استثمارات الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة و المؤثرة في المراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر وهذه العينة تمثل إدارات المراجعة الداخلية و المخاطر و وحدة الامتثال بالإدارة العامة (كونها لا توجد إدارة المخاطر و وحدة الامتثال ألا في الإدارة العامة)، والجدول رقم (5-2) يبين عدد وتصنيف مجتمع وعينة الدراسة والردود الصالحة للتحليل والنسب المئوية لها

يوضح الجدول رقم (5-2)

عدد وتصنيف مجتمع وعينة الدراسة و الردود الصالحة للتحليل و النسب المئوية

الإجمالي		البيان
النسبة %	العدد	
100%	121	مجتمع الدراسة
77%	94	عينة الدراسة (استثمارات موزعة)
90% من عينة الدراسة	85	استثمارات المستلمة
10% من عينة الدراسة	9	استثمارات لم تستلم

* تم استبعاد مصرف النوران وذلك بسبب امتناع الموظفين في الإدارات عن الإجابة.

** تم تحديد عدد مفردات العينة وفقاً للجدول مورجان

3.5. الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :

- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات أداة الدراسة: يعتبر اختبار كرونباخ ألفا (α) الثبات من أهم الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، حيث يستخدم هذا الاختبار لبيان مدى ثبات إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان، ويبين أيضا مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة، حيث أن قيمة معامل كرونباخ ألفا تقع ما بين الصفر والواحد الصحيح، فعندما تكون قيمة هذا المعامل صفر دل ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات العينة، أما إذا كانت قيمة المعامل كرونباخ ألفا (واحد صحيح) فهذا يدل على أن هناك ارتباطا تاما بين إجابات مفردات العينة، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا (α) هي 60%، كما تم اشتقاق معامل الصدق بأخذ الجذر التربيعي للمعامل كرونباخ ألفا (a)
- اختبارات الإحصاء الوصفي: تم استخدام اختبارات الإحصاء الوصفي للتعرف على إتجاه عام لإجابات المشاركين في الدراسة عن كل سؤال من أسئلة الاستبيان، وذلك من خلال إجراء بعض التحليلات الإحصائية الوصفية للإجابات المختلفة ولكل سؤال على حده، من خلال ما يلي:
- التوزيع التكراري والنسبة المئوية: لتوزيع و عرض البيانات
- المتوسط الحسابي: لقياس مدى تمركز البيانات حول قيمة معينة، وذلك لمقارنة متوسطات الإجابات مع متوسط المقياس المستخدم في استمارة الاستبيان والذي يبلغ (3) كمتوسط نظري لكونه هذه القيمة تمثل الحد الفاصل بين موافقة وعدم موافقة المشاركين، وهذا قد اعتمدت الدراسة في التحليل على المتوسط الحسابي:
- أكبر من (4) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى موافقة المشاركين بشدة على "وجود تأثير المقومات المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة لمخاطر في المصارف التجارية الليبية
- يتراوح ما بين (3.1- 4) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى الموافقة المشاركين على "وجود تأثير لمقومات المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة لمخاطر في المصارف التجارية الليبية"؛
- يساوي (3) اعتبرت الإجابة محايد؛

- يتراوح ما بين (2.1 – 2.9) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى عدم الموافقة المشاركين على "وجود تأثير لمقومات المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة لمخاطر في المصارف التجارية الليبية"؛
- أقل من أو يساوي (2) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى عدم الموافقة المشاركين بشدة على "وجود تأثير لمقومات المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة لمخاطر في المصارف التجارية الليبية"؛
- **الانحراف المعياري:** لقياس مدى تشتت البيانات حول متوسطها الحسابي.
- **اختبارات الإحصاء الاستنتاجي:** تم استخدام الاختبارات التالية:
 - **تحليل التباين الأحادي:** استخدم اختبار One-way Analyses of Variance
 - **One-way Kruskal Wills** للتعرف على وجود فروقات جوهرية من عدمها بين إجابات المشاركين في الدراسة عند مستوى دلالة معنوي 5 % (0.05) لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، ويتطلب الاختبار الأول (One-Way Anova) أن يكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، بينما لا يتطلب الاختبار الثاني (One-Way K.W) ذلك.
 - **اختبار المقارنة المتعددة (MCT) (Multiple Comparison Tests):** يستخدم في الحالات التي يشير فيها الاختبارات السابقة على وجود اختلافات جوهرية بين إجابات المشاركين عند مستوى دلالة معنوية 5 % ، وذلك بهدف تحديد المجموعة أو المجموعات التي تختلف جوهرياً عن المجموعة أو المجموعات الأخرى.
 - **اختبار الفرضيات:** تم استخدام اختبار One Sample (T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تم صياغة الفرضيات الرئيسية بشكل إحصائي (المتوسط النظري \geq : H1)، ويتم احتساب قيمة المتوسط النظري لكل فرضية رئيسية على أساس قيمة المتوسط النظري (3)، قبول ورفض الفرضية يتم بناءً على تحديد (P-Value)، حيث يتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة (P-Value) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% أو تساويها والعكس في حالة الرفض.

4.5. تحليل البيانات:

تم ترتيب أسئلة الاستبيان ترتيباً عشوائياً، كما تم ترتيب الإجابات ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي في جميع جداول التحليلات الإحصائية، وقد تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتنفيذ الاختبارات السابقة.

1.4.5. نتائج اختبار كرونباخ ألفا (a) للصدق و الثبات أداة الدراسة:

من أجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (a) لكل مجموعة من الأسئلة ولجميع الأسئلة معاً فكانت النتائج كما هو في الجدول رقم (3-5):

يوضح جدول رقم (3-5)

نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المتغيرات	قيمة المعامل الثبات (a)	قيمة المعامل الصدق
1	تؤثر الاستقلالية و موضوعية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.	0.811	0.901
2	تؤثر الكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.	0.852	0.923
3	تؤثر الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.	0.895	0.946
4	تؤثر التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.	0.758	0.882
5	يؤثر دعم الإدارة العليا التنفيذية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.	0.852	0.923
	لجميع العبارات	0.934	0.966

من خلال الجدول رقم (3-5) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) للثبات حيث تتراوح بين (0.758-0.895) وبينما بلغت لجميع الأسئلة (0.934) أي أكبر من 0.60 وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين إجابات مفردات العينة على هذه الأسئلة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها، كما أن قيم معامل الصدق تتراوح بين (0.882-0.946) ولجميع الأسئلة (0.966) وهذا يدل على أن أداة الدراسة تقيس المتغيرات التي نرغب في قياسها فعلاً.

2.4.5. تحليل الجزء الأول من الاستبيان: المعلومات الديموغرافية:

• توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول (4-5) يبين التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي.

يوضح الجدول رقم (4-5)

التوزيع التكراري و النسب المئوية لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس - ليسانس	43	50.5%
ماجستير	18	21.2%
الدبلوم عالي	18	21.2%
الثانوية وما يعادلها	6	7.1%
المجموع	85	100%

من خلال الجدول (4-5) نلاحظ أن معظم مفردات العينة من حملة البكالوريوس

يمثل نسبة 50.5% من جميع مفردات العينة، ثم يليه حملة ماجستير ويمثل 21.2%

من جميع مفردات العينة، ثم يليه حملة الدبلوم عالي ويمثل 21.2% من جميع مفردات

العينة، ثم يليه الثانوية وما يعادلها ويمثل 7.1% من جميع مفردات العينة أيضاً.

وبذلك تشير النتائج لتوزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي إلى ارتفاع كبير في نسبة

عينة المجتمع ذات مؤهل البكالوريوس و ماجستير أي بنسبة (71.7%) من جميع مفردات العينة

مما يدل على أن المشاركين في الدراسة على مستوى مقبول من التأهيل العلمي، وهو ما يتيح لهم

الإجابة على أسئلة الاستبيان وإبداء رأي علمي وفني حول موضوع الدراسة.

• توزيع مفردات العينة حسب التخصص :

الجدول (5-5) يبين التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات العينة حسب التخصص.

يوضح جدول رقم (5-5)

التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات العينة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	37	43.5%
إدارة أعمال	16	18.8%
تخصصات أخرى	14	16.5%
اقتصاد	12	14.1%
تمويل	6	7.1%
الإجمالي	85	100%

من خلال الجدول رقم (5-5) نلاحظ أن معظم مفردات العينة من تخصص المحاسبة ويمثل نسبة 43.5% من جميع مفردات العينة، ثم يليه إدارة الأعمال ويمثل نسبة 18.8% من جميع مفردات العينة، ثم يليه تخصصات أخرى (هندسة، قانون، علوم، رياضيات، لغات) ويمثل نسبة 16.5% من جميع مفردات العينة، ثم يليه اقتصاد ويمثل نسبة 14.1% من جميع مفردات العينة وأخيرا تمويل ويمثل نسبة 3.4% من جميع مفردات العينة.

وبذلك تشير النتائج لتوزيع مفردات العينة حسب التخصص إلى وجود ارتفاع كبير في نسبة المحاسبة و إدارة أعمال ومن خلال هذه النتائج يتبين أن معظم المشاركين في الدراسة من تخصصات العلوم المالية والإدارية وهي الأكثر معرفة في موضوع الدراسة، هذا بالإضافة إلى انه يعطي مزيد من الاعتماد على إجاباتهم على أسئلة الاستبيان.

• توزيع مفردات العينة حسب المستوى الوظيفي:

الجدول رقم(5-6) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات العينة حسب المستوى الوظيفي.

يوضح الجدول رقم (5-6)

التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات العينة حسب المستوى الوظيفي

النسبة %	الإجمالي	موظف	رئيس قسم	مساعد مدير إدارة	مدير إدارة	المستوى الوظيفي الإدارات
42%	36	18	7	7	4	إدارة المراجعة الداخلية
32%	27	16	6	-	5	إدارة المخاطر
26%	22	8	9	-	5	وحدة المراقبة والامتثال
100%	85					الإجمالي

من خلال الجدول رقم(5-6) نلاحظ أن معظم مفردات العينة من إدارة المراجعة الداخلية ويمثل نسبة 42% من جميع مفردات العينة، تم يليه إدارة المخاطر ويمثل نسبة 32% من جميع مفردات العينة، تم يليه وحدة المراقبة والامتثال ويمثل نسبة 26% من جميع مفردات العينة.

وبذلك تشير نتائج التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات العينة حسب المستوى الوظيفي إلى تصنيف مجتمع وعينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات إدارية بهدف التعرف على آراء هذه المستويات عن موضوع الدراسة.

- توزيع مفردات العينة حسب مدة الخدمة أو سنوات الخبرة:

الجدول رقم (5-7) التوزيع التكراري و النسبة المئوية لمفردات العينة حسب مدة الخدمة أو سنوات الخبرة.

يوضح الجدول رقم (5-7)

التوزيع التكراري و النسبة المئوية لمفردات العينة حسب سنوات الخبرة

الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	22	25.9%
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	18	21.2%
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	18	21.2%
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	18	21.2%
من 20 سنة فأكثر	9	10.5%
الإجمالي	85	100%

من خلال جدول رقم (5-7) نلاحظ أن معظم مفردات العينة ممن خبرتهم (أقل من 5 سنوات) ويمثل نسبة 25.9% من جميع مفردات العينة، ثم يليه ممن خبرتهم (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) ويمثل نسبة 21.2% من جميع مفردات العينة، ثم يليه ممن خبرتهم (10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) ويمثل نسبة 21.2% من جميع مفردات العينة، ثم يليه ممن خبرتهم (من 15 سنة أقل من 20 سنة) ويمثل نسبة 21.2% من جميع مفردات العينة، ثم يليه ممن خبرتهم (من 20 سنة فأكثر) ويمثل نسبة 10.5% من جميع مفردات العينة. وبذلك تشير النتائج إلى أن من لديهم الخبرة من 5 سنوات وما فوق يمثل ما بنسبة (74.1%) مما يعطي انطباعاً جيداً عن جزء كبير من بيانات الدراسة.

3.4.5. تحليل الجزء الثاني من الاستبيان (المتغيرات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة)

يحتوي هذا الجزء على خمس تساؤلات فرعية (استقلالية وموضوعية، الكفاءة وبذل العناية المهنية، الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، رفع تقارير، دعم الإدارة العليا التنفيذية لتوصيات المراجعة الداخلية)، وكانت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي و الاستنتاجي كما يلي:

- التحليل الخاص بتأثير استقلالية موضوعية المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية.
- الإحصاء الوصفي: تبين نتائج تحليل الإحصاء الوصفي الواردة بالجدول رقم (5-8) المتوسط الحسابي المرجح الإجمالي للمجموعات الإدارية:
- أن سؤال "وجود إجراءات مكتوبة وواضحة ومحددة لصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية" قد جاء في الترتيب الأول بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.094) وبانحراف معياري بلغ (0.765)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (4.222) وبانحراف معياري (0.506) و أقل متوسط حسابي كان لدى وحدة المراقبة الامتثال (3.954) وبانحراف معياري (1.132)، مما يعني أن الاتجاه العام الإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير استقلالية و موضوعية المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- قد جاء سؤال "إصدار وتحديد أهداف ومهام إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس الإدارة" في الترتيب الثاني حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.047) وبانحراف معياري (0.857)، و أن أعلى متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (4.111) وبانحراف معياري (0.747) و أقل متوسط حسابي لدى إدارة المخاطر (3.963) و بانحراف (0.807)، مما يعني أن الاتجاه العام الإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير استقلالية و موضوعية المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- بينما جاء سؤال "وجود الاتصال المباشر مع لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة" في الترتيب الثالث حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.988) وبانحراف معياري (0.893)، و أن أعلى متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية

(4.055) وبانحراف معياري(0.826) و أقل متوسط حسابي لدى إدارة المخاطر(3.925) وبانحراف(0.780)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير استقلالية و موضوعية المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• وجاء سؤال "عدم التأثير بأي ضغوط أو انصياع والتي من شأنها أن تحد من القدرة على اتخاذ القرار المناسب" في الترتيب الرابع حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي(3.941) وبانحراف معياري(1.039)، و أن أعلى متوسط حسابي كان لدى إدارة المخاطر(4.037) وبانحراف معياري(1.091) و أقل متوسط حسابي لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.861) وبانحراف(0.866)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير استقلالية و موضوعية المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• كما جاء السؤال "تجنب العلاقات التي تفقد المراجع الداخلي الموضوع وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى" في الترتيب الخامس حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي(3.882) وبانحراف معياري(0.980)، و أن أعلى متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.944) وبانحراف معياري(0.954) وأقل متوسط حسابي لدى إدارة المخاطر(3.777)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير لاستقلالية و موضوعية المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• وأخيراً سؤال "الوصول إلى السجلات والأشخاص المسؤولين لأداء واجبه دون قيود" في الترتيب الأخير حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي(3.600) وبانحراف معياري(1.187) وأن أعلى متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.833) وبانحراف معياري(1.082) و أقل متوسط حسابي لدى وحدة مراقبة الامتثال(3.3633) وبانحراف(1.329)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير استقلالية و موضوعية المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة يساوي (3.925) بانحراف معياري يساوي (0.690) مما يدل على وجود تأثير لاستقلالية و موضوعية المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• الإحصاء الاستنتاجي:

تبين نتائج تحليل الإحصاء الاستنتاجي الواردة بالجدول رقم (5-8) اختبار التباين الأحادي (One-Way Anova) و اختبار (One-Way K.W) للمجموعات الإدارية:

• قد أشارت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "وجود إجراءات مكتوبة وواضحة ومحددة لصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.797)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.479)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

• وكانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "إصدار وتحديد أهداف ومهام إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس الإدارة" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.606)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.798)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

• في حين نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "وجود الاتصال المباشر مع لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.737)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.836)، و هما

أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

- ونتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "عدم التأثير بأي ضغوط أو لانصياع لها والتي من شأنها أن تحد من القدرة على اتخاذ القرار المناسب" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2=إدارة المخاطر، م3=وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.432)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.803)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

- كما كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "تجنب العلاقات التي تفقد المراجع الداخلي الموضوع وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2=إدارة المخاطر، م3=وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.667)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.795)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

- بينما كان نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "الوصول إلى السجلات والأشخاص المسؤولين لأداء واجبه دون قيود" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2=إدارة المخاطر، م3=وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وقد بلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.329)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) قد بلغت (0.285)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

وبصفة عامة تبين أن اختبار (One-Way K.W) لجميع الأسئلة يساوي (0.785) و
اختبار (One-Way Anova) لجميع الأسئلة يساوي (0.804) أي أكبر من مستوى معنوية
5% مما يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا المتغير.

يوضح الجدول (5-8)

نتائج تحليل الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي استقلالية وموضوعية للمراجعة الداخلية

اختبار المقارنة المتعددة	One Way				الانحراف المعياري				المتوسط الحسابي المرجح			الأسئلة	ت	
	ANOVA		K. W		الإجمالي	الإدارات			الإجمالي	الإدارات				
	p-value	F	p-value	Chi-Squae		3م	2م	1م		3م	2م			1م
MCT														
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.479	0.742	0.797	0.454	0.765	1.132	0.506	0.649	4.094	3.954	4.222	4.083	وجود إجراءات مكتوبة وواضحة ومحددة لصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية	1
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.798	0.226	0.606	1.002	0.857	1.090	0.807	0.747	4.047	4.045	3.963	4.111	إصدار وتحديد أهداف ومهام إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس الإدارة	2
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.836	0.180	0.737	0.609	0.893	1.132	0.780	0.826	3.988	3.954	3.925	4.055	وجود الاتصال المباشر مع لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة	3
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.803	0.219	0.432	1.678	1.039	1.252	1.091	0.866	3.941	3.954	4.037	3.861	عدم التأثير بأي ضغوط أو لانصياع لها والتي من شأنها أن تحد من القدرة على اتخاذ القرار المناسب	4
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.795	0.229	0.667	0.808	0.980	1.108	0.933	0.954	3.882	3.909	3.777	3.944	تجنب العلاقات التي تفقد المراجع الداخلي الموضوع وتعرضه لهيمنة أطراف أخرى	5
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.285	1.274	0.329	2.226	1.187	1.329	1.188	1.082	3.600	3.363	3.481	3.833	الوصول إلى السجلات والأشخاص المسؤولين لأداء واجباتهم دون قيود	6
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.804	0.219	0.785	0.485	0.690	0.945	0.617	0.565	3.925	3.863	3.901	3.981	لجميع الأسئلة	

3م = وحدة مراقبة الامتثال

1م = إدارة المراجعة الداخلية 2م = إدارة المخاطر

- تحليل الجزء الخاص بتأثير الكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية.
- الإحصاء الوصفي: تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول رقم (5-9) المتوسط الحسابي المرجح الإجمالي للمجموعات الإدارية:
- أن سؤال "التدريب المستمر لتنمية و زيادة كفاءة المراجعة الداخلية " قد جاء في الترتيب الأول بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي(4.294) وبانحراف معياري بلغ(0.828)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (4.444) وبانحراف معياري(0.577) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية(4.138) وبانحراف معياري(0.899)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير الكفاءة و بدل العناية المهنية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- في حين سؤال " القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات و القوائم المالية " قد جاء في الترتيب الثاني بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي(4.176) وبانحراف معياري بلغ(0.675)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (4.333) وبانحراف معياري(0.544) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية(3.972) وبانحراف معياري(0.736)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير الكفاءة و بدل العناية المهنية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- بينما جاء سؤال " القدرة على التحسين المستمرة لخدمات المراجعة الداخلية " في الترتيب الثالث بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي(4.141) وبانحراف معياري بلغ(0.639)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (4.296) وبانحراف معياري(0.465) وأقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية(3.972) وبانحراف معياري(0.696)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير الكفاءة و بدل العناية المهنية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

- وجاء سؤال " توفير عدد سنوات خبرة كافية للمراجع الداخلي " في الترتيب الرابع بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي(4.117) وبانحراف معياري بلغ(0.836)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (4.185) وبانحراف معياري(0.786) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية(4.027) وبانحراف معياري(0.909)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير الكفاءة و بدل العناية المهنية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- وقد جاء سؤال "الاطلاع على الإصدارات الجديدة من معايير المراجعة الداخلية" في الترتيب الخامس بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي(4.094) وبانحراف معياري بلغ(0.810)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (4.185) وبانحراف معياري(0.735) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية(4.027) وبانحراف معياري(0.736)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير الكفاءة و بدل العناية المهنية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- كما جاء سؤال "القدرة على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لأنشطة المصرف" في الترتيب السادس بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي(4.082) وبانحراف معياري بلغ(0.727)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (4.296) وبانحراف معياري(0.608) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية(3.944) وبانحراف معياري(0.753)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير الكفاءة و بدل العناية المهنية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- وأخيراً سؤال " يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في تطبيق مبادئ وعمليات إدارة المخاطر " قد جاء في الترتيب السابع بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي(4.058) وبانحراف معياري بلغ(0.864)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (4.148)

وبانحراف معياري(0.863) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية(3.861) وبانحراف معياري(0.833)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير الكفاءة و بدل العناية المهنية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة يساوي(4.137) بانحراف معياري يساوي(0.562) مما يدل على وجود تأثير الكفاءة و بدل العناية المهنية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية

• الإحصاء الاستنتاجي:تبين نتائج تحليل الإحصاء الاستنتاجي الواردة بالجدول رقم (5-9) اختبار التباين الأحادي (One-Way Anova) و اختبار (One-Way K.W) للمجموعات الإدارية:

• كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال" التدريب المستمر لتنمية و زيادة كفاءة المراجعة الداخلية "بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار(One-Way K.W) (0.254)، وكذلك نتيجة اختبار(One-Way Anova) بلغت (0.319)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

• في حين كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات و القوائم المالية"بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار(One-Way K.W) (0.083)، وكذلك نتيجة اختبار(One-Way Anova) بلغت (0.056)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

• بينما كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال " القدرة على التحسين المستمرة لخدمات المراجعة الداخلية "بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار(One-Way K.W)

(0.155)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.104)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

• كما كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "توفير عدد سنوات خبرة كافية للمراجع الداخلي" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1=إدارة المراجعة الداخلية، م=2= إدارة المخاطر، م=3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.820)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.702)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

• كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "الاطلاع على الإصدارات الجديدة من معايير المراجعة الداخلية" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1=إدارة المراجعة الداخلية، م=2= إدارة المخاطر، م=3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.640)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.752)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

• في حين كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "القدرة على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لأنشطة المصرف" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1=إدارة المراجعة الداخلية، م=2= إدارة المخاطر، م=3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.186)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.159)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات هذا السؤال.

• وقد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في تطبيق مبادئ وعمليات إدارة المخاطر" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1=إدارة المراجعة الداخلية، م=2= إدارة المخاطر، م=3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.078)، وكذلك

نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.173)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

وبصفة عامة تبين أن اختبار (One-Way K.W) لجميع الأسئلة يساوي (0.133) و اختبار (One-Way Anova) لجميع الأسئلة يساوي (0.115) أي أكبر من مستوى معنوية 5% مما يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا المتغير.

يوضح الجدول رقم(5-9)

نتائج تحليل الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي الكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي

اختبار المقارنة المتعددة	One Way				الانحراف المعياري			المتوسط الحسابي المرجح			الأسئلة	ت		
	ANOVA		K. W		الإجمالي	الإدارات		الإجمالي	الإدارات					
	p-value	F	p-value	Chi-Squae		3م	2م		1م	3م			2م	1م
MCT														
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.319	1.158	0.254	2.744	0.828	0.953	0.577	0.899	4.294	4.363	4.444	4.138	التدريب المستمر لتنمية و زيادة كفاءة المراجعة الداخلية	1
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.056	2.991	0.083	4.989	0.675	0.646	0.554	0.736	4.176	4.318	4.333	3.972	القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات و القوائم المالية	2
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.104	2.324	0.155	3.731	0.639	0.685	0.465	0.696	4.141	4.227	4.296	3.972	القدرة على التحسين المستمرة لخدمات المراجعة الداخلية	3
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.702	0.355	0.820	0.396	0.836	0.795	0.786	0.909	4.117	4.181	4.185	4.027	توفير عدد سنوات خبرة كافية للمراجع الداخلي	4
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.752	0.286	0.640	0.894	0.810	1.019	0.735	0.736	4.094	4.090	4.185	4.027	الاطلاع على الإصدارات الجديدة من معايير المراجعة الداخلية	5
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.159	1.883	0.186	3.369	0.727	0.785	0.608	0.753	4.082	4.045	4.296	3.944	القدرة على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لأنشطة المصرف	6
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.173	1.794	0.078	5.102	0.864	0.882	0.863	0.833	4.058	4.272	4.148	3.861	يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في تطبيق مبادئ وعمليات إدارة المخاطر	7
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.115	2.217	0.133	4.032	0.562	0.644	0.438	0.573	4.137	4.214	4.269	3.992	لجميع الأسئلة	

م3= وحدة مراقبة الامتثال

م2= إدارة المخاطر

م1= إدارة المراجعة الداخلية

- تحليل الجزء الخاص بتأثير الالتزام بمعايير الأداء المهنية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية.
- الإحصاء الوصفي: تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول رقم (5-10) المتوسط الحسابي المرجح الإجمالي للمجموعات الإدارية:
- أن سؤال " يتم توصيل نتائج المراجعة الداخلية من خلال التقارير " قد جاء في الترتيب الأول بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.188) وبانحراف معياري بلغ (0.779)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.318) وبانحراف معياري (0.945) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (4.111) وبانحراف معياري (0.708)، مما يعني أن الاتجاه العام الإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- و سؤال "يلتزم المراجع بتوصيل النتائج فوراً إلى الجهة المعنية" قد جاء في الترتيب الثاني بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.164) وبانحراف معياري بلغ (0.828)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.272) وبانحراف معياري (0.827) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (4.083) وبانحراف معياري (0.996)، مما يعني أن الاتجاه العام الإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- بينما السؤال "يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف" قد جاء في الترتيب الثالث بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.105) وبانحراف معياري بلغ (0.787)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.318) وبانحراف معياري (0.716) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المخاطر (3.925) وبانحراف معياري (0.916)، مما يعني أن الاتجاه العام الإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

- و سؤال " يوجد دليل مكتوب للسياسات و إجراءات المتابعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل للموظفين في القسم" جاء في الترتيب الرابع بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.023) وبانحراف معياري بلغ (0.912)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المراجعة الداخلية (4.111) وبانحراف معياري (0.747) و أقل متوسط حسابي كان لدى وحدة مراقبة الامتثال (3.863) وبانحراف معياري (1.283)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- في حين سؤال "يساعد نشاط المراجعة الداخلية في ترسيخ آليات فعالية الرقابة" في الترتيب الخامس بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.011) وبانحراف معياري بلغ (0.838)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.272) وبانحراف معياري (0.767) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المخاطر (3.888) وبانحراف معياري (0.800)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية
- وقد جاء سؤال "يملك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين إدارة المخاطر" في الترتيب السادس بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.964) وبانحراف معياري بلغ (0.778)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (4.037) وبانحراف معياري (0.706) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.916) وبانحراف معياري (0.806)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- كما جاء السؤال "يوجد فريق عمل متخصص يتوفر لديهم المهارة والمعرفة التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة" في الترتيب السابع بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.941) وبانحراف معياري بلغ (0.821)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.045) وبانحراف معياري (0.843) و

أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.805) وبانحراف معياري (0.855)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• في حين سؤال "يوجد فريق عمل متخصص يتوفر لديهم المهارة والمعرفة التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة" جاء في الترتيب السابع بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.941) وبانحراف معياري بلغ (0.821)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.045) وبانحراف معياري (0.843) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.805) وبانحراف معياري (0.855)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• وقد جاء سؤال " يتوفر التأهيل المهني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين إدارة المخاطر وبمبادئها" في الترتيب الثامن بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.917) وبانحراف معياري بلغ (0.862)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.136) وبانحراف معياري (0.888) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.833) وبانحراف معياري (0.878)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• بينما سؤال "يتلقى المراجع الداخلي تدريباً و تعليماً مستمراً على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تحسين إدارة المخاطر" جاء في الترتيب التاسع بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.858) وبانحراف معياري بلغ (0.953)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (3.954) وبانحراف معياري (1.045) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.805) وبانحراف معياري (0.980)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على السؤال يوافقون

على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• وجاء سؤال "يعمل المراجع الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته التي تمكنه من متابعة تحسين إدارة المخاطر" في الترتيب العاشر بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.835) وبانحراف معياري بلغ (0.857)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (3.863) وبانحراف معياري (0.177) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المخاطر (3.814) وبانحراف معياري (0.921)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• بينما سؤال "يعمل نظام المراجعة الداخلية على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المصرف" جاء في الترتيب الحادي عشر بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.811) وبانحراف معياري بلغ (0.715)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (3.909) وبانحراف معياري (0.526) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المخاطر (3.740) وبانحراف معياري (0.902)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• وقد جاء سؤال "يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل" في الترتيب الثاني عشر بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.776) وبانحراف معياري بلغ (0.877)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (3.963) وبانحراف معياري (0.758) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.638) وبانحراف معياري (0.902)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

- في حين سؤال "يسهم نشاط المراجعة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية" جاء في الترتيب الثالث عشر بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.764) وبانحراف معياري بلغ (0.881)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (3.909) وبانحراف معياري (0.921) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المخاطر (3.629) وبانحراف معياري (0.838)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- وسؤال " يقوم المراجع الداخلي ببناء نتائج عمله على أساس التحليلات و التقويمات الملائمة والموضوعية" قد جاء في الترتيب الرابع عشر بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.694) وبانحراف معياري بلغ (0.963)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.777) وبانحراف معياري (0.760) و أقل متوسط حسابي كان لدى وحدة مراقبة الامتثال (3.545) وبانحراف معياري (1.010)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- وقد جاء سؤال " تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد خطة للمراجع سنوياً على مختلف أقسام المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف المخاطر حسب معيار التقييم " في الترتيب الخامس عشر بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.658) وبانحراف معياري بلغ (0.866)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (3.727) وبانحراف معياري (0.767) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.611) وبانحراف معياري (0.903)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- و سؤال " يتم تسجيل و تطوير خطة لكل مهمة تحدد فيها الأهداف و الوقت اللازم للعمل و توزيع الموارد " جاء في الترتيب السادس عشر بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.635) وبانحراف معياري بلغ (0.828)، وقد سُجل أعلى متوسط

حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (3.727) وبانحراف معياري (0.984) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.583) وبانحراف معياري (0.769)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

● وقد جاء سؤال " يتم التنسيق داخل إدارة المراجعة الداخلية فيما بينهم على تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية" في الترتيب السابع عشر بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.623) وبانحراف معياري بلغ (0.886)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.666) وبانحراف معياري (0.828) و أقل متوسط حسابي كان لدى وحدة مراقبة الامتثال (3.545) وبانحراف معياري (0.800)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

● و أخيراً سؤال " يتأكد مدير إدارة المراجعة الداخلية من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر" جاء في الترتيب الثامن عشر بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.576) وبانحراف معياري بلغ (0.850)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.611) وبانحراف معياري (0.871) و أقل متوسط حسابي كان لدى وحدة مراقبة الامتثال (3.500) وبانحراف معياري (0.859)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة يساوي (3.864) بانحراف معياري يساوي (0.510) مما يدل على وجود تأثير الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• الإحصاء الاستنتاجي:

تبين نتائج تحليل الإحصاء الاستنتاجي الواردة بالجدول رقم ((5-10) اختبار التباين الأحادي (One-Way Anova) و اختبار (One-Way K.W) للمجموعات الإدارية:

• قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال يتم توصيل نتائج المراجعة الداخلية من خلال التقارير" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1 إدارة المراجعة الداخلية، م=2 إدارة المخاطر، م=3 وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.287)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.623)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

• بينما كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال يلتزم المراجع بتوصيل النتائج فوراً إلى الجهة المعنية" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1 إدارة المراجعة الداخلية، م=2 إدارة المخاطر، م=3 وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.672)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.697)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

• في حين نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1 إدارة المراجعة الداخلية، م=2 إدارة المخاطر، م=3 وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.292)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.224)، و هما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

• قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال يوجد دليل مكتوب للسياسات وإجراءات المتابعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل للموظفين في القسم" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1 إدارة المراجعة الداخلية، م=2 إدارة المخاطر، م=3 وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.915)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.915)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.915)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.915).

- Way Anova) بلغت (0.608)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
- كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال يساعد نشاط المراجعة الداخلية في ترسيخ آليات فعالية الرقابة" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.158)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.231)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
 - قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين إدارة المخاطر" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.892)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.833)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
 - في حين بينت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "يوجد فريق عمل متخصص يتوفر لديهم المهارة والمعرفة التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.405)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.432)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
 - بينما كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "يتوفر التأهيل المهني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين إدارة المخاطر وبمبادئها" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.341)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.388)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

- قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال " يتلقى المراجع الداخلي تدريباً و تعليماً مستمراً على المعايير المهنية الواجبة و كيفية تحسين إدارة المخاطر" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1 إدارة المراجعة الداخلية، م=2 إدارة المخاطر، م=3 وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.728)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.849)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
- أيضاً بينت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "يعمل المراجع الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية وتطوير خدماته التي تمكنه من متابعة تحسين إدارة المخاطر" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1 إدارة المراجعة الداخلية، م=2 إدارة المخاطر، م=3 وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.992)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.981)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
- كما كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال " يعمل نظام المراجعة الداخلية على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المصرف" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1 إدارة المراجعة الداخلية، م=2 إدارة المخاطر، م=3 وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.784)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.718)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
- قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال " يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1 إدارة المراجعة الداخلية، م=2 إدارة المخاطر، م=3 وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.562)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.354)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
- في حين بينت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "يسهم نشاط المراجعة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية"

بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2=إدارة المخاطر، م3=وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.261)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.546)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

- قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "يقوم المراجع الداخلي ببناء نتائج عمله على أساس التحليلات و التقويمات الملائمة والموضوعية" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2=إدارة المخاطر، م3=وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.645)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.676)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

- قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد خطة للمراجع سنوياً على مختلف أقسام المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف المخاطر حسب معيار التقييم" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2=إدارة المخاطر، م3=وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.923)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.886)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

- قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "يتم تسجيل و تطوير خطة لكل مهمة تحدد فيها الأهداف و الوقت اللازم للعمل و توزيع الموارد" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2=إدارة المخاطر، م3=وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.851)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.817)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

- قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "يتم التنسيق داخل إدارة المراجعة الداخلية فيما بينهم على تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2=إدارة

المخاطر، م=3 وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.919)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.882)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

- بينما كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "يتأكد مدير إدارة المراجعة الداخلية من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1 إدارة المراجعة الداخلية، م=2 إدارة المخاطر، م=3 وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5%، وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.782)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.886)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

وبصفة عامة تبين أن اختبار (One-Way K.W) لجميع الأسئلة يساوي (0.796) واختبار (One-Way Anova) لجميع الأسئلة يساوي (0.809) أي أكبر من مستوى معنوية 5% مما يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا المتغير.

يوضح الجدول رقم (5-10)

نتائج تحليل الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي للالتزام بمعايير الأداء المهنية للمراجع الداخلي

اختبار المقارنة المتعددة	One Way				الإجمالي	الانحراف المعياري			الإجمالي	المتوسط الحسابي المرجح			الأسئلة	ت
	ANOVA		K. W			الإدارات				الإدارات				
	p-value	f	p-value	Chi-Squae		3م	2م	1م		3م	2م	1م		
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.623	0.477	0.287	2.496	0.779	0.945	0.735	0.708	4.188	4.318	4.185	4.111	يتم توصيل نتائج المراجعة الداخلية من خلال التقارير .	1
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.697	0.363	0.672	0.794	0.828	0.827	0.557	0.996	4.164	4.272	4.185	4.083	يلتزم المراجع بتوصيل النتائج فوراً إلى الجهة المعنية.	2
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.224	1.525	0.292	2.460	0.787	0.716	0.916	0.708	4.105	4.318	3.925	4.111	يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف.	3
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.608	0.500	0.915	0.177	0.912	1.283	0.758	0.747	4.023	3.863	4.037	4.111	يوجد دليل مكتوب للسياسات و اجراءات المتابعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل للموظفين في القسم.	4
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.231	1.490	0.158	3.689	0.838	0.767	0.800	0.892	4.011	4.272	3.888	3.944	يساعد نشاط المراجعة الداخلية في ترسيخ آليات فعالية الرقابة .	5

لا يوجد اختلافات جوهرية	0.833	0.183	0.892	0.228	0.778	0.843	0.706	0.806	3.964	3.954	4.037	3.916	يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين إدارة المخاطر.	6
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.432	0.848	0.405	1.806	0.821	0.843	0.758	0.855	3.941	4.045	4.037	3.805	يوجد فريق عمل متخصص يتوفر لديهم المهارة والمعرفة التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة.	7
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.388	0.958	0.341	2.151	0.862	0.888	0.818	0.878	3.917	4.136	3.851	3.833	يتوفر التأهيل المهني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين إدارة المخاطر وبمبادئها.	8
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.849	0.165	0.728	0.636	0.953	1.045	0.863	0.980	3.858	3.954	3.851	3.805	يتلقى المراجع الداخلي تدريباً وتعليماً مستمراً على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تحسين إدارة المخاطر.	9
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.981	0.019	0.992	0.016	0.857	0.177	0.921	0.845	3.835	3.863	3.814	3.833	يعمل المراجع الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية وتطوير خدماته التي تمكنه من متابعة تحسين إدارة المخاطر.	10
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.718	0.333	0.784	0.486	0.715	0.526	0.902	0.668	3.811	3.909	3.740	3.805	يعمل نظام المراجعة الداخلية على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المصرف.	11
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.354	1.053	0.562	1.153	0.877	0.869	0.758	0.960	3.776	3.772	3.963	3.638	يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل.	12
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.546	0.610	0.261	2.689	0.881	0.921	0.838	0.897	3.764	3.909	3.629	3.777	يسهم نشاط المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية.	13
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.676	0.393	0.645	0.879	0.963	1.010	1.170	0.760	3.694	3.545	3.703	3.777	يقوم المراجع الداخلي ببناء نتائج عمله على أساس التحليلات و التقييمات الملائمة والموضوعية.	14

لا يوجد اختلافات جوهرية	0.886	0.122	0.923	0.159	0.866	0.767	0.919	0.903	3.658	3.727	3.666	3.611	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد خطة للمراجع سنوياً على مختلف أقسام المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف المخاطر حسب معيار التقييم.	15
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.817	0.203	0.851	0.322	0.828	0.984	0.791	0.769	3.635	3.727	3.629	3.583	يتم تسجيل و تطوير خطة لكل مهمة تحدد فيها الأهداف و الوقت اللازم للعمل و توزيع الموارد	16
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.882	0.126	0.919	0.168	0.886	0.800	1.043	0.828	3.623	3.545	3.629	3.666	يتم التنسيق داخل إدارة المراجعة الداخلية فيما بينهم على تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية.	17
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.886	0.121	0.782	0.491	0.850	0.859	0.843	0.871	3.576	3.500	3.592	3.611	يتأكد مدير إدارة المراجعة الداخلية من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر	18
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.809	0.213	0.796	0.457	0.510	0.514	0.533	0.502	3.864	3.924	3.853	3.834	لجميع الأسئلة	

م3 = وحدة مراقبة الامتثال

م2 = إدارة المخاطر

م1 = إدارة المراجعة الداخلية

- تحليل الجزء الخاص بتأثير التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية.
- الإحصاء الوصفي: تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول رقم (5-11) أن المتوسط الحسابي المرجح الإجمالي للمجموعات الإدارية:
 - أن سؤال "احتواء التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية للأداء المرضي و التوصية بالعمل التصحيحي اللازم" قد جاء في الترتيب الأول بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.059) وبانحراف معياري بلغ (0.821)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.181) وبانحراف معياري (0.588) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المخاطر (3.888) وبانحراف معياري (1.050)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
 - في حين سؤال "اقتراح الحلول من اجل زيادة فعالية تحسين نظام الرقابة الداخلية" قد جاء في الترتيب الثاني بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.058) وبانحراف معياري بلغ (0.084)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.090) وبانحراف معياري (0.750) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (4.027) وبانحراف معياري (0.774)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
 - و سؤال "مناقشة النتائج و التوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي" قد جاء في الترتيب الثالث بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.870) وبانحراف معياري بلغ (0.869)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (3.925) وبانحراف معياري (0.873) و أقل متوسط حسابي كان لدى وحدة مراقبة الامتثال (3.818) وبانحراف معياري (0.852)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

- وأخيراً سؤال "إعداد تقرير دوري عن فعالية إدارة المخاطر و توصيات إلى جهة الاختصاص" قد جاء في الترتيب الرابع بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.835) وبانحراف معياري بلغ (0.961)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.972) وبانحراف معياري (0.736) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المخاطر (3.666) وبانحراف معياري (1.109)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة يساوي (3.955) بانحراف معياري يساوي (0.654) مما يدل على وجود تأثير التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

• الإحصاء الاستنتاجي:

تبين نتائج تحليل الإحصاء الاستنتاجي الواردة بالجدول رقم ((5-11) اختبار التباين الأحادي (One-Way Anova) و اختبار (One-Way K.W) للمجموعات الإدارية:

- قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال " احتواء التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية للأداء المرضي و التوصية بالعمل التصحيحي اللازم" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.708)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.413)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

- في حين بينت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال " اقتراح الحلول من اجل زيادة فعالية تحسين نظام الرقابة الداخلية " بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.932)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.950)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

- أيضاً بينت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "مناقشة النتائج و التوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1=إدارة المراجعة الداخلية، م=2= إدارة المخاطر، م=3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.803)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.910)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
- كما بينت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "إعداد تقرير دوري عن فعالية إدارة المخاطر و توصيات إلى جهة الاختصاص" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1=إدارة المراجعة الداخلية، م=2= إدارة المخاطر، م=3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.679)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.462)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
- وبصفة عامة تبين أن اختبار (One-Way K.W) لجميع الأسئلة يساوي (0.875) واختبار (One-Way Anova) لجميع الأسئلة يساوي (0.813) أي أكبر من مستوى معنوية 5% مما يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا المتغير.

يوضح الجدول رقم(5-11)

نتائج تحليل الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا

اختبار المقارنة المتعددة	One Way				الانحراف المعياري			المتوسط الحسابي المرجح			الأسئلة	ت		
	ANOVA		K. W		الإجمالي	الإدارات		الإجمالي	الإدارات					
	p-value	F	p-value	Chi-Squae		3م	2م		1م	3م			2م	1م
MCT														
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.413	0.895	0.708	0.691	0.821	0.588	1.050	0.747	4.059	4.181	3.888	4.111	احتواء التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية للأداء المرضي و التوصية بالعمل التصحيحي اللازم	1
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.950	0.052	0.932	0.141	0.084	0.750	0.828	0.774	4.058	4.090	4.074	4.027	اقترح الحلول من اجل زيادة فعالية تحسين نظام الرقابة الداخلية	2
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.910	0.95	0.803	0.438	0.869	0.852	0.873	0.899	3.870	3.818	3.925	3.861	مناقشة النتائج و التوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي	3
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.462	0.779	0.679	0.773	0.961	1.097	1.109	0.736	3.835	3.818	3.666	3.972	إعداد تقرير دوري عن فعالية إدارة المخاطر و توصيات إلى جهة الاختصاص	4
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.813	0.207	0.875	0.267	0.654	0.658	0.741	0.596	3.955	3.977	3.888	3.993	لجميع الأسئلة	

3م = وحدة مراقبة والامتثال

2م = إدارة المخاطر

1م = إدارة المراجعة الداخلية

- تحليل الجزء الخاص بتأثير دعم للإدارة العليا غير التنفيذية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية.
- الإحصاء الوصفي: تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول رقم (5-12) أن المتوسط الحسابي المرجح الإجمالي للمجموعات الإدارية:
 - أن سؤال "توفير احتياجات المراجعة الداخلية من الموارد البشرية والمالية يؤدي إلى زيادة فعالية الأداء المهني" قد جاء في الترتيب الأول بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.058) وبانحراف معياري بلغ (0.761)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.136) وبانحراف معياري (0.774) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (4.027) وبانحراف معياري (0.810)، مما يعني أن الاتجاه العام الإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير دعم للإدارة العليا التنفيذية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
 - بينما سؤال "مناقشة الإدارة العليا في إمكانية تنفيذ الاقتراحات و البدائل المعلن عنها في التقارير " قد جاء في الترتيب الثاني بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.035) وبانحراف معياري بلغ (0.878)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.090) وبانحراف معياري (0.867) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.972) وبانحراف معياري (0.940)، مما يعني أن الاتجاه العام الإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون بشدة على وجود تأثير دعم للإدارة العليا التنفيذية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
 - في حين سؤال "قيام الإدارة بمعاينة المسؤولين عن المخالفات التي وردت في تقرير المراجعة الداخلية يؤدي إلى تخفيض المخاطر المحتملة و زيادة فعالية أداء المهام" قد جاء في الترتيب الثالث بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.964) وبانحراف معياري بلغ (0.905)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى وحدة مراقبة الامتثال (4.090) وبانحراف معياري (0.971) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المخاطر (3.851) وبانحراف معياري (0.769)، مما يعني أن الاتجاه العام الإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير دعم للإدارة العليا التنفيذية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
 - و أخيراً سؤال "متابعة تنفيذ التوصيات تحسن نظام الرقابة الداخلية " قد جاء في الترتيب الرابع بين هذه الأسئلة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.941) وبانحراف معياري بلغ (0.713)، وقد سُجل أعلى متوسط حسابي له لدى إدارة المخاطر (4.074) وبانحراف

معياري (0.675) و أقل متوسط حسابي كان لدى إدارة المراجعة الداخلية (3.861) وبانحراف معياري (0.761)، مما يعني أن الاتجاه العام للإجابات المشاركين على هذا السؤال يوافقون على وجود تأثير دعم للإدارة العليا التنفيذية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة يساوي (4.000) بانحراف معياري يساوي (0.681) مما يدل على وجود تأثير دعم للإدارة العليا التنفيذية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

- **الإحصاء الاستنتاجي:** تبين نتائج تحليل الإحصاء الاستنتاجي الواردة بالجدول رقم (5-12) اختبار التباين الأحادي (One-Way Anova) و اختبار (One-Way K.W) للمجموعات الإدارية:
 - قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "توفير احتياجات المراجعة الداخلية من الموارد البشرية والمالية يؤدي إلى زيادة فعالية الأداء المهني" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1=إدارة المراجعة الداخلية، م=2= إدارة المخاطر، م=3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.794)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.859)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
 - قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "مناقشة الإدارة العليا في إمكانية تنفيذ الاقتراحات و البدائل المعلن عنها في التقارير" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م=1=إدارة المراجعة الداخلية، م=2= إدارة المخاطر، م=3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.920)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.853)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.
 - قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "قيام الإدارة بمعاقبة المسؤولين عن المخالفات التي وردت في تقرير المراجعة الداخلية

يؤدى إلى تخفيض المخاطر المحتملة و زيادة فعالية أداء المهام " بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.414)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.659)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

• قد كانت نتائج الاختبارات التباين الأحادي إلى أن الاختلاف في متوسط هذا السؤال "متابعة تنفيذ التوصيات تحسن نظام الرقابة الداخلية" بين المجموعات الإدارية الثلاث (م1=إدارة المراجعة الداخلية، م2= إدارة المخاطر، م3= وحدة مراقبة الامتثال) لم يكن ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% وبلغت نتيجة اختبار (One-Way K.W) (0.608)، وكذلك نتيجة اختبار (One-Way Anova) بلغت (0.493)، وهما أكبر من مستوى معنوية 5% مما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا السؤال.

وبصفة عامة تبين أن اختبار (One-Way K.W) لجميع الأسئلة يساوي (0.860) و اختبار (One-Way Anova) لجميع الأسئلة يساوي (0.867) أي أكبر من مستوى معنوية 5% مما يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات هذا المتغير.

يوضح الجدول رقم (5-12)

نتائج تحليل الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي لدعم الإدارة العليا التنفيذية للمراجعة الداخلية

اختبار المقارنة المتعددة	One Way				الانحراف المعياري			المتوسط الحسابي المرجح			الأسئلة	ت		
	ANOVA		K. W		الإجمالي	الإدارات		الإجمالي	الإدارات					
	P-value	F	P-value	Chi-Square		م3	م2		م1	م3			م2	م1
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.859	0.152	0.794	0.460	0.761	0.774	0.706	0.810	4.058	4.136	4.037	4.027	1	توفير احتياجات المراجعة الداخلية من الموارد البشرية والمالية يؤدي إلى زيادة فعالية الأداء المهني
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.853	0.160	0.920	0.166	0.878	0.867	0.826	0.940	4.035	4.090	4.074	3.972	2	مناقشة الإدارة العليا في إمكانية تنفيذ الاقتراحات و البدائل المعلن عنها في التقارير
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.659	0.419	0.414	1.763	0.905	0.971	0.769	0.970	3.964	4.090	3.851	3.972	3	قيام الإدارة بمعاينة المسؤولين عن المخالفات التي وردت في تقرير المراجعة الداخلية يؤدي إلى تخفيض المخاطر المحتملة و زيادة فعالية أداء المهام
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.493	0.713	0.608	0.994	0.713	0.683	0.675	0.761	3.941	3.909	4.074	3.861	4	متابعة تنفيذ التوصيات تحسن نظام الرقابة الداخلية.
لا يوجد اختلافات جوهرية	0.867	0.143	0.860	0.301	0.681	0.658	0.614	0.754	4.000	4.056	4.009	3.958		لجميع الأسئلة

م3 = وحدة المراقبة والامتثال

م2 = إدارة المخاطر

م = إدارة المراجعة الداخلية

5.5. اختبار الفرضيات:

- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى المتعلقة بأثر الاستقلالية و الموضوعية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية:

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (5-13) أن قيمة (P-V) لجميع الأسئلة الخاصة لهذه الفرضية أقل من مستوى المعنوية 5%، عليه تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة والتي تنص على أن تؤثر استقلالية و موضوعية المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية .

يوضح الجدول رقم (5-13)

نتائج اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير الاستقلالية و الموضوعية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر

الفرضية الرئيسية الأولى	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة (P-V)
توثر الاستقلالية و الموضوعية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر	85	3.925	0.690	12.352	0.000

- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية المتعلقة بأثر الكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية:
تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (5-14) أن قيمة (P-V) لجميع الأسئلة الخاصة لهذه الفرضية أقل من مستوى المعنوية 5%، عليه تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة و التي تنص على أن تؤثر الكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

يوضح الجدول رقم (5-14)

نتائج اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير الكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر

الفرضية الرئيسية الثانية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة (P-V)
تؤثر الكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر	85	4.137	0.562	18.645	0.000

- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة المتعلقة بأثر الالتزام بمعايير الأداء المهنية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية:

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (5-15) أن قيمة (P-V) لجميع الأسئلة الخاصة لهذه الفرضية أقل من مستوى المعنوية 5%، عليه تم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة والتي تنص على أن يؤثر الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجع الداخلي تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

يوضح الجدول رقم (5-15)

نتائج اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير الالتزام بمعايير الأداء المهنية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر

الفرضية الرئيسية الثالثة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة (P-V)
يؤثر الالتزام بمعايير الأداء المهنية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر	85	3.864	0.510	15.602	0.000

- اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة المتعلقة بأثر التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية:

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (5-16) أن قيمة (P-V) لجميع الأسئلة الخاصة لهذه الفرضية أقل من مستوى المعنوية 5%، عليه تم قبول الفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة والتي تنص على أن يؤثر التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

يوضح الجدول رقم (5-16)

نتائج اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر

الفرضية الرئيسية الرابعة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة (P-V)
يؤثر التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر	85	3.955	0.654	13.458	0.000

- اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة المتعلقة بأثر دعم الإدارة العليا غير التنفيذية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية:

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (5-17) أن قيمة (P-V) لجميع الأسئلة الخاصة لهذه الفرضية أقل من مستوى المعنوية 5%، عليه تم قبول الفرضية الرئيسية الخامسة للدراسة والتي تنص على أن يؤثر دعم للإدارة العليا التنفيذية تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

يوضح الجدول رقم (5-17)

نتائج اختبار (T-Test) للكشف عن تأثير الالتزام بأثر دعم الإدارة العليا غير التنفيذية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر

الفرضية الرئيسية الخامسة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة (P-V)
يؤثر دعم الإدارة العليا غير التنفيذية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر	85	4.000	0.681	13.531	0.000

6.5. الاستقراء :

يتضح من مقارنة الاستنتاجات العملية للدراسة (نتائج التحليلات الإحصائية) باستنتاجاتها النظرية (الفرضيات)، تطابق كل من الاستنتاجات النظرية و العملية للدراسة تكون الدراسة قد أضافت دليلاً علمياً من واقع البيئة المحلية يؤيد ما ورد بأدبيات الدراسة ويضيف إليها.

7.5. نتائج الدراسة و التوصيات:

• نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- أن معظم المشاركين حاصلين على تأهيل علمي مناسب حيث ما نسبته (71.7%) حاصلين على درجة ماجستير و البكالوريوس، وكذلك لديهم خبرة طويلة حيث تبين أن أكثر من (52.9%) تزيد خبرتهم في هذا المجال على أكثر من 10 سنوات من إجمالي عينة الدراسة الأمر الذي يضيف إمكانية الاعتماد على إجاباتهم المختلفة.
- تبين نتائج التحليل الإحصائي الوصفي أن إجابات للمشاركين على الأسئلة المتعلقة باختبار الفرضيات تشير إلى الموافقة بشدة والموافقة حيث يقع المتوسط الحسابي بين (4.294) و(3.576).
- تشير نتائج التحليل الإحصائي الاستنتاجي لاختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) واختبار (One-Way Kruskal- Wallis) كما هو موضح بالجدول الإحصائية السابقة أن قيمة (P-Value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية لجميع الأسئلة مما يعني أن عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات الإدارية لكل سؤال من الأسئلة.

- بينت نتائج اختبار (T-Test) أن (P-Value) أنها أقل من مستوى المعنوية لجميع الفرضيات الدراسة، مما يدل على:
 - وجود تأثير استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.
- اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (المدلل، 2007؛ أبو وطفة، 2009؛ رضوان، 2012؛ حسن، 2013؛ شراب، 2013، المطيري، 2015؛ بلال، 2015؛ سعدودي، 2015؛ السجي وحافظ و أزغير، 2016) فيما يتعلق باستقلالية وموضوعية المراجع الداخلي يؤدي إلى تحسين الأداء، و اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (أحمد، 2006) التي توصلت إلى أن المراجعين الداخليين لا يدركون مسؤوليتهم في إدارة المخاطر بصورة كافية في ظل الأوضاع الحالية مما أثر سلباً على القيمة المضافة، وذلك بسبب ضعف مستوى استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي.
- وجود تأثير الكفاءة وبدل العناية المهنية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، وهذا ما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (عصيمي، 2009؛ رضوان، 2012؛ حسن، 2013؛ المطيري، 2015؛ السجي و حافظ وأزغير 2016) و اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (أحمد، 2006) التي توصلت إلى أن المراجعين الداخليين لا يدركون مسؤوليتهم في إدارة المخاطر بصورة كافية في ظل الأوضاع الحالية مما أثر سلباً على القيمة المضافة، وذلك بسبب ضعف مستوى الكفاية الفنية و المهنية اللازمة للمراجع الداخلي.
 - وجود تأثير الالتزام بمعايير الأداء المهنية للمراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (المدهون، 2011؛ رضوان، 2012؛ شراب، 2013؛ سعدودي، 2015).
 - وجود تأثير التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، وهذا ما اتفقت مع دراسة (شراب، 2013؛ الجابري، 2014؛ بلال، 2015؛ سعدودي، 2015).

- وجود تأثير لدعم الإدارة العليا التنفيذية في تحسين أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (حسن، 2015) و اختلفت مع دراسة (أحمد، 2006) التي توصلت إلى أن المراجعين الداخليين لا يدركون مسؤوليتهم في إدارة المخاطر بصورة كافية في ظل الأوضاع الحالية مما أثر سلباً على القيمة المضافة، وذلك بسبب ضعف مستوى تأييد ومساندة الإدارة العليا التنفيذية و مجلس الإدارة.
- تبين نتائج الدراسة في الجزء الخاص بالأسئلة المفتوحة و التي تظهر انه لم يذكر أي من المشاركين أي متغيرات أخرى لم تذكر في استمارة الاستبيان، وهذا يرجع إلى أن هذه الدراسة تضمنت كافة المتغيرات المستقلة الفرعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، و أن الأسئلة المغلقة التي تمت الإجابة عليها كانت كافية لتجميع البيانات اللازمة لإجراء الجانب العملي للدراسة دون إهمال أية متغيرات هامة وهذا مؤشر جيد أو أن المشاركين ليس لديهم معلومات أي لا تكون لديهم دراية بموضوع الدراسة.
- **التوصيات:** يوصي الباحث بالاتي:
 - ضرورة اهتمام المصارف التجارية الليبية بتأهيل و تطوير العاملين في الإدارة المراجعة الداخلية و إدارة المخاطر و وحدة المراقبة والامتثال وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية.
 - دعوة الباحثين إلى إجراء أبحاث ودراسات أخرى حول دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر في مجالات أخرى كالمجال الصناعي أو الخدمي.

المراجع

- إبراهيم، راندا محمد(2014)" أثر إسناد بعض وظائف المراجعة الداخلية لطرف خارجي على إدراك أصحاب المصالح لمصداقية القوائم المالية للشركة- دراسة تجريبية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة الإسكندرية.
- إبراهيم، محمود محمد السيد(2015)" الآثار الاقتصادية لإدارة المخاطر في منشآت الأعمال على القطاع المصرفي" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس.
- أبو العلا، نورا مصطفى عبد السلام (2016)" اثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم لتنشيط سوق المال" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة و المراجعة ، جامعة عين شمس.
- أبو شعبان، رنده محمد سعيد(2016) " دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية " رسالة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسلامية- غزة
- أبو كمال، ميرفت علي(2007)" الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير بازل|| دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية – غزة
- أبو وطفة، حسام سعيد(2009)" دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية - غزة
- أحمد، أماني أسامة حافظ،(2013)، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات وإدارة المخاطر علي تطوير مهام المراجعة الداخلية مع دراسة تطبيقية علي بيئة المصرية"رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية
- أحمد، زكريا عبده السيد (2006) " محدود أدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر وأثرها علي محتويات تقارير" مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة بنها – العدد الثاني ص ص 63 – 209

- انشاصى، رولا عبد الحميد(2015)" دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية- غزة.
- البجيرمي، شادي صالح،(2011) " دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- الجابري، محمد على محمد(2014)" تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية صنعاء اليمنية.
- الجندي، نهال احمد (2008)" تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر" مجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر، العدد الثالث ص ص 258-306.
- الحويلي، إسماعيل عيسى محمد(2013) " دور وظيفة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة بنغازي.
- الخولي، سارة حسني أبو سريع (2015)" التكامل بين الحوكمة، وإدارة المخاطر، و الالتزام وأثره على المراجعة الداخلية دراسة ميدانية على البنوك" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة و المراجعة، كلية التجارة- الدراسات العليا، جامعة عين شمس.
- السجين، جبيري عبد الحميد السيد ؛ حافظ، سماح طارق أحمد؛ ازغير، حيدر بدر(2016) " دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في الوحدات الحكومية دراسة ميدانية في العراق" مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق العدد الثاني، الجزء الأول
- السيد،محمود محمد(2014)" نموذج مقترح لقياس مخاطر شركات الوساطة المالية في البورصة المصرية" مجلة التامين و العلوم الاكثوارية المصرية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، العدد الرابع ص ص 1-109

- الشمري، صادق راشد(2013) " إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية" دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع – عمان- الأردن – الطبعة العربية 2013
- الشمري، نوره محمد عبد الله (2011) " تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية" مجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة، العدد الثاني، الجزء الثاني ص ص 68-15
- الشخي، المعتز رمضان بوبكر،(2013) " دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة ميدانية علي المصارف التجارية الليبية "مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع، ص ص 269-291.
- الشخي، المعتز رمضان أبو بكر(2015) " إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية باستخدام التكامل بين نموذج الأداء المتوازن ونموذج إدارة مخاطر المنشأة لتفعيل إدارة المخاطر المصرفية" دراسة ميدانية علي المصارف التجارية للبيئة – رسالة دكتوراة غير منشور - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة - جامعة عين شمس .
- الطحاوي، سلمى محمود صبري السيد (2014) " دور المعلومات المحاسبية في تفعيل إدارة المخاطر الإستراتيجية في البنوك التجارية- دراسة ميدانية" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس.
- الظن، هيا مروان إبراهيم(2016) " مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار coso – دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة و التمويل، جامعة الإسلامية - غزة
- العفيفي، مؤمن محمد حسن(2009) " قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة و التمويل، جامعة الإسلامية – غزة

- العنزي، سعد علي حمود ؛ الدليمي، عراك عبود عمير(2015) " تأثير إدارة المخاطر و فوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي " مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الانبار، المجلد السابع ، العدد الثالث عشر، ص ص 583 -569
- الغصين، نواف أحمد ؛ أرشيد عبد المعطي رضا(2014) " تطبيقات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية" مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد السادس و الثلاثون ص ص 263-239
- المدلل، يوسف سعيد يوسف (2007) " دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية -غزة.
- المدهون، إبراهيم رباح إبراهيم،(2011) " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة "،رسالة ماجستير غير منشور، كلية التجارة ، قسم المحاسبة و التمويل، جامعة الإسلامية ، غزة.
- المطيري، محمد دهش (2015) "دور المدقق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر في الشركات المساهمة العامة الكويتية" رسالة غير منشورة ، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط.
- الوكيل، حسام السعيد (2010) " دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المنشأة " مجلة العلمية للبحوث والدارسات التجارية ، العدد الرابع، الجزء الثاني، جامعة حلوان
- الميهي، رمضان عبد الحميد(2015) " القياس و الإفصاح عن المخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات بازل III و معايير التقارير المالية الدولية IFRS دراسة ميدانية علي البنوك التجارية المصرية" مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد التاسعة عشر، ص ص 457-385.
- بلال، براهيم(2015) " تقييم دور المراجعة الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، قسم المحاسبة، جامعة أحمد بوقرة.

- حسن، يوسف صلاح عبد الله،(2013)"دور المراجعة في تحسين أداء إدارة المخاطر"مجلة العلمية التجارة والتمويل ،المجلد الأول ،العدد الثاني ، ص ص 119-171.
- حفصية، سعودي(2015)" فعالية و أداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية" رسالة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
- خطاب، جمال سعد السيد(2012)" تأثير قياس وضبط مخاطر التشغيل علي جودة المراجعة في البنوك" مجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، جامعة حلوان، العدد الثالث، الجزء الأول، ص ص 39-191
- دحدوح، حسين أحمد (2014) " مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية - دراسة ميدانية" مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية- المجلد ستة و ثلاثون- العدد الخامس ص ص 369-393
- راضي، محمد سامي (2014) " تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية - دراسة ميدانية" مجلة العلمية التجارة والتمويل، جامعة طنطا كلية التجارة العدد الثاني المجلد الأول
- رضوان،إيهاب ديب مصطفى،(2012) " اثر التدقيق الداخلي علي إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة.
- سعدودي، نور الإسلام،(2015)" دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت" رسالة ماجستير غير منشورة- كلية الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - قسم علوم التجارية- جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
- شاهين، صباح،(2011)"اثر إدارة المخاطر علي درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني"مجلة جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية،المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص ص 1-29

- شراب، مريد "محمد سلام" (2013) " دور التدقيق في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية – غزة
- عبد الحليم، عمر ومحمد سعيد (2013) " نظام إدارة مخاطر المنشأة – بين العوامل الموقفية واستخدام أساليب التكاليف والمحاسبة الإدارية . وانعكاسه علي الأداء – دراسة ميدانية" مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – كلية التجارة – جامعة عين شمس – العدد الثالث – ترقية
- عبد الحميد، عبد المطلب (2013) "الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3 " الدار الجامعية- الإسكندرية
- عبد الصمد، وفاء محمد (2008) " القياس و الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية علي ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل II بين النظرية و التطبيق" مجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، العدد الأول ص 245-189
- عبد اللطيف، ناصر نور الدين (2015) "القياس و الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية و الإسلامية" الدار الجامعية – الإسكندرية – الطبعة الأولى سنة النشر 2015
- عبد العليم، محمد (2014) " تأثير إدارة المخاطر المالية علي أداء البنوك دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المصرية" مجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر، العدد الثاني عشر
- عتاش، عبده أحمد عبده (2011) " إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة طنطا
- عثمان، محمد داود (2013) "إدارة المخاطر و تحليل الانتماء و مخاطره " دار الفكر ناشرون و موزعون- المملكة الأردنية الهاشمية – عمان – الطبعة الأولى 2013
- عصيمي، احمد زكريا زكي (2009) " دور المراجعة الداخلية في مراجعة إدارة مخاطر الأعمال : مع التطبيق علي الشركات المساهمة المصرية" مجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد الثالث ، ص ص 58-11

- عمران، عبد الواحد سعيد، (2015) "أثر إدارة مخاطر (السيولة- الائتمان- رأس المال) على درجة الأمان المصرفي"، العدد ثلاثون، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية.
- غانية، هيفاء(2015) " إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3- دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الودي (BNA-BDL-BEA)" رسالة ماجستير غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر بالوادي.
- فارس، حسن إسماعيل (2015) " تأثير المخاطر المصرفية علي الأداء المالي ونعكاستها علي القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المعتمدة في بورصة الأوراق المالية المصرية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ترقية
- فرج، شعبان(2014) " العمليات المصرفية وإدارة المخاطر " جامعة البويرة
- محمود، ياسر عنتر محمد(2008) " دور المراجع الداخلي في تقييم فعالية إدارة المخاطر بالمنشأة دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة و المراجعة، جامعة عين شمس.
- معتوق، علي سهير محمود (2014) " لجنة بازل وزامات النظام الرأسمالي " مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية تجارة وإدارة الأعمال، العدد الأول الجزء الأول المجلد الثامنة وعشرون
- The Institute Of Internal Auditors, (2010), **International Standards For The Professional Practice Of Internal Audit "Standards"** October. at: [http:// www.theiia.org](http://www.theiia.org).

الملاحق

أولاً: البيانات العامة:

ضع علامة (✓) أمام العبارة التي تناسبك:

(1) المؤهل العلمي:

ماجستير .	<input type="checkbox"/>	دكتوراه .	<input type="checkbox"/>
دبلوم عالي .	<input type="checkbox"/>	بكالوريوس .	<input type="checkbox"/>
أخرى أذكرها.....	<input type="checkbox"/>	ثانوية و ما يعادلها .	<input type="checkbox"/>

(2) التخصص:

اقتصاد .	<input type="checkbox"/>	محاسبة .	<input type="checkbox"/>
تمويل و مصارف .	<input type="checkbox"/>	إدارة أعمال .	<input type="checkbox"/>
		أخرى أذكرها.....	<input type="checkbox"/>

(3) الوظيفة:

مساعد مدير إدارة المراجعة الداخلية .	<input type="checkbox"/>	مدير إدارة المراجعة الداخلية .	<input type="checkbox"/>
موظف في قسم المراجعة الداخلية .	<input type="checkbox"/>	رئيس قسم المراجعة الداخلية .	<input type="checkbox"/>
رئيس قسم وحدة مراقبة الامتثال .	<input type="checkbox"/>	مدير وحدة مراقبة الامتثال .	<input type="checkbox"/>
مدير إدارة المخاطر .	<input type="checkbox"/>	موظف قسم وحدة مراقبة الامتثال .	<input type="checkbox"/>
موظف في إدارة المخاطر	<input type="checkbox"/>	رئيس قسم إدارة المخاطر	<input type="checkbox"/>
		أخرى أذكرها.....	<input type="checkbox"/>

(4) مدة الخدمة في مجال المراجعة الداخلية و إدارة المخاطر و وحدة مراقبة الامتثال:

من 5 إلى أقل من 10 سنوات .	<input type="checkbox"/>	أقل من 5 سنوات .	<input type="checkbox"/>
من 15 إلى أقل من 20 سنة .	<input type="checkbox"/>	من 10 إلى أقل من 15 سنة .	<input type="checkbox"/>
		من 20 سنة فما فوق	<input type="checkbox"/>

ثانياً: العبارات الخاصة بموضوع الدراسة

الفقرات التالية تعبر عن مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة

المخاطر يرجى منكم التكرم بعد قراءة العبارات التالية، وضع علامة (✓) في العمود المناسب..

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أولاً					
تؤثر الاستقلالية و موضوعية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية					
1.1 إصدار و تحديد أهداف ومهام إدارة المراجعة الداخلية بشكل واضح و مفصل و مكتوب من مجلس الإدارة.					
2.1 وجود إجراءات مكتوبة وواضحة ومحددة لصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية.					
3.1 الوصول إلى السجلات و الأشخاص المسؤولين لأداء واجباتهم دون قيود					
4.1 وجود الاتصال المباشر مع لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة					
5.1 تجنب العلاقات التي تفقد المراجع الموضوعيه و تعرضه لهيمنة أطرف أخرى.					
6.1 عدم التأثير بأي ضغوط أو الانصياع لها والتي من شأنها أن تحد من القدرة على اتخاذ القرار المناسب					
في حالة وجود ما يتعلق بالاستقلالية و الموضوعية للمراجعة الداخلية تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر لم يتم الإشارة إليها، يرجى ذكرها مع بيان إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها.					
7.1					
8.1					
ثانياً					
تؤثر الكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية					
1.2 القدرة على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة المستمرة لأنشطة المصرف					

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات
					2.2 القدرة على تمييز مؤشرات الغش و التلاعب و التحريف في السجلات و القوائم المالية.
					3.2 توفر عدد سنوات خبرة كافية للمراجع الداخلي.
					4.2 القدرة على التحسين المستمر لخدمات المراجعة الداخلية.
					5.2 الاطلاع على الاصدارات الجديدة من معايير المراجعة الداخلية.
					6.2 التدريب المستمر لتنمية وزيادة كفاءة المراجع الداخلي.
					7.2 يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في تطبيق مبادئ و عمليات إدارة المخاطر.
في حالة وجود ما يتعلق بالكفاءة وبذل العناية المهنية للمراجع الداخلي تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر لم يتم الإشارة إليها، يرجى ذكرها مع بيان إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها.					
					8.2
					9.2
ثالثاً يؤثر الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية					
					1.3 يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتحسين إدارة المخاطر.
					2.3 يتوفر التأهيل المهني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين إدارة المخاطر وبمبادئها.
					3.3 يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف.
					4.3 يوجد فريق عمل متخصص يتوفر لديهم المهارة والمعرفة التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة.

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات
					5.3 يتلقى المراجع الداخلي تدريباً و تعليماً مستمراً على المعايير المهنية الواجبة و كيفية تحسين إدارة المخاطر .
					6.3 يعمل المراجع الداخلي على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته التي تمكنه من متابعة تحسين إدارة المخاطر .
					7.3 يوجد دليل مكتوب للسياسات و إجراءات المتابعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل للموظفين في القسم .
					8.3 تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد خطة للمراجع سنوياً على مختلف أقسام المصرف بالاعتماد على المخاطر وتصنيف المخاطر حسب معيار التقييم .
					9.3 يتم التنسيق داخل إدارة المراجعة الداخلية فيما بينهم على تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية .
					10.3 يسهم نشاط المراجعة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية .
					11.3 يعمل نظام المراجعة الداخلية على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المصرف .
					12.3 يساعد نشاط المراجعة الداخلية في ترسيخ آليات فعالية الرقابة .
					13.3 يتأكد مدير إدارة المراجعة الداخلية من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر
					14.3 يتم تسجيل و تطوير خطة لكل مهمة تحدد فيها الأهداف و الوقت اللازم للعمل و توزيع الموارد
					15.3 يقوم المراجع الداخلي ببناء نتائج عمله على أساس التحليلات و التقييمات الملائمة والموضوعية .

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
16.3					يوجد إشراف سليم للتأكد من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج العمل من خلال أوراق العمل.
17.3					يلتزم المراجع بتوصيل النتائج فوراً إلى الجهة المعنية.
18.3					يتم توصيل نتائج المراجعة الداخلية من خلال التقارير.
في حالة وجود ما يتعلق بالالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجع الداخلي تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر لم يتم الإشارة إليها، يرجى ذكرها مع بيان إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها.					
19.3				
20.3				
رابعاً	تؤثر التزام المراجع الداخلي برفع التقارير للإدارة العليا في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية				
1.4					إعداد تقرير دوري عن فعالية إدارة المخاطر و توصيات إلى جهة الاختصاص.
2.4					مناقشة النتائج و التوصيات مع المستويات الإدارية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي.
3.4					احتواء التقارير على توصيات بالتحسينات المستقبلية للأداء المرضي و التوصية بالعمل التصحيحي اللازم.
4.4					اقترح الحلول من اجل زيادة فعالية تحسين نظام الرقابة الداخلية.
في حالة وجود ما يتعلق برفع التقارير للإدارة العليا تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر لم يتم الإشارة إليها، يرجى ذكرها مع بيان إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها.					
5.4				
6.4				
خامساً	يؤثر دعم الإدارة العليا التنفيذية للمراجع الداخلي في تحسين أداء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية				
1.5					متابعة تنفيذ التوصيات تحسن نظام الرقابة الداخلية.

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
2.5					توفير احتياجات المراجعة الداخلية من الموارد البشرية والمالية يؤدي إلى زيادة فعالية الأداء المهني.
3.5					قيام الإدارة بمعاقبة المسؤولين عن المخالفات التي وردت في تقرير المراجعة الداخلية يؤدي إلى تخفيض المخاطر المحتملة و زيادة فعالية أداء المهام.
4.5					مناقشة الإدارة العليا في إمكانية تنفيذ الاقتراحات و البدائل المعلن عنها في التقارير.
في حالة وجود ما يتعلق بدعم الإدارة العليا التنفيذية للمراجع الداخلي تؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً في تحسين أداء إدارة المخاطر لم يتم الإشارة إليها، يرجى ذكرها مع بيان إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها.					
5.5				
6.5				

Abstract

The problem of the study is to know the availability of the necessary elements for internal auditing to improve the performance of risk management in the Libyan commercial banks. The objective of the study was to identify the factors influencing the role of internal auditors in improving the performance of risk management in general commercial banks operating in Libya, Modern in the field of accounting, which combines three elements: induction, induction and experimentation, and for this purpose, the study used the newspaper questionnaire to perform the main data collection in the section on the practical aspect of it.

The study population consisted of (121) written staff from the following departments (internal audit department, risk management, compliance control unit). The sample was defined as (94) individual, the questionnaire forms were distributed to the participating groups, : 36 employees from the Internal Audit Department, 27 from Risk Management and 22 from the Monitoring and Compliance Unit.

The variables of this study were the independence and objectivity of the internal auditor, the efficiency and professional attention of the internal auditor, compliance with the professional performance standards of the internal auditor, the compliance of the internal auditor with reporting to the senior management.

The SPSS program was used to analyze the data. The statistical methods of the Cronbach alpha test were used for accuracy, consistency and descriptive statistics by means of proportional distribution, mean and standard deviation. The statistical data were used to analyze the general information of the participants (One-Way Anova) (One-Way KW) and Multiple Comparison Tests (MCT)(One T-Test) was used to test the hypotheses of the study.

The results of this study were as follows: The study participants agreed on the effect of all the independent and sub-variables in the theoretical framework, thus accepting the five hypotheses. The study recommended several recommendations: Other fields such as industrial or service.



Availability of internal auditing components to improve risk management performance

By

Mohamed Farhat Abd alhlilim

Supervisor

Jumaa K. El Hassy (phd)

**This Thesis was Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for Master's Degree of Science in
Accounting.**

University of Benghazi

Faculty of Economics

2018 August